بسم الله الرحمن الرحيم

جامعة اليرموك
كلية الآداب
قسم اللغة العربية

التَعليلُ النَّحْوِيَّة عِنْدَ ابْنِ السَّراجِ
"دراسةٌ تَحلِيليةٌ"

Syntactic causation by Ibn as sarraj
"Analytical Study"

إعداد الطالب:
سليمان محمد سليمان الربابعة
(2008101019)

إشراف الدكتور:
أمجد عيسى طلافحة

التخصص / اللغة والنحو
2010 – 2009

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

بسم الله الرحمن الرحيم

التعليل النحوي عند ابنِ السَّراج

دراسة تحليلية

Syntactic Causation by Ibn as Sarraj
Analytical Study

إعـــداد

سليمان محمد سليمان الربابعة

بكالوريوس لغة عربية جامعة صدام للعلوم الإسلامية – بغداد، عام 2002

قدمت هذه الرسالة أستكمالاً لمتطلبات الحصول على درجة الماجستير في تخصص اللغة العربية "لغة ونحو"

وافق عليها

د. أمجد عيسى طلافحة ..... مشرفاً ورئيساً

أستاذ مساعد: لغة ونحو – جامعة اليرموك.

أ.د عبد الحميد محمد الأقطش ..... عضواً

أستاذ دكتور: لغة ونحو – جامعة اليرموك

الدكتور: عبد العزيز موسى علي ..... عضواً

أستاذ مساعد: لغة ونحو – جامعة البلقاء التطبيقية – كلية الأميرة عالية

الدكتور: أحمد محمد أبو دلو ..... عضواً

أستاذ مساعد: لغويات تطبيقية – جامعة اليرموك

تاريخ المناقشة: 2010/11/22

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

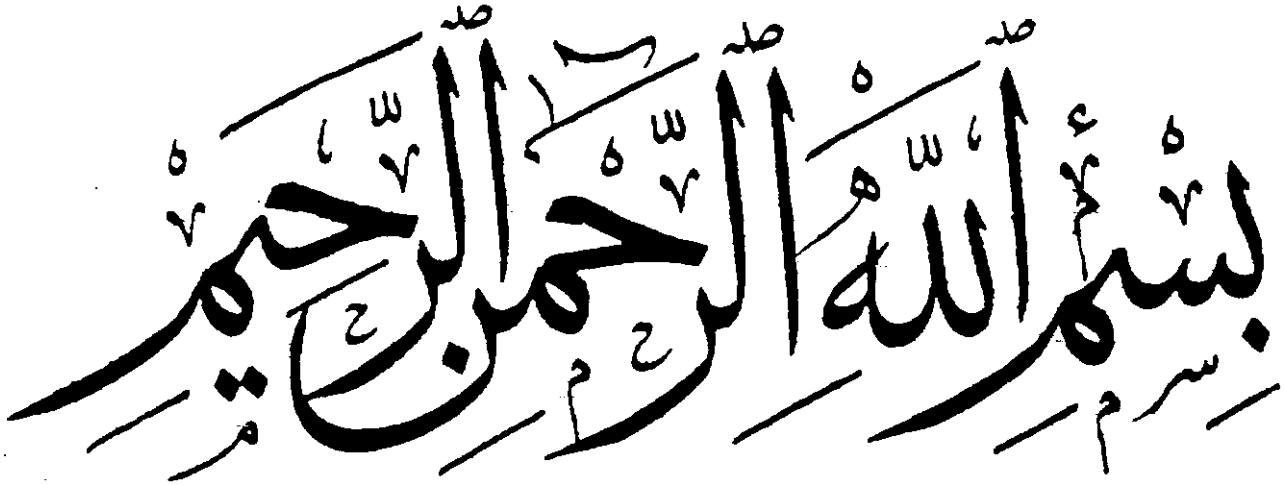

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الإهداء

إلى والديّ الكريمين. ..برًا وحبًا وإخلاصاً ودعاءً بطول العمر وحسن الختام.

إلى إخواني وأخواتي رفقاء الدرب وأشقاء العمر

إلى زوجتي وأبنائي(رؤى ومحمد) .....

وفاءً وعرفانًا ومحبةً وتقديراً...

إليهم جميعاً اهدي هذا العمل العلمي والله الموفق

الباحث

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

شكر وتقدير

قال تعالى: ﴿لَئِن شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ﴾{ إبراهيم:7}. وقال صلى الله عليه وسلم: (لاَ يَشْكُرُ اللَّهَ من لاَ يَشْكُرُ الناس).

وامتثالاً لأمر الله تعالى وأمر نبيه، فأنني أتقدم بالشكر الجزيل إلى مولاي صاحب الجلالة الهاشمية الملك عبد الله بن الحسين حفظه الله ورعاه على دعمه الدائم للعلم والعلماء وتحفيز ضباط القوات المسلحة للحصول على أعلى الشهادات العلمية لمواكبة التطور والحضارة.

وأتقدم بالشكر الجزيل لأستاذي الدكتور أمجد طلافحه، الذي لم يألُ جهداً في متابعة هذه الرسالة وتصويب ما فيها، حتى استقامت على ما هي عليه الآن، سائلاً الله العليّ القدير أن يوفقه في حياته وعلمه.

كما أتقدم بالشكر الجزيل لأعضاء لجنة المناقشة، على تفضلهم بقبول مناقشة هذه الرسالة، وعلى ما قدموه من ملحوظات أغنت هذا العمل، وجعلت مظنّة الصواب، وهم: الأستاذ الدكتور: عبد الحميد محمد الأقطش. والدكتور: عبد العزيز موسى درويش. والدكتور: أحمد محمد أبو دلو.

وشعوراً بالامتنان وعدم إنكار الجميل فأنني أسجل الشكر والتقدير للدكتور صالح أبو صيني لما قدمه لي من العون والمساعدة والنصيحة لإتمام هذا العمل، وأسأل الله أن يديم عليه الصحة والعافية.

الباحثة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فهرس المحتويات

الإهداء	د
الشكر والتقدير	هـ
فهرس المحتويات	و
الملخص باللغة العربية	ط
1. المقدمة:	1
أ- أهمية الدراسة	3
ب- طبيعة الدراسة	5
ج- الدراسات السابقة	6
2. التمهيد:	11
أ- مفهوم العلة والتعليل لغة واصطلاحاً	11
1. تعريف العلة والتعليل لغة	11
2. تعريف العلة والتعليل في الاصطلاح	11
ب- التعليل في التفكير النحوي إلى زمن ابن السراج	13
ج- ابن السراج وكتابه الأصول	19
1. التعريف بابن السراج	19
أ- أسمه ونسبه	19
ب- مولده ووفاته	20
ج- ثقافته ومكانته العلمية	20
2. التعريف بكتاب لأصول	22
أ- منهجه في التأليف	23
الفصل الأول: التفكير اللغوي عند ابن السراج في مقام التعليل	30
1. مباحث التعليل	31
أ- الأبنية الصرفية	31
1) الإعلال	31

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

	2) الإدغام	33
	ب-التراكيب النحوية	35
	1) التقديم والتأخير	35
	2) الزيادة والإلغاء	38
	3) الإضمار والإظهار	41
	2. موارد التعليل	42
	أ- الاستشهاد بالقرآن الكريم والقراءات القرآنية	42
	ب- الاستشهاد بالحديث الشريف	45
	ج- الاستشهاد بالشعر العربي	47
	د- الاستشهاد بالأمثال العربية	48
	3. أحكام التعليل	49
	4. مرجعية التعليل	53
	أ- ابن السراج ينقل عن سابقيه	54
	1) آراء منسوبة للبصريين	54
	2) آراء منسوبة للكوفيين	56
	3) آراء منسوبة للبغداديين	57
	ب- ابن السراج ينفرد ببعض الآراء	58
الفصل الثاني: العلل الأولى(العلل التعليمية) عند ابن السراج.		62
	العلل التي علل لها ابن السراج:	64
	1. علّة التشبيه	64
	2. علّة الاتساع	66
	3. علّة الفرق أو التّفريق	68
	4. علّة الاستغناء	71
	5. علّة الفصل	74
	6. علّة النظير	75
	7. علّة اللبس	77
	8. علّة الحمل على المعنى	80
	9. علّة الاستعمال أو كثرة الاستعمال	83

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

	10. علّة الضعف	86
	11. علّة البيان أو التبيين	88
	12. علّة التخفيف	90
	13. علّة دلالة الحال	93
	14. علّة العِوض أو التعويض	96
	15. علّة المخالفة	98
	16. علّة التنبيه	101
	17. علّة التحقيق	103
	18. علّة التوهم	105
	19. علّة الاختصار	107
	20. علّة الضرورة الشعرية	109
	21. علّة القرب أو المجاورة	112
	22. علّة النّقل	113
	23. علّة التسوية	115
	24. علّة الأصل	117
	25. علّة النقيض	119
الخاتمة :		123
المصادر والمراجع :		126
الملخص باللغة الإنجليزية		134

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الملخص

الربابعة، سليمان محمد سليمان. التَعليلُ النَّحْوِيَّةُ عِنْدَ ابْنِ السَّراجِ "دراسة تحليلية"، رسالة ماجستير بجامعة اليرموك 2010م. (المشرف: الدكتور أمجد عيسى طلافحة).

وقفت الدراسة على جمع العلل النحوية عند ابن السراج، وبيان وظيفتها في اللغة، ولتحقيق الغاية والوصول إلى الهدف، وقد جاءت الدراسة في مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة، على النحو الآتي:

تناولت المقدمة أهمية الموضوع، وسبب اختياري له، ثم أشرت إلى جانبٍ من الدراسات السابقة. أما التمهيد: فتناولت العلّة والتعليل لغة واصطلاحاً بشكلٍ موجز، ثم تحدثت عن التعليل في التفكير النحوي إلى زمن ابن السراج، ثم أشرت إلى مسيرة حياة ابن السراج، وبعدها عرّفت كتاب الأصول، من حيث منهجه في التأليف. وأما الفصل الأول، فتحدثت فيه عن التفكير اللغوي عند ابن السراج في مقام التعليل، فتناولت فيه مباحث التعليل من حيث الأبنية الصرفية والتراكيب النحوية، ثم أشرت إلى موارد التعليل من القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر والأمثال، ثم اتبعتها بأحكام التعليل عند ابن السراج، وختمته بالحديث عن مرجعية التعليل. وأما الفصل الثاني، فتمحور حول العلّل الأولى التي وجدت في ثنايا الكتاب، ومن ثم بيَّنت أنواع هذه العلّل مع التمثيل على كلّ نوع منها. وبعد ذلك فهرست هذه العلّل وفق العلّل التي ذكرها النّحاة، محاولاً التمثيل عليها من كتاب الأصول، مع ترتيبها حسب كثرة ترددها في كتاب الأصول. وأما الخاتمة فقد احتوت على أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المقدمة

و

التمهيد

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المقدمة:

الحمد لله حمداً يستغرق كل أنواع الحمد، يليق به ويرتضيه، وله الشكر شكراً يناسب نعمه وأياديه، وصلى الله على سيدنا محمد صفوته من خلقه، وخيرته من رسله، وعلى آله وصحبه، وسلم تسليماً كثيراً لا تدرك غايته.

وبعد،

فمن الدراسات التي نالت قسطاً وافراً من البحث والدراسة العلة، ذلك أن كل فعل في الوجود لا بد له من علة باعثة على إحداثه، فقد كان القرن الثالث نقطة تحول في تاريخ تطور العلة النحوية، إذ إنها أضحت محط أنظار النحاة، فأفردوا لها الكتب المستقلة ككتابي قطرب[1] والمازني[2]، وهذا ما يفسر لنا اهتمام ابن السراج بالعلة النحوية، فافرد لها كتاباً مستقلاً- بحسب ما يذكر المحقق- إلا انه لم يصل إلينا[3].

ومن كتبه التي وصلت إلينا، كتاب الأصول في النحو الذي يعد من أشهر كتبه وأنفسها على الإطلاق، وقد أثنى عليه كل من ترجم له. قال عنه ابن الأنباري: "وله مصنفات حسنة، وأحسنها وأكبرها كتاب الأصول، فإنه جمع فيه أصول علم العربية، وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب"[4]. أما ابن خلكان، فقال: "كتاب الأصول هو من أجود الكتب المصنفة في هذا الشأن، وإليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه"[5].

---

[1] انظر: السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت911هـ). بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ت: محمد أبو الفضل إسماعيل. دار الفكر، (د.م)، (د.ت). ج 1ص 243.

[2] انظر: نفسه، ج 1 ص465.

[3] ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل البغدادي(ت316هـ). الأصول في النحو، ت: عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة، بيروت،ط4، 1999م. ج1ص17. سيذكر فيما بعد (ابن السراج) فقط.

[4] الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن سعيد(ت577هـ). نزهة الألباء في طبقات الأدباء. تحقيق إبراهيم السامرائي. مكتبة المنار، الزرقاء، ط3، 1985م. ص 186

[5] ابن خلكان، أبو العباس احمد بن محمد البرمكي(ت681هـ). وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ت: إحسان عباس. دار الثقافة، بيروت 1969م. ج4 ص339.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ومن خلال مطالعتي لكتاب الأصول، أُعجبت بالطريقة والمنهج اللذين ساق فيهـا ابـن السراج علله، فقد كان أسلوبه سهلاً واضحاً، خالياً من التعقيد والغموض، يتناسب مع الغاية التي ألف من أجلها الكتاب، وهي غاية تعليمية، وقد صرح بذلك، فقـال: "فـتفهم هـذه الأصـول والفصول، فقد أعلنت في هذا الكتاب أسرار النحو وجمعته جمعاً يحصره، وفـصلته تفـصيلاً يظهره، ورتبت أنواعه وصنوفه على مراتبها بأخصر ما أمكن من القول وأبيَّنِهِ، ليـسبق إلـى القلوب فهمه، ويسهل على المتعلم حفظه"[1]. فكان مدار بحثي عن التعليل النحوي عنـد ابـن السراج "دراسة تحليلية"، واستخلاص هذه العلل من كتابه الأصول.

أ- أهمية الدراسة:

تأتي أهمية الدراسة بسبب قلة اهتمام الدارسين بالتعليل النحوية عنـد ابـن الـسراج، وإهمالهم لهذه التعليلات. إذ كان ابن السراج معللاً لمعظم القضايا النحوية، فلا يصدر حكماً إلا معللاً، ولا يَردُّ قول عالم إلا ويعلل ذلك، وعليه اعتمد من جاء بعده من النحاة، وقيل عنه: "مـا زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج في أصوله"[2].

فقد جعل ابن السراج العلة النحوية على ضربين مختلفين في الغاية والهدف، الـضرب الأول: الغاية منه تعلم تحليل اللغة، والضرب الثاني: الغاية منه بيان فضل العربية على غيرها من اللغات. وفي ذلك يقول في بداية كتابه: "واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلـة، مثـل أن يقولوا: لم صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً؟ ولم إذا تحركت الياء والواو وكـان مـا قبلهما مفتوحا قلبتا ألفا؟ وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنمـا تـستخرج منـه

---

[1] ابن السراج، ج1 ص56.
[2] الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله(ت 626هـ). معجم الأدباء، ت: إحسان عباس. دار الغرب الإسلامي، بيروت 1993م. ج18ص 198.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات، وقد وفر الله تعالى من الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع ."[1].

وبهذا يكون ابن السراج أول من قسيم العلل النحوية إلى أوائل وثوانٍ، وعنه أخذ ذلك النحاة الذين جاؤوا من بعده، فانتهجوا نهجه، واقتبسوا منه، فالزجاجي يجعل العلل النّحوية على ثلاثة أضرب، لم يخرج فيها على ما أصله ابن السراج وأسسه، إلا في المصطلح والتوضيح، يقول: "وعلل النّحو بعد هذا على ثلاثة أضرب: علل تعليمية، وعلل قياسية، وعلل نظرية"[2].

ويهدف ابن السراج من تعليله هدفاً تعليمياً بحتاً، هو تعليم تحليل اللغة عن طريق الربط بين ظواهرها المتعددة، فالعلة عنده تفسير للواقع اللغوي، ووصف للظواهر اللغوية، فالتعليل ليس إلا تسويغ القواعد وإساغتها، أو هو بمنزلة تفسير للقوانين اللغوية، بهدف توضيحها بالكشف عن مسبباتها، فالغاية من العلة عند ابن السراج هي تبسيط القواعد النحوية من جهة، وتأكيد هذه القواعد في ذهن المتعلم من جهة أخرى، لأن الحكم المعلل أقوى وأوقر في النفس من الحكم المرسل من غير تعليل، وهذا ما يفسر لنا كثرة التّعليل في كتابه الأصول،فابن السراج أراد منه أن يكون كتاب تعليم. وأشار إلى ذلك في قوله: "وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط"[3]. ويقول في موضع آخر: " وذكرنا في كل باب من المسائل مقداراً كافياً، فيه دربه للمتعلم، ودرس للعالم"[4].

---

[1] ابن السراج ، ج1ص 35

[2] الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق(ت337هـ). الإيضاح في علل النحو، ت: مازن المبارك. دار النفائس، ط5، بيروت 1986م. ص64- 65. وسيذكر فيما بعد (الزجاجي) فقط.

[3] ابن السراج ج1ص 36

[4] نفسه، ج1ص 328

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أما ما دفعني إلى الغوص في هذا الموضوع والتصدي له، أنني لم أُعثر- في حدود ما اطلعت- على من كتب في العلة عند هذا العالم الجليل، إلا إشارات بسيطة في كتب متفرقة على أنه أول من قسم العلل إلى قسمين، وأنه أول من تكلم عن علة العلة أو ما يسمى العلل الثواني.

ب- طبيعة الدراسة:

جاءت هذه الدراسة في مقدمة وتمهيد وفصلين وخاتمة، موزعة على النّحو الآتي:

المقدمة: تناولت فيها أهمية الموضوع، وسبب اختياري له، ثم أشرت إلى جانبٍ من الدراسات السابقة. أما التمهيد: تناولت فيه العلّة والتعليل لغة واصطلاحاً بشكلٍ موجز، ثم تحدثت فيه عن التعليل في التفكير النحوي إلى زمن ابن السراج، ثم أشرت إلى مسيرة حياة ابن السراج، وبعدها عرفت كتاب الأصول، من حيث منهجه في التأليف.

الفصل الأول: تحدثت فيه عن التفكير اللغوي عند ابن السراج في مقام التعليل، إذ تناولت فيه مباحث التعليل من حيث الأبنية الصرفية والتراكيب النحوية، ثم أشرت إلى موارد التعليل من القرآن الكريم والحديث الشريف والشعر والأمثال، ثم تناولت أحكام التعليل عند ابن السراج، وختمته بالحديث عن مرجعية التعليل.

الفصل الثاني: تحدثت فيه عن العلّل الأولى التي وجدت في ثنايا الكتاب، ومن ثم بيَّنت أنواع هذه العلّل مع التمثيل على كلّ نوع منها. وبعد ذلك فهرست هذه العلّل وفق العلّل التي ذكرها النّحاة، محاولاً التمثيل عليها من كتاب الأصول، مع ترتيبها حسب كثرة ترددها في كتاب الأصول.

أما الخاتمة فقد احتوت على أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ج- الدراسات السابقة:

نشأت العلّة النّحوية، منذ أن نشأت الدراسات النّحوية، ومن الطبيعي أن ينسب التّعليل إلى علماء العربية الأوائل، وأن يكون التّعليل مرافقاً للحكم النّحوي منذ أن وجد النّحو.

وقد شغل موضوع العلّة النّحوية العلماء قديماً وحديثاً، وتذكر كتب التراجم أن كتباً كثيرة قد ألفت في هذا المضمار، ولم يصل إلينا من الكتب القديمة غير النزر القليل، منها (الإيضاح في علّل النّحو للزجاجي (337هـ)) و(علّل النّحو لابن الوراق (381 هـ)). وهناك كتب أخرى تحدثت في مضمونها عن العلّة النّحوية، مثل (الخصائص لابن جني (392هـ))، و(ثمار الصناعة للجليس الدينوري (490هـ))، و(وشرح عيون الإعراب للمجاشعي (1086هـ))، و(الاقتراح للسيوطي (911هـ)).

ومن الذين كتبوا في العلّة النّحوية في العصر الحديث على سبيل المثال، الدكتور مازن المبارك في كتابه (النّحو العربي: العلّة النّحوية، نشأتها وتطورها)[1]، فقد تحدث عن تأريخ العلّة النّحوية ونشأتها وتطورها، واقتطف نماذج دالة من علّل أعلام النّحاة، كلّ على حده، كالخليل وسيبويه وغيرهما، ثم أعقب عليها بعلاقة التّعليلات بالمعنى، أو الفلسفة، أو القرب من روح اللغة، أو البعد عنها، ولم يتطرق إلى أقسام العلّل وأنواعها.

وأفرد الدكتور علي أبو المكارم في كتابه(أصول التفكير النّحوي)[2]، باباً لدراسة التّعليل، وضح فيه ارتباط نشأة التّعليل ببواعث عربية إسلامية، حيث بين أن التّعليل النّحوي نقل عن منهج التّعليل الفقهي، ودرس مسالك العلّة: (الطرد) و(السبر والتقسيم) فقط.

---

[1] انظر: المبارك، مازن. النحو العربي: العلة النحوية: نشأتها وتطورها.دار الفكر، بيروت 1971م.

[2] انظر: أبو المكارم، علي. أصول التفكير النحوي. منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، ليبيا 1973م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ودرس الدكتور جلال شمس الدين(التّعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنةٌ بنظيره عند البصريين: دراسة ابستمولوجيه)[1]، فقد تطرق إلى مستويات اللغـةُ: الـصوت، والـصرف، والنّحو، والدلالة، ووضح العلاقة بين نظرية العامل والتّعليل، وذكر التّعليلات العقلية موضـحاً التأويل العقلي، والتّعليل بالقياس التمثيلي والبرهاني، والتّعليل بالحسن والقبيح.

وألف الدكتور حسن الملخ كتاباً بعنوان (نظرية التّعليل في النّحو العربي بـين القـدماء والمحدثين)[2]، طرح فيه مقارنة بين الدراسات النّحوية الحديثة والقديمة، مبيناً المفهوم والنشأة. تتبع في الفصل الأول: التّعليل النّحوي: نشأته وتطوره، وقسمه إلى أربع مراحل هي: مرحلـة النشوء والتكوين، ومرحلة النمو والارتقاء، ومرحلة النضج والازدهـار، ومرحلـة المراجعـة والاستقراء. وأشار إلى أن مرحلة النضج والازدهار آتت أكلّها ازدهاراً ونضجاً وحيوية من ابن السراج الذي حاول التنظير لاعتلالات النّحاة[3].

أما الفصل الثاني: نظرية التّعليل في النّحو العربي. فقد بين فيه الدوافع التي دعت إلى وجود العلّة في النّحو العربي، ثم شرح الاعتبارات المنهجية التـي تقـوم عليهـا، كالإيجـاز والجواز، والاطّراد والقصور، واللفظ والمعنى[4].

وفي الفصل الثالث: التّعليل النّحوي: آثاره وموقف المحدثين منه. تحدث فيه عن آثـار التّعليل في النّحو العربي، وبين مواقف المحدثين من التّعليل، وتطرق للانتقادات التي وجهـت

---

[1] انظر: شمس الدين، جلال. التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنة بنظيره عند البصريين: دراسة ابستمولوجيه. مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية 1994م.

[2] انظر :الملخ، حسن خميس. نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين. دار الشروق للنشر والتوزيع،عمان- الأردن 2000م.

[3] انظر: نفسه، ص35

[4] انظر: نفسه، ص95

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

للتعليل من قبل ابن الطراوة (528 هـ)[1]، وابن مضاء القرطبي(592 هـ)[2]، وأبي حيان الأندلسي(745 هـ)[3].

ولخالد بن سليمان الكندي (التّعليل النّحوي في الدرس اللغوي، القديم والحديث)[4]، انتقد في مقدمته الدارسين المحدثين، مشيراً إلى أنهم لم يتوصلوا إلى معرفة العلّة بالشكلّ الصحيح، وإلى أن هناك تقصيراً في دراساتهم، وأعقب ذلك بتقسيم كتابه إلى قسمين: الباب الأول: تحدث فيه عن أصول النّحو والتّعليل النّحوي في الدرس اللغوي العربي القديم، بخمسة فصول: المطرد والشاذ في النّحو، والأصل والفرع في النّحو، والقياس النّحوي، وأدلة النّحو، والتّعليل النّحوي.

أما الباب الثاني: فغاص في التّعليل النّحوي في الدرس اللغوي العربي الحديث، ومحور فيه مفهوم التّعليل عند المحدثين وبيّن آراءهم في المؤثرات الخارجية في التّعليل النّحوي القديم، وآرائهم في تعليله.

ومنهم أيضا أحمد عبد السلام السوادحة في رسالته لنيل درجة الدكتوراه بعنوان: (العلّة النّحوية عند أبي علي الفارسي في كتابه الحجة، جامعة مؤتة 2005)[5]، فقد تحدث فيها عن أهم العلّل التي اتكأ عليها الفارسي في كتابه الحجة، وهي علّة الحمل على المعنى، وعلّة الحذف، وعلّة القياس، وأفرد لكلّ واحدة منها فصلاً مستقلاً.

---

[1] ابن الطراوة: هو سليمان بن محمد الأندلسي المتوفى(528هـ)، انظر : السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت911هـ). بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة، ت: محمد أبو الفضل إسماعيل. دار الفكر، (د.م)-(د.ت). ج1، ص602 .

[2] هو ابو العباس احمد بن عبد الرحمن بن محمد بن مضاء اللخمي أصله من قرطبة، المتوفى(592هـ)، انظر : القرطبي، ابن مضاء احمد بن عبد الرحمن اللخمي الأندلسي(ت 592هـ). الرد على النحاة، ت: شوقي ضيف. دار المعارف، مصر 1982م. ص18

[3] هو أثير الدين أبو حيان محمد بن يوسف بن علي بن حيان الغرناطي الأندلسي المتوفى(745هـ)، انظر : الملخ، ص204 .

[4] انظر: الكندي، خالد بن سليمان. التعليل النحوي في الدرس اللغوي، القديم والحديث. دار المسيرة، عمّان- الأردن، 2007م.

[5] انظر: السوادحة، احمد عبد السلام. العلة النحوية عند أبي علي الفارسي من خلال كتابه الحجة. جامعة مؤتة 2005م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وكذلك كتب إبراهيم عبد الفتاح في رسالته لنيل درجة الماجستير بعنوان (العلّة النّحوية عند الأنباري، مؤتة 2006)[1]، عن العلّة القياسية والجدلية وأحكامها عند الأنباري في كتبه (أسرار العربية، والإنصاف في مسائل الخلاف، ولمع الأدلة).

وكتب نهاد فليح حسن مقالة في العلّة النّحوية، بعنوان(العلّة النّحوية بين النظرية والتطبيق)، وضح فيها أن التّعليل بدأ في النّحو سابقاً لكلّ من علمي الكلّام والأصول، وأن العلّل القياسية والجدلية والموجبة والمجوزة، ظهرت بعد القرن الثالث الهجرّي، عندما انتشرت الفلسفة والمنطق الأرسطي في المجتمعات العربية[2].

وقد نشر الدكتور عبد القادر المهيري مقالة بعنوان(التّعليل ونظام اللغة)، أشار فيها إلى أن التّعليل اتخذ أداة لتفسير النظام اللغوي، مدللاً بدراسة عامة مقتضية لعلتي الخفة والثقل[3].

وكتب الدكتور محمد هاشم عبد الدّايم مقالة بعنوان(التّعليل عند النّحاة العرب)، ذهب فيها إلى أن النّحاة استفادوا من الفقه، والمنطق في تعليل مسائل النّحو، وأن هناك كتباً ألفت في العلّل والتّعليل، ودعا إلى المحافظة على الثروة العلمية من العلّل، والعوامل، والأقيسة، والتأويلات، والتقديرات، وغيرها[4].

لم أجد بين هؤلاء من تطرق للحديث عن العلّة النّحوية عند ابن السراج إلا الدكتور حسن الملخ، الذي أشار إلى أن مرحلة النضج والازدهار بالعلّة والتّعليل بدأت بابن السراج، وذكر أن العلّل النّحوية عنده على مستويين:

---

[1] انظر: المجالي، إبراهيم عبد الفتاح. العلة النحوية عند الأنباري. جامعة مؤتة 2006م

[2] انظر: فليح، نهاد. العلة النحوية بين النظرية والتطبيق ،مجلة آداب المستنصرية، ع 14، 1986م. ص 169

[3] انظر: المهيري، عبد القادر. التعليل ونظام اللغة، مجلة حوليات الجامعة التونسية، ع 22، 1983م. ص 175- 189

[4] انظر: عبد الدايم، محمد هاشم. التعليل عند النحاة العرب، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ع 3، 1400هـ، مكة المكرمة. ص 135- 157

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المستوى الأول: غايته انتحاء سَمْت العرب في لغتهم تصريفاً وتركيباً، بتحقيق الصواب النّحوي المعلّل بالعلّة الأولى المطّردة، لأنها علّة عمل أو حكم.

أما المستوى الثاني: فيبحث في علّة العلّة متجاوزاً علّة الصواب الأولـــى، لاكتـــشاف حكمة العرب في كلّامها[1].

ومن خلال هذه الدراسات السابقة، وجدت في نفسي الاستعداد لاستنباط مظاهر التعليل النحوي عند ابن السراج، وأسأل الله العلي القدير التوفيق والسّداد في ذلك.

[1] انظر: الملخ، ص52- 53 .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

1. التمهيد:

أ- مَفهُومُ العلّة والتعليل لغة واصطِلاحاً

1. تعريف العلة والتعليل لغة

تأتي (العِلّةُ): بمعنى المَرَضَ. عَلَّ يَعِلُّ واعتَلَّ أي مرض، فهو عَلِيلٌ، وأعَلَّه الله، ولا أعَلَّك الله أي لا أصابك بعلّة. قال الخليل(175هـ): "والعِلّةُ: حدثٌ يَشغَلُ صاحبه عن وجهه، والعليل المريض"[1]. ويقول الجرجاني(816هـ): "والعِلّةُ لغة: عبارة عن معنى يحل بالمحل فيتغير به حال المحل بلا اختيار، ومنه يسمى المرض عِلّةٌ لأنّ بحلوله يتغير حال الشخص من القوة إلى الضعف"[2].

والتعليل: تبيين علة الشيء.[3] والعِلّةُ كذلك تأتي بمعنى السبب، جاء في اللسان: " وهذا عِلّةٌ لهذا أي سبب. وفي حديث عائشة: فكان عبد الرحمن يضرب رجلي بِعِلّة الراحلة أي بسببها، ويظهر أنه يضرب جنب البعير برجله إنما يضرب رجلي. وقولهم على عِلّاته أي على كل حال"[4].

2. تعريف العلّة والتعليل في الاصطلاح

من طبيعة العقل البشري، أن يتساءل عن الأسباب الكامنة وراء أية ظاهرة مهما يكن نوعها، فيبحث عن تفسيرها بإخضاعها لأحكام يراها منطقية. فالعِلّة عند الجرجاني (816هـ):

---

[1]- الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت 175هـ). العين، ت: مهدي المخزومي وابراهيم السامرائي. منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد، بغداد 1980م. باب (علّ)

[2] الجرجاني، علي بن محمد الحنفي. التعريفات، ت: عبد الرحيم عميرة. بيروت: عالم الكتب، 1987.ص199

[3] انظر: البستاني، بطرس. محيط المحيط. مؤسسة جواد للطباعة، بيروت 1983م. ص228

[4] ابن منظور، محمد بن مكرم(ت 711هـ). لسان العرب، ت: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد العبيدي.ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1999م. باب (ع ل ل). وسيذكر فيما بعد (ابن منظور).

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"هي ما يتوقف عليه وجود الشيء ويكون خارجاً مؤثراً فيه"[1]. وأما الرماني (384هـ) فعرفها، قائلاً: العِلّة: "هي تغيير المعلول عما كان عليه"[2].

وربما كان مازن المبارك، أول علماء اللغة المحدثين الذين وضعوا تعريفاً للعلة، إذ قال: "العلة في النحو فهي – على ما نرى- الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم. أو بعبارة أوضح هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجهاً معيناً من التعبير والصياغة"[3].

وعرفها الحلواني بأنها: "تفسير الظاهرة اللغوية، والنفوذ إلى ما وراءها، وشرح الأسباب التي جعلتها على ما هي عليه، وكثيراً ما يتجاوز الأمر الحقائق اللغوية، ويصل إلى المحاكمة الذهنية الصِرف"[4].

أما التعليل في النحو: فهو تفسير اقتراني يبين علة الإعراب أو البناء وفق أصوله العامة.[5] فهو تفسير؛ لأن التفسير هو الكشف عن المراد أو غير المراد من اللفظ نحوياً، سواء كان ذلك ظاهراً في المراد أو غير ظاهر،[6] فمن الظاهر تعليل رفع كلمة (زيدٌ) في الجملة: (جاء زيدٌ)، بأنها فاعل، ومن غير الظاهر تعليل عدم جزم (إنْ) المخففة الناصبة للمضارع مع أن الأصل النظري لعملها الجزم، لأنها شابهت (أنّ) الناصبة للاسم فنصبت.[7]

---

[1] الجرجاني، التعريفات، ص199

[2] الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى(ت384هـ). الحدود في النحو، ت: إبراهيم السامراني. دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان-الأردن،1984م. ص38

[3] المبارك، العلة النحوية، ص90

[4] الحلواني، محمد خير. أصول النحو العربي. جامعة تشرين، اللاذقية 1979م. ص108

[5] انظر: الملخ، ص29

[6] انظر: ابن يعيش، موفق الدين علي بن يعيش النحوي(ت646هـ). شرح المفصل. دار الكتب، بيروت 1972م. ج3ص225

[7] انظر: الملخ. نظرية التعليل، ص30

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وتقييد التفسير بأنه اقتراني يشير إلى أن لعملية التعليل ركنيين: العلة والمعلول،[1] فالعلة دليل يقترن بالمعلول لتفسيره نحوياً، ويسميها بعض النحويين سبباً.[2]

والعلة هنا ليست كالسبب على ما يرى ابن جني(392هـ)، لأن العلة توجب الحكم إن لم يوجد مانع، والسبب يجوز معه الحكم؛ إذ قد يرد عليه مانع يؤدي إلى تخلف المسبب عنه، قال: " اعلم أن أكثر العلل عندنا مبناها على الإيجاب بها كنصب الفضلة، أو ما شابه في اللفظ الفضلة، ورفع المبتدأ والخبر والفاعل، وجر المضاف إليه وغير ذلك. فعلل هذه الداعية إليها موجبة لها غير مقتصر بها على تجويزها وعلى هذا مفاد كلام العرب. وضرب آخر يسمى علة وإنما هو في الحقيقة سبب يجوز ولا يوجب. من ذلك الأسباب الستة الداعية إلى الإمالة هي علة الجواز لا علة الوجوب"[3].

وبهذا يظهر لنا الفرق بين العلة والسبب، وأن ما كان موجباً يسمى علة وما كان مجوزاً يسمى سبب[4]. ولعل فرق آخر- إن صح- أن يكون أوضح مما مضى، فالحكم يدور مع العلة وجوبا وعدما، ولكنه لا يدور مع السبب[5].

ب- التعليل في التفكير النحوي إلى زمن ابن السراج

سنتحدث في هذه المبحث عن منهج الأقدمين في التعليل وسنبين فيه إن شاء الله تعالى- كيف كان التعليل بسيطاً، خالياً في التعقيد والغموض؟ ثم نبين كيف تطور التعليل؟ ونشير إلى أثر المنطق والفلسفة فيه وصولاً إلى زمن ابن السراج.

---

[1] انظر: الملخ، ص31

[2] المرادي، الحسن بن القاسم (749هـ). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. ت: عبد الرحمن علي سليمان. مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة 1986م. ج1ص62

[3] ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني(ت392هـ). الخصائص، ت: محمد علي النجار. دار الذخائر عن الهيئة المصرية العامة للكتب، القاهرة 2006م. ج1ص164

[4] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت911هـ). الاقتراح في علم أصول النحو، ت: محمد حسن إسماعيل. دار الكتب العلمية، ط 2، بيروت- لبنان 2006م. ص86

[5] حسان، تمام. الأصول دراسة ابستمولوجية لأصول الفكر اللغوي. دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1991م. ص 182

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وبما أن (كتاب سيبويه) هو أقدم أثر نحوي وصل إلينا، سنعتمد عليه في هذا المبحث ومن ثم سيكون مصدرنا الآخر، ما نجده من أقول النحاة والمتقدمين في كتبهم ممن سبق ابن السراج.

وحسب ما وصلنا من كتب اللغة والنحو والتراجم، أن عبدالله بن أبي إسحاق الحضرمي(ت117هـ): "هو أوّل مَنْ بَعَّجَ النَّحو، ومَدّ القياس، وشرحَ العلل"[1]. وقد عُنِيَ ابن أبي إسحاق بتعليل القواعد النحوية تعليلاً يمكِّنُ لها في ذهن تلاميذه.[2]

وكان قياسه قياس مشابهة بين الظواهر المطردة في كلام العرب، ولم يكن قياس جدال أو منطق.[3] وقد كانت تعليلات الحضرمي بسيطة، ومن هذه التعليلات التي وردت في كتاب سيبويه:

عدم جواز صرف المؤنث إذا سميّ بمذكر، فقد روى عنه سيبويه بقوله: "فإن سمّيت المؤنث بعمرو أو زيد، لم يَجُزِ الصرف، هذا قول ابن أبي إسحاق...وهو القياس لأن المؤنث أشد ملائمة للمؤنث والأصل عندهم أن يسمى المؤنث بالمؤنث"[4].

ويبدو أن الحضرمي كان أول من وصلت إلينا تعليلاته، وهذا التعليل لم يكن خارجاً عن حدّ التعلم والإفهام، وترسيخ الحكم النحوي في ذهن المتعلم.

---

[1] الزُبيدي، أبو بكر محمد بن حسن الاشبيلي(ت379هـ). طبقات النحويين واللغويين، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار المعارف، القاهرة 1973م. ص31

[2] ضيف، شوقي. المدارس النحوية. دار المعارف، مصر 1968م. ص23

[3] انظر: الحديثي، خديجة. المدارس النحوية. مطبعة جامعة بغداد، بغداد 1986م. ص68

[4] سيبويه، أبو البشر عمر بن عثمان بن قنبر(ت 180هـ). الكتاب، ت: عبد السلام محمد هارون. دار الجيل، بيروت(د.ت). ج3ص242

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

❖ عصر الخليل (175هـ) وسيبويه (180هـ)

يعد الخليل مؤسس علم النحو، إذا قيل عنه بأنه رجل قياس وتعليل وتأويل، وصاحب قول بالعوامل وتقديرها.[1]

فنرى أن الخليل يمثل مرحلة جديدة في تأريخ العلة النحوية، وتعليله يمتاز بالطبيعة السمحة التي تتقبل كُلَّ المروي عن العرب، وإذا عُرِضَت له صيغ متناقضة، وَجَدَ لكلٍّ منها وجهاً من التأويل، ومما علل له الخليل، ما رواه سيبويه إذ يقول: "وسألت الخليل عن قوله:

مَتَى تأتِنا تُلمِمْ بِنا في ديارنا تجِدْ حَطَباً جَزْلاً ونارا تأجَّجَا

قال: تلمم، بدلٌ من الفعل الأول، ونظيره في الأسماء، مررت برجلٍ عبد الله، فأراد أن يفسر الإتيان بالإلمام كما فسر الاسم الأول بالاسم الآخر"[2].

ومن تعليلاته أيضاً، تعليل نصب (وراءَكَ أوْسَعَ لكَ، وحَسْبُكَ خيراً لَكَ). قال الخليل: "كأنَّكَ تحملهُ على ذلك المعنى، كأنّك قلت: انْتَهِ وادخُلْ فيما هو خيرٌ لك، فنصبتَه لأنَّك قد عرفتَ أنّك إذا قلت له: انْتَهِ، أنَّك تحمله على أمرٍ آخَرَ، فلذلك انتَصب وحذفوا الفعل لكثرة استعمالِهم إيَّاه في الكلام"[3].

ويتضح من ذلك أن الخليل يفترض المسائل النحوية، ويصطنعها، وهدفه من ذلك تطبيق الأصول التي استخرجها من استقراء كلام العرب، وهذا الاستقراء مستند على العقل في ضوء

---

[1] الحديثي، المدارس النحوية، ص83
[2] سيبويه، ج3ص86
[3] نفسه، ج1ص283

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

صياغة الأحكام النحوية "وكان الافتراض لازمة للمنهج العقلي الذي سار عليه ...الخليل في النحو"[1]، مع أن هذه الافتراضات قريبة من روح اللغة.

أما سيبويه فيمثل مرحلة جديدة في التعليل النحوي، وقد كثرت في كتابه، سواء أكانت للقواعد المطردة أم للأمثلة الشاذة.[2] ويعد كتاب سيبويه بأنه "أول بحث جامع للعلل النحوية"[3]، وهو "كتاب نحو وقياس وعلة، يعلم طريق القياس وأسلوب التعليل، كما يعلم الحكم النحوي"[4].

ومما علل له سيبويه، إجراء أسماء الفاعلين والمفعولين مجرى الفعل، كما يجري في غيره مجرى الفعل، ومثّل لذلك بقوله: "أَزَيْداً أَنْتَ ضاربُه، وأَزَيْداً أَنْتَ ضَارِبٌ لَهُ، وأَعمراً أَنْتَ مُكرِمٌ أخاه، وأَزَيْداً أَنتَ نازلٌ عليه. كأَنّك قلت: أَنْتَ ضَارِبٌ، وأَنْتَ مُكْرِمٌ، وأَنْتَ نَازِلٌ. كما كان ذلك في الفعل؛ لأنّه يَجرى مَجراه، ويَعْمَلُ في المعرفة كلّها والنكرةِ، مقدَّماً ومؤخَّراً، ومظْهَراً ومضْمراً"[5].

وعلل كذلك في الفرق بين الصفة والعطف فقال: "وإنما فَرّقوا بين العطف والصفة؛ لأنَّ الصفة تجيءُ بمنزلة الألف واللام، كأنك إذا قلت: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ أَخيك، فقد قلت: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ الذي تَعْلَمُ، وإذا قلت: مَرَرْتُ بِزَيْدٍ هذا، فقد قلت: بِزَيْدٍ الذي تَرَى أو الذي عِنْدَكَ"[6].

وعند التأمل في هذه التعليلات، وغيرها في كتاب سيبويه، نجدها قريبة من علل الخليل، وأن تعليلاته مرتبطة بالمعنى اللغوي للظاهرة النحوية، ولكن سيبويه تميز بالتوسع والإكثار من

---

[1] المخزومي، مهدي. الخليل بن احمد الفراهيدي، أعماله ومنهجه. مطبعة الزهراء، بغداد 1960م. ص234
[2] ضيف، المدارس النحوية، ص82
[3] المبارك، النحو العربي، ص51
[4] نفسه، ص60
[5] سيبويه، ج1ص108
[6] نفسه، ج2ص194

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

التعليلات، إذ كان دقيقاً في كل ما يسأل عنه، فحاول أن يجد لكل حكم نحوي علة، وهذا ما دفعه إلى حبّ الاستقصاء، وتتبع العلل بكثرة الأسئلة لأستاذه الخليل.

❖ الفراء (207هـ)

كان الفراء متكلماً يميل إلى الاعتزال، فقد قال عنه شوقي ضيف بأن آثار اعتزاله واضحة في كتابه (معاني القرآن)،[1] وقد تثقف بثقافات عصره الدينية، والعربية، والكلامية، والفلسفية، والعلمية، وهذا مما كان له الأثر الواضح في تعليلاته النحوية.

وقد مثل الفراء مرحلة جديدة في تعليلاته النحوية ، فنهج نهجا" جديدا" في تعليلاته التي تغاير تعليلات سابقة: الخليل وسيبويه. قالت عنه خديجة الحديثي: "ويبدو أن الفراء درس كتاب سيبويه دراسة متعمقة، ولازمة حتى في مرضه، واستفاد من آرائه النحوية، سواء منها ما أخذ به كما هو وما أخذه وطوره، وما ردة وبني عليه رأياً يخالفه فيه"[2].

ومن الملاحظ، أن الفراء قد استعمل التعليل للظواهر الواردة، لإثبات حكم نحوي، أو لترجيح قراءة على أخرى، وهذا كثير جداً في كتابه (معاني القرآن)، وتأثره بالفقه كثيراً في عرضه للعلل.

وأثار المنطق واضحة في تحليلاته وتأويلاته وتعليلاته، وأمثلة ذلك كثيرة في كتبه[3]، ومن تعليلاته تركيب (إلاّ) وتحليلها، فقال إنها: "مركبة من (إنّ) بالكسر والتشديد و(لا)، ثم خففت (إن) وأدغمت في (لا) فنصبوا بها في الإيجاب اعتباراً بأن، وعطفوا بها في النفي اعتباراً

---

[1] ضيف، المدارس النحوية، ص192

[2] الحديثي، المدارس النحوية ، ص199-200

[3] الأنصاري، أحمد مكي. أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة. مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة 1964م. ص478

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بلا"[1]، ففي هذه المسألة يظهر أثر المنطق واضحاً في منهج الفراء، إذ أدخل عدة مسائل في مسألة واحدة، وجعلها معقدة أكثر مما بسّطها.

ومما علل له أيضاً، النصب بـ(لكنّ) إذ يقول: "وأينما نصبت العرب بها إذا شدّدت نونها، لأن أصلها: إنّ عَبْدَ اللهِ قائِمٌ، فزيدت على (إنّ) لام وكاف، وصارتا جميعاً حرفاً واحداً، واحتج بقول الشاعر:

ولكنّني مِنْ حُبِّها لَكَمِيدُ

فلم تدخل اللام إلا لأنّ معناها إنّ"[2].

ومن الملاحظ أن تعليلات الفراء، كثيرة في مؤلفاته، وهو تعليل ممزوج بالتفلسف وروح العربية.

❖ المبرد (285هـ)

اهتم المبرد بالتعليل اهتماما شديدا، وكانت له يد طولى في التعليل[3]، فسار على نهج الفراء ووسع فيه، وكانت تعليلاته ذات طبيعة منطقية، وربما السبب في ذلك انتشار المذهب الفلسفي، واختلاطه بأغلب علوم الحياة في عصره، وقد أصبحت البراعة ودقة الملاحظة، وحسن التخريج في العلة، سمة مميزة لأصحابها عن سائر النحاة.

ومن تعليلاته، النصب بعد (حتى)، قال: "فإذا نصبت بها على ما وصفت لك، كان ذلك على أحد معنيين: على (كي) وعلى (إلى أن)؛ لأن (حتى) بمنزلة (إلى)، فإما التي بمعنى (إلى

---

[1] الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر، دمشق(د.ت). ج1ص261. وانظر: الأنصاري، أبو زكريا الفراء، ص477-478

[2] الفراء، يحيى بن زياد. معاني القرآن. عالم الكتب، ط3، بيروت 1983م.

[3] المبارك، العلة النحوية، ص67

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أن)، فقولك: أنا أسير حتّى تطلع الشمسُ، وأنا أنام حتّى يُسمَعَ الأذان، وأما الوجه الذي تكون فيه بمنزلة (كي)، فقولك: أطِعِ اللهَ حتّى يُدخلكَ الجنة، وأنا أُكلِّمُ زيداً حتّى يأمرَ لي بشيء، فكل ما اعتوره واحد من هذين المعنيين، فالنصب له لازم على ما ذكرت لك"[1].

فالتأويل الذي استعمله المبرد فيه نوع من أثر المنطق، والإيغال في جلب التعقيد، وما ضره لو قال: إذا نصبت بها فعلى إضمار (أن) بعدها، ويجنبنا كل هذا اللبس، فهو لم يوضح شيئا غامضا، وإنما زاد لبسا على لبس، وزاد المسألة تعقيداً.

وبعد هذا العرض لكل من سبق ابن السراج، نجد أن التعليل بدأ يتطور، ويزداد عدد التعليلات وصولاً لابن السراج، فقد كان ابن السراج المشير الأول إلى مصطلح العلة، وهو الذي جعلها على ضربين: علل أوائل، وعلل ثوانٍ، فكان بارعاً في التعليل، واغلب مسائله التي أوردها في كتابه (الأصول) مبينة على التعليل، وسنوضح ذلك في فصول الدراسة إن شاء الله.

ج- ابن السراج وكتابه الأصول

1. التعريف بابن السراج:

أ- أسمه ونسبه[2]

هو أبو بكر محمد بن السري بن سهل البغدادي النحوي، المعروف بابن السراج، المتوفى (316هـ)، نشأ في بغداد، وأخذ عن المبرد، وقرأ عليه كتاب سيبويه.

---

[1] المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد(ت 285هـ). المقتضب، ت: محمد عبد الخالق عظيمة. عالم الكتب، القاهرة 1399هـ. ج 2ص 38

[2] انظر: الزبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص 114. والأنباري، نزهة الألباء 249 . والحموي، معجم الأدباء 18: 198.و ابن خلكان، وفيات الأعيان 4: 339

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب-مولده ووفاته

لم تحدد المصادر التي ترجمه له مكان ولادته، ولا تاريخها، وإنما تدور حول نشأته في بغداد وإقامته فيها، ومع أن المصادر سكتت عن تعيين مكان ولادته وعن تحديد تاريخ ولادتـــه، غير أنها أجمعت على تاريخ وفاته، وهو يوم الأحـــد لـــثلاث بقـين مـــن ذي الحجـــة ســـنة (316هـــ).[1]

ج-ثقافته ومكانته العلمية

نشأ ابن السراج في بغداد، التي كانت قبلة العلماء آنذاك، يؤمونها، ويقـــصدون بـــلاط الخلفاء والأمراء فيها، فكانت مجالسهم بمنزله ندوات علمية، يتناظر فيها العلماء مـــن مختلـــف الاتجاهات والمعارف.

وفي هذا الجو العلمي عاش ابن السراج، فأخذ المعرفة والثقافة، وأقبل علـــى الـــدرس والتحصيل، فتتلمذ على المبرد أشهر نحاة ذلك العصر، وشيخ المدرسة البصرية آنـــذاك، فقـــرأ عليه كتاب سيبويه، وأخذ عنه النحو والأدب.

وبعد وفاة المبرد استكمل تحصيله النحوي واللغوي بدراسة كتاب سيبويه، ولم يقتـــصر على ذلك، بل درس التراث النحوي بشقيه البصري والكوفي، وتمكن منها، وانعكس ذلك علـــى مؤلفاته، وخصوصاً كتابه (الأصول)، قال المرزباني: "صنف ابن السراج كتاباً في النحو، سماه

[1] انظر: الحموي، معجم الأدباء 18: 198. الزُبيدي، طبقات النحويين واللغويين، ص 114

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الأصول، انتزعه من أبواب كتاب سيبويه، إلا انه عوّل فيه على مسائل الأخفش، ومذاهب الكوفيين، وخالف البصري في أبواب كثيرة"[1].

ولم تقتصر دراسة ابن السراج على النحو واللغة والقراءات، بل تعدى ذلك إلى دراسة الأدب، فكان يعد من جملة الأدباء، قال عنة الزبيدي: "وكان أديباً شاعراً"[2]، وقال القفطي: "كان أحد العلماء المذكورين بالأدب"[3].

ولم يكتف بدراسة علم اللغة والأدب فحسب، بل درس إلى جانب ذلك المنطق والموسيقى، حتى أنّهما شغلاه بعض الوقت عن دراسته الأساسية، فذكرت المصادر، أنه لما اخطأ بحضرة الزجاج في مسألة نحوية، اعتذر من ذلك بأنه شُغل عن النحو بالمنطق والموسيقى، قال صاحب الفهرست – بعد أن ذكر هذا الخبر على لسان ابن السراج: "لأني تشاغلت عنه بالمنطق والموسيقى، والآن أنا أعاود"[4].

ودراسة المنطق أفادت ابن السراج في دراسته للنحو، فالنحو قياس، كما قال الكسائي[5]، وطالما هو قياس فهو بحاجة إلى المنطق، والمنطق في أبسط صوره محاكمة عقلية، ولا شك أن دراسة النحو، تعتمد على هذه المحاكمة العقلية؛ لتستقيم الأحكام ويمد القياس.[6]

فابن السراج أخذ من مختلف علوم عصره آنذاك، حتى اكتملت شخصيته الثقافية، ونضجت ملكاته العقلية، وهذا ما جعله يحتل مكانه علمية رفيعة، ويتبوأ منزله عالية في علم

---

[1] القفطي، أبو الحسن علي بن يوسف. إنباه الرواة على أنباه النحاة. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار الفكر العربي، 1986م. ج3ص149

[2] الزُبيدي، طبقات النحويين واللغويين 112

[3] الحموي، معجم الأدباء 18: 191

[4] ابن النديم، أبو الفرج(380هـ). الفهرست. ت: يوسف علي الطويل. دار الكتب العلمية، بيروت 1996م. ص292، وانظر : الحموي، معجم الأدباء 18: 198

[5] انظر: القفطي، أنباه الرواة، ج2ص267

[6] انظر: الزجاجي، الإيضاح، ص41

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

النحو خاصةً، فجعلته هذه المكانة العلمية موضع إعجاب وتقدير لدى العلماء القدامى، ومن يتتبع أقوال القدماء يجد أنهم كانوا مجمعين على علو قدره، وارتفاع شأنه في النحو، مكان محط ثقة الجميع.

2. التعريف بكتاب الأصول

كتاب الأصول في النحو، أشهر كتب ابن السراج، وأبرزها على الإطلاق، فهو من الكتب القديمة التي جمعت علميّ النحو والصرف، وكان لهذا الكتاب صدىً فيما بين العلماء؛ للأهمية التي كان يتمتع بها، وقد أشار احد الباحثين[1] إلى أن كتاب الأصول، هو أول كتاب يحمل عنوانه اسم الأصول. وقد مدحه وأثنى عليه كل من تر جم له، وقال عنه الأنباري(577هـ): "وله مصنفات حسنة وأحسنها وأكبرها كتاب (الأصول)، فإنه جمع فيه أصول علم العربية، وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب، وكان ثقة"[2]. وقال القفطي(624هـ): "وله كتب في النحو مفيدة، منها كتابه في (أصول النحو)، وهو غاية في الشرف والفائدة، ومختصره في (أصول العربية، وجمع مقاييسها)"[3]. وتحدث عنه ابن خلكان(681هـ)، قائلاً: "وله التصانيف المشهورة في النحو: منها كتاب (الأصول) وهو من أجود الكتب المصنفة في هذا الشأن، وإليه المرجع عند اضطراب النقل واختلافه"[4]. أما ياقوت الحموي(626هـ) فقد قال: "ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله"[5].

---

[1] ياقوت، محمد سليمان. النحو العربي، تاريخه- أعلامه- نصوصه- مصادره- الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1994م. ص 212.
[2] الأنباري، نزهة الألباء، ص186
[3] القفطي، أنباه الرواة، ج3 ص146.
[4] ابن خلكان، وفيات الأعيان، ج4 ص339.
[5] الحموي، معجم الأدباء، ج18 ص198.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ومن خلال هذه الأقوال، ودراسة هذا المصنف، توصلنا إلى قيمة هذا الكتاب العلمية، والى الجهد الذي بذله فيه ابن السراج لإخراجه بهذه الصورة الحسنة، الرائعة، فيزول ضباب الغموض عن مادته العلمية، وتضيء شموع منهجه في تبويبه.

أ- منهجه في تأليف الكتاب

إن أفضل ما يمتاز به كتاب الأصول منهجه المحكم، وترتيبه المنسق، فقد أخذ ابن السراج موضوعات النحو والصرف، فبوبها خير تبويب، ورتبها أحسن ترتيب، قال عنه ياقوت: "وله من المصنفات: كتاب الأصول وهو أحسنها وأكبرها...، جمع فيه أصول علم العربية، وأخذ مسائل سيبويه ورتبها أحسن ترتيب"[1].

وكان ابن السراج رائعاً في منهجه، وعرضه لمادة كتابه، فقد رتب أبوابه، وجمع مواده المبعثرة، فبوبها تبويباً غير مسبوق، ضم فيه الأشباه إلى أشباهها، والنظائر إلى نظائرها، وجمع الموضوعات المتشابهة في باب واحد، لا في أبواب متفرقة، كما هو الحال في كتاب سيبويه، ولعل هذا ما عناه ياقوت عندما قال: "ما زال النحو مجنوناً حتى عقله ابن السراج بأصوله"[2]. أي أن النحو كان مبعثراً، متفرقة أبوابه، غير مضبوطة، حتى جمعه ابن السراج، ورتب أبوابه ومسائله، وضمه بكتابه (الأصول).

وعلى الرغم من أن كتاب الأصول، لا يحتوي على مقدمة في بدايته، إلا أن ابن السراج استهله ببيان وظيفة النحو ومرجعيته، فقال: "النحو إنما أريد به أن ينحو المتكلم إذا تعلمه كلام

---

[1] الحموي، معجم الأدباء ، ج18ص200.
[2] نفسه، ج18ص 198

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

العرب، وهو علم استخرجه المتقدمون فيه من استقراء كلام العرب، حتى وقفوا منه على الغرض الذي قصده المبتدئون بهذه اللغة"[1].

وبعد هذا أشار ابن السراج إلى أقسام العلل النحوية، فجعلها على ضربين مختلفين، هما: الضرب الأول: علة يعرف بها كلام العرب؛ والضرب الثاني:علة تبين حكمة اللغة العربية، وفضلها على غيرها من اللغات. إذ قال: "واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب، كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعاً والمفعول به منصوباً، ولِمَ إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحاً قلبتا ألفا، وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات، وقد وفر الله تعالى من الحكمة بحفظها وجعل فضلها غير مدفوع"[2]. ويشير بعد ذلك مباشرة إلى الهدف الرئيسي من تأليف الكتاب، وإلى الغرض الذي دفعه لتأليفه، ألا وهو بيان العلة التي توصل إلى كلام العرب، قال: "وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط، وذكر الأصول والشائع، لأنه كتاب إيجاز"[3].

وقد قسم ابن السراج كتابه إلى أبواب كثيرة، جعل منها القسم الأول يضم النحو وأبوابه وفروعه؛ والقسم الآخر جعله لمسائل الصرف. ثم بدأ كتابه بالحديث عن الكلام وأقسامه من اسم وفعل وحرف، ثم اتبعه بالحديث عن الإعراب والبناء، ثم عن العوامل وأنواعها، فكانت بداية موضوعاته المطروحة، تشمل مفاتيح علم النحو، فتحدث عنها وطرحها بشكل واضح وشامل.

---

[1] ابن السراج. ج1 ص35.
[2] نفسه، ج 1ص 35
[3] نفسه، ج 1 ص36

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وبعد الحديث عن مفاتيح علم النحو، شرع بالحديث عن أبواب النحو الأساسية، فبدأ بمرفوعات الأسماء، ثم المنصوبات والمجرورات، وانتقل بعد ذلك إلى التوابع كالنعت، والتوكيد، وعطف النسق، وعطف البيان، والعطف بالحروف. ثم أشار إلى نواصب الأفعال وجوازمها، وزاد باب التقديم والتأخير، وباب الإخبار بالذي وبالألف واللام، وانتهى إلى مسائل الصرف، واختتم كتابه بباب عقده للضرورة الشعرية.

ومن الملاحظ، أن ابن السراج، قد ربط أجزاء الأبواب ربطاً محكماً، فضم ما تشتت من شملها، وأشار إلى العلاقة بين أبواب النحو المطروحة، فكانت أبواب كتابه، كأنها سلسلة متصلة الحلقات بروابط متينة، محكمة، فعندما ينهي حديثه عن باب معين، يشير إلى ما سيطرح بعد هذا الباب، لتصير العلاقة مترابطة بين الباب السابق واللاحق. وأحياناً يعرف الباب الذي سيشرحه قبل أن يبدأ به، و أحياناً أخرى يقسم الباب الرئيسي إلى فروع وجزيئات.

وهذا المنهج الذي اتبعه ابن السراج في طيات كتابه، دليل على رصانته، ومقدرته على طرح الموضوعات بترابط محكم، متين، وهذه بعض الأمثلة على هذا المنهج:

ذكر ابن السراج؛ بعد حديثه عن الحروف العوامل في الأسماء؛ ما نصه: " وأنا أتبع هذا الذي ذكرت من عوامل الأسماء والأفعال والحروف بالأسماء المفعول فيها، فنبدأ بالمرفوعات، ثم نردفها المنصوبات، ثم المخفوضات، فإذا فرغنا من الأسماء وتوابعها وما يعرض فيها ذكرنا الأفعال وإعرابها، وعلى الله تعالى يتوكل وبه نستعين"[1]. وأورد كذلك؛ في نهاية باب نعم وبئس؛ الموضوعات والأبواب التي طرحها، وسيطرحها، قائلاً: " قد ذكرت الفعل المتصرف والفعل

[1] ابن السراج، ج1 ص 57.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

غير المتصرف، وبقي الأسماء التي تعمل عمل الفعل، ونحن نتبعها بها إن شاء الله"[1]. وفي هذا إشارة إلى بيان العلاقة والترابط فيما بين هذه الأبواب.

ومن ثم شرح الأسماء التي تعمل عمل الفعل، والأسماء المرتفعة، وبين أنه لم يبق إلا توابع الأسماء؛ وهي النعت، والتوكيد، والبدل، والعطف؛ وأشار إلى الموضوعات التي سيطرحها، ومن ثم وضح أنه سيبدأ الحديث عن باب المعرفة والنكرة قبل المنصوبات، قال: "وقد مضى ذكر الأسماء التي تعمل عمل الفعل، بعد أن ذكرنا الأسماء المرتفعة، فلم يبق اسم يرتفع إلا أن يكون تابعا لاسم من الأسماء ...، فأما التوابع فنحو: النعت، والتأكيد والبدل، والعطف، ونحن نذكرها بعد ذكر الأسماء المنصوبات والمجرورات، وأما ما كان من الأسماء مبنياً مشبهاً للمعرب فنداء المفرد نحو قولك: يا زيد، ويا حكم العاقل والعاقل، ويا حكمان، ويا حكمون، فهذا موضعه نصب وليس بمعرب، وإنما حقه أن يذكر مع ذكر المبنيات من أجل أنه مبني وينبغي أيضا أن يذكر مع المنصوبات من أجل أن موضعه منصوب، فنحن نعيده إذا ذكرنا النداء إن شاء الله. وقبل أن نذكر المنصوبات نقدم ذكر المعرفة والنكرة؛ للانتفاع بذلك فيها، وفي المرفوعات أيضا إن شاء الله"[2].وهنا يشير ابن السراج إلى فائدة ترتيب الأبواب بهذه الطريقة، لأن فيها منفعة للمتعلم.

وبعد الحديث عن باب (كم)، ذكر الأبواب الرئيسية التي سيشرحها، وأشار إلى الغاية من تفصيلها، وهي غاية تعليمية، قال: " قد فرغنا من ذكر المرفوعات والمنصوبات وذكرنا في كل باب من المسائل مقداراً كافياً فيه دربة للمتعلم ودرس للعالم بحسب ما يصلح في هذا الكتاب،

[1] ابن السراج ، ج 1 ص 121.
[2] نفسه، ج 1 ص146-147.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

لأنه كتاب أصول ....، وإذا فرغنا من الرفع والنصب فلنذكر الضم، والفتح اللذين يـضارعانهما إن شاء الله"[1].

وعندما أنهى ابن السراج، باب إضافة الأسماء إلى الأفعال والجمل، أشار إلى انه لم يبقَ شيء يتعلق بها، إلا توابعها في الإعراب، وسوف يطرحها بعد هذا الباب، قال: "تجزت الأسماء المرفوعات والمنصوبات والمجرورات، وسنذكر توابعها في إعرابها إن شاء الله"[2]. وهنا يـشير إلى شرحه لكل ما يتعلق بالأبواب، وهذا دليل على جعل الترابط فيما بين جزيئـات الأبـواب، وفروعها، متماسكة غير متفرقة.

وأشار ابن السراج؛ بعد حديثه عن مسائل العطف؛ إلى أنه شرح وفصل كل ما يتعلـق بالأسماء المرفوعة، والمنصوبة والمجرورة، وتوابعها في الإعراب، وأحال القارئ إلى أنه قسم الأسماء في بداية الكتاب إلى قسمين، وهذا دليل على قدرته في ربط الأبواب مع بعضها بعضاً، قال: " قد ذكرنا جميع هذه الأسماء المرفوعة، والمنصوبة، والمجرورة، وما يتبعها في إعرابها، وكنت قلت في أول الكتاب أن الأسماء تنقسم قسمين: معرب ومبني، فإن المعرب ينقسم قسمين: منصرف، وغير منصرف، وقد وجب أن يذكر من الأسماء ما ينصرف، وما لا ينصرف، ثـم نتبعه المبنيات"[3]. ووضح أنه سيتحدث عن المبني المضارع، ثم الأسماء المبنيات، قـال: " قـد ذكرت ما ينصرف وبقي ذكر المبني المضارع للمعرف، ونحن نتبع ذلك الأسماء المبنيـات إن شاء الله تعالى"[4].

---

[1] ابن السراج، ج 1 ص328
[2] نفسه، ج 2 ص19.
[3] نفسه، ج 2 ص 79.
[4] نفسه، ج 2 ص207.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وكان ابن السراج، يعرف أحياناً الأبواب التي سيتحدث عنها، قبل أن يبدأ بها؛ ليجعل القارئ على معرفة بالموضوع قبل قراءته، ونجد هذا في نهاية باب تمييز الأعداد، قال: "واعلم: أن (كم) اسم عدد مبهم فما يفسرها بمنزلة ما يفسر العدد، وقد أفردت لها بابا يلي هذا الباب"[1]، وعندما أنهى الحديث عن (كم)، عرف المضموم والمفتوح اللذين يضارعان المعرب، قال: " اعلم: أن الضم الذي يضارع الرفع، هو الضم الذي يطرد في الأسماء، ولا يخص اسماً بعينه، كما أن الفعل، هو الذي يرفع الأسماء، ولا يخص اسماً بعينه، وهذا الضرب إنما يكون في النداء، وأما الفتح الذي يشبه النصب، فما كان على هذا المنهاج مطرداً في الأسماء، ولا يخص اسماً بعينه، وهذا الضرب إنما يكون في النفي (بلا)، وسنذكر كل واحد منهما في بابه، إن شاء الله"[2].

وكان ابن السراج حكيماً في معالجة مسائل أبواب كتابه الرئيسية، فنسقها تنسيقاً محكماً، إذ يذكر في بداية كل باب أقسامه الفرعية، ومن ثم يشير إلى جزيئاتها، وبعد ذلك يشرحها بالدراسة المفصلة، ونجد هذا في مطلع كتابه، فعندما تحدث عن الكلام، قسمه إلى فروع، فقال: "الكلام: يأتلف من ثلاثة أشياء: (اسم) (وفعل) (وحرف)"[3]. ثم شرع بتفصيل كل قسم على حده، فبدأ بالاسم، ثم الفعل، ثم الحرف. وعندما انتقل إلى الباب الذي يليه؛ وهو المرفوعات؛ قسمه إلى فروع، فقال: "الأسماء التي ترتفع خمسة أصناف: الأول: مبتدأ له خبر. والثاني: خبر لمبتدأ بنيته عليه. والثالث: فاعل بني على فعل، ذلك الفعل حديثاً عنه. والرابع: مفعول به بني على فعل فهو حديث عنه ولم تذكر من فعل به فقام مقام الفاعل. والخامس: مشبه بالفاعل في اللفظ"[4].

---

[1] ابن السراج ، ج 1 ص314.
[2] نفسه، ج1 ص 328.
[3] نفسه، ج 1 ص 36.
[4] نفسه ، ج1 ص85.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويتضح هذا المنهج- الذي سلكه ابن السراج- بصورة جلية واضحة، عندما تحدث عن الأسماء المنصوبة، قال: "الأسماء المنصوبات تنقسم قسمةً أولى على ضربين: فالضرب الأول: هو العام الكثير، كل اسم تذكره بعد أن يستغني الرافع بالمرفوع، وما يتبعه في رفعه إن كان له تابع، وفي الكلام دليل عليه فهو نصب. والضرب الآخر: كل اسم تذكره لفائدة بعد اسم مضاف، أو فيه نون ظاهرة، أو مضمرة، وقد تمَّا بالإضافة والنون، وحالت النون والإضافة بينهما ولولاهما لصلح أن يضاف إليه فهو نصب"[1]. وبعد ذلك، شرع بتقسيم الضرب الأول، فقال: " والضرب الأول: ينقسم على قسمين: مفعول، ومشبه بمفعول"[2]. ومن ثم تحدث عن المفعول، وقسمه إلى خمسة أقسام، فقال: " والمفعول ينقسم على خمسة أقسام: مفعول مطلق، ومفعول به، ومفعول فيه، ومفعول له، ومفعول معه"[3]. ثم بدأ بتفصيل القسم الأول من الضرب الأول، وشرحه شرحاً مفصلاً، واتبعه بالحديث عن القسم الثاني من الضرب الأول من المنصوبات؛ وهو المشبه بالمفعول؛ فشرحه وفصله، وأورد عليه الأمثلة، والشواهد، وقسمه كذلك إلى قسمين، قال: " المشبه بالمفعول ينقسم على قسمين. فالقسم الأول قد يكون فيه المنصوب في اللفظ هو المرفوع في المعنى. والقسم الثاني: ما يكون المنصوب في اللفظ غير المرفوع، والمنصوب بعض المرفوع"[4]. وبعدها شرح هذه الأقسام، وجعلها فروعاً وجزيئات.

ولعل هذا المنهج الذي اتبعه ابن السراج، دليل على معرفته وقدرته على ربط الأبواب والفروع مع بعضها البعض، فكان يشير إلى الأبواب التي سيوردها، ويعرف الأبواب قبل أن يشرع بالحديث عنها أحيانا، ويقسم الأبواب إلى فروع وجزيئات، وفي هذا دقة في إيصال الأفكار إلى المتعلم، بأيسر الطرق من غير غموض ولا التواء؛ لتكون أقرب إلى الفهم والمعرفة.

---

[1] ابن السراج، ج 1 ص 158- 159.
[2] نفسه، ج1 ص 159.
[3] نفسه، ج1 ص 159.
[4] نفسه، ج 1ص 212.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

الفصل الأول

التفكير اللغوي عند ابن السراج في مقام التعليل

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

1. مباحث التعليل

تتمثل مباحث التعليل عند ابن السراج فيما تناوله من قضايا تـضم الأبنيـة الـصرفية، والتراكيب النحوية، وفيما يلي بيان ذلك:

أ- الأبنية الصرفية

تناول ابن السراج الأبنية الصرفية بأقسامها، وذهب إلى أنّ أقل ما تكون عليه الأصـول من الأسماء والأفعال ثلاثة أحرف، تقدر بفاء وعين ولام، يقول: "أعلم: أن أقل ما تكون عليـه الأصول من الأسماء والأفعال ثلاثة أحرف، تقدر بفاء وعين ولام، فالفاء لا بد مـن أن تكـون متحركة، لأنه لا يبتدأ بساكن، واللام: حرف إعراب، والعين لا بد من أن تكون: إما ساكنة، وإما متحركة"[1]. وفيما يلي عرض لبعض هذه الأبنية التي تناولها ابن السراج:

1) الإعلال

الإعلال: تغيير يصيب حروف العلة.[2] وقد تحدث ابن السراج عن هذه الظاهرة، ومثّل لها في كتابه الأصول، وفيما يلي نماذج من صور الإعلال التي تناولها ابن السراج:

مثّل ابن السراج للإعلال بأمثلة منها الحذف، فحذف الواو- عنده- إذا كانت أولاً وكانت فاء، نحو: وَعَدَ يَعِدُ، إذ يقول: "حذفت الواو لوقوعها بين ياء وكسرة، لأنَّ مضارع، فَعَل يَفْعِـلُ،

---

[1] ابن السراج، ج3ص180.

[2] انظر: الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي. شرح الشافية لابن الحاجب. ت: محيي الدين عبد الحميد وآخرون. (د.ن)، بيروت 1982م. ج3ص66.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فوعَدَ فَعَلَ"[1]. وذكر أيضاً إن الواو تحذف من المصدر، فتقول: وَعَدْتُ عِدَةً، وهو فِعْلَة، والهاء لا بُدَّ منها، وإذا لم تأت بالهاء لم تُعِلَّ.[2]

ومن أمثلة الإعلال عند ابن السراج كذلك، التحويل والنقل، فبين أنهم يُغَيّرون فَعَل مما اعتلت عينه، إذ قالوا: فَعْلْتُ، فإنْ كانت من ذوات الواو نُقِلَتْ إلى فَعُلْتُ، نحو: قَالَ، ثم تقول: قُلْتُ، وقَامَ وقُمْتُ. وإن كانت من ذوات الياء- أي فَعْلْتُ- نُقِل إلى فَعِلْتُ، نحو: بِعْتُ، تحول الضمة في فَعُلْتُ إلى الفاء، والكسرة في فَعِلْتُ إلى الفاء أيضاً، فتسقط الياء والواو لسكونهما، وسكون ما بعدها.

وقد قال في ذلك: "واعلم: أن كل كلمة فحقها أن تترك على بنائها الذي بنيت عليه، ولا تزال عنه حركاتها التي بنيت عليها، ولا يُحَوَّل إلا (فَعْلْتُ) مما عينه واو أو ياء فإنه في الأصل (فَعَلَ) نحو: قَامَ، وبَاعَ، فإذا قلت: فعلت، نقلت ما كان من بنات الواو إلى (فَعُلْتُ)، وما كان من بنات الياء إلى (فَعِلْتُ) ثم حولت الضمة في (فَعُلْتُ) من: قُلْتُ إلى الفاء، ومن: بِعْتُ إلى الفاء، وأزلت الحركة التي كانت لها في الأصل فقلت: قُمتُ وبِعتُ، وكان التقدير: قَومْتُ وبِيعْتُ، فلما نقلت عن العينين حركتيهما إلى الفاء سكنتا، وأسكنت اللام من أجل التاء في (فَعْلْتُ) فحذفت العين لإلتقاء الساكنين، فصار قُمْتُ وبِعْتُ، فألزموا: فَعُلْتُ، بنات الواو، وألزموا (فَعِلْتُ) بنات الياء، شبهوا ما اعتلت عينه بما اعتلت لامه"[3].

---

[1] ابن السراج، ج3ص276.
[2] انظر: نفسه، ج3ص276.
[3] نفسه، ج3ص277- 278.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

2) الإدغام

تناول ابن السراج الإدغام في كتابه الأصول، وعرفه بأنه: "وصلُكَ حرفاً ساكناً بحرفٍ مثله من موضعه من غير حركة تفصل بينهما ولا وقف، فيصيران بتداخلهما كحرف واحد، ترفع اللسان عنهما رفعة واحدة، ويشتدُّ الحرفُ"[1].

وقد قسم ابن السراج الإدغام إلى قسمين: أحدهما: إدغام حرفٍ في حرفٍ يتكرر، والآخر: إدغام حرفٍ في حرفٍ يقاربُه. وفيما يلي بيان ذلك:

❖ إدغام حرفٍ في حرفٍ يتكرر

ذكر ابن السراج أن هذا النوع من الإدغام يجيء على ضربين: الضرب الأول: أن يجتمع الحرفان في كلمة واحدة، ومن ذلك مثلاً: الفعل الثلاثي الذي لا زيادةَ فيهِ فَجميعهُ مدغمٌ متى التقى حرفان مِنْ موضعٍ واحدٍ متحركان حُذفتِ الحركةُ، وأُدغمَ أحدُهما في الآخر، وذلك نحو: فَرَّ والأصل فَرَرَ، وسُرَّ والأصل سُرَرَ.[2]

والضرب الثاني: هو أن يكون الحرفان من كلمتين منفصلتين، ويجوز فيه الإدغام، ومن ذلك ما توالت فيه خمسة أحرف متحركة، أُدغم ثالثهما في رابعهما، وهذه أحسن حالات الإدغام، نحو: جَعَلَ لَكَ، وفَعَلَ لَبَيد، إذ يقول ابن السراج في ذلك: "وأحسن ما يكون الإدغام في الحرفين المتحركين اللذين هما سواء، إذا كانا منفصلين، أن تتوالى خمسة أحرف متحركة بهما فصاعدا، لأنه ليس في أصل بناء كلامهم بناء لكلمة على خمسة أحرف متحركة. وقد تتوالى الأربعة متحركة في مثل (علبط) وهو محذوف من علابط ولا يكون ذلك في غير المحذوف، وليس في

---

[1] ابن السراج، ج3ص405.
[2] انظر: نفسه، ج3ص405.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الشعر خمسة أحرف متحركة متوالية، وذلك نحو: جَعَلَ لَكَ، وفَعَلَ لَبَيد لَكَ. أن تدغم، ولك أن تبين، والبيان عربي حجازي"[1].

❖ إدغام حرفٍ في حرفٍ يقاربُه

تناول ابن السراج النوع الثاني من أنواع الإدغام، وهو إدغام الحرفين المتقاربين، وأشار إلى أن أحسن ما يكون الإدغام في حروف الفم، وأبعد ما يكون في حروف الحلق، يقول: "اعلم: أن أحسن الإدغام أن يكون في حروف الفم، وأبعد ما يكون في حروف الحلق، فكلما قرب من الفم، فالإدغام فيه أحسن من الإدغام فيما لا يقرب"[2].

ومثّل ابن السراج على ذلك، بإدغام النون مع الباء، فقال: " تُقلبُ النونُ معَ الباءِ ميماً، ولم يجعلوا النون باء لبعدها في المخرج، وأنها ليست فيها غنة وذلك قولهم: ممبك، يريدون: من بك، وشمباء وعمبر، يريدون: شنباءً وعنبراً"[3].

وقد ذكر ابن السراج أن هناك حروفاً تُدغمُ فيما قاربَها، ولا يُدغمُ فيها مقاربُها، وهي (الهمزة، والألف، والواو)، ويقول عن هذه الحروف أنها " لا تدغم، وإن كان قبلها فتحة في شيء من المقاربة، وكذلك الواو لو كانت مع هذه الياء التي ما قبلها مفتوح ما هو مثلها سواء، لأدغمتها ولم تستطع إلا ذلك، وإذا كانت الواو قبلها ضمة، والياء قبلها كسرة، فهو أبعد للإدغام"[4].

---

[1] ابن السراج، ج3ص410.
[2] نفسه، ج3ص413.
[3] نفسه، ج3ص416- 417.
[4] نفسه، ج3ص428.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

كما أشار أيضاً إلى نوع آخر من الحروف المتقاربة، وهي ما لا يدغم في مقاربه، ويُدغمُ مقاربهُ فيه، وهذه الحروف هي (الميمُ، والراءُ، والفاءُ، والشين)، وبعد أن ذكر هذه الحروف، شرع في شرحها، وتوضيح إدغامها، إذ يقول: "فالميم لا تدغم في الباء، لأنهم يقلبون النون ميما في قولهم: العنبر، ومن بك، وأما إدغام الباء في الميم فنحو: اصحمطرا، تريد: اصحب مطرا. والفاء لا تدغم في الباء، والباء تدغم فيها، وذلك: اذهفي ذلك. والراء لا تدغم في اللام ولا في النون، لأنها مكررة، وتدغم اللام والنون في الراء. والشين لا تدغم في الجيم وتدغم الجيم فيها"[1].

نلاحظ مما سبق أنّ ابن السراج، قد جعل الأبنية الصرفية من مباحث التعليل، فبين هذه الأبنية وشرحها ووضحها، وعلل مشكلها؛ لزيادة بيان الحكم فيها.

ب- التراكيب النحوية

اهتم ابن السراج بالتراكيب النحوية، وقد اشتمل كتابه الأصول على معظم قضايا التراكيب النحوي، فتناولها في مباحث عده، ومن هذه المباحث، التقديم والتأخير، والزيادة والحذف، والإضمار والإظهار، وفيما يلي بيان ذلك:

1) التقديم والتأخير

أفرد ابن السراج في كتابه الأصول باباً سماه (باب التقديم والتأخير)[2]. وضح فيه ما يجوز تقديمه، وما لا يجوز، وأشار إلى أنَّ ما لا يجوز تقديمه ثلاثة عشر نوعاً، إذ يقول: "الأشياء التي لا يجوز تقديمها ثلاثة عشر سنذكرها، وأما ما يجوز تقديمه فكل ما عمل فيه فعل

---

[1] ابن السراج، ج3ص428.
[2] نفسه، ج2ص222.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

متصرف، أو كان خبرا لمبتدأ سوى ما استثنيناه"[1]. وهنا سنبين بعض هذه الأشياء التي جعلها ابن السراج مما لا يجوز تقديمها.

❖ الصلة

يرى ابن السراج أنَّ الصلة لا يجوز تقديمها على الموصول ، فقال: "لا يجوز أن تقدم على الموصول لأنها كبعضه وذلك نحو صلة (الذي) ... فلو قلت: (الذي ضرب زيداً عمرو)، فأردت أنْ تقدم زيداً على (الذي) لم يجز"[2].

❖ الفاعل

ذهب ابن السراج إلى أنَّ الفاعل لا يجوز تقديمه على الفعل، وكذلك نائب الفاعل، يقول: "لا يجوز أن يُقدم على الفعل- أي الفاعل- إذا قلت: (قامَ زيدٌ) لا يجوز أن تقدم الفاعل فتقول: زيد قام فترفع (زيداً) بقام ويكون (قام) فارغاً، ولو جاز هذا لجاز أن تقول: (الزيدان قام، والزيدون قام) تريد: (قام الزيدان، وقام الزيدون)"[3].

❖ الأفعال التي لا تتصرف

يرى ابن السراج أنَّ الأفعال الجامدة لا يجوز أن يقدم عليها شيء مما عملت فيه، وعدَّ من ذلك: لا يجوز أن يقدم عليها شيء مما عملت فيه وهي، نحو: نِعْمَ وبِئْسَ، وفعل التعجب

---

[1] ابن السراج، ج2ص222.
[2] نفسه، ج2ص223.
[3] نفسه، ج2ص228.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

و(لَيْس) تجري عندي ذلك المجرى؛ لأنّها غير متصرفة، ومَهْ وصَهْ وعَلَيك، وما أشبه هذا أبعد في التقديم والتأخير"[1].

❖ الحروف التي لها صدور الكلام

أورد ابن السراج أنَّ الحروف التي لها حقّ الصدارة في الكلام، لا يجوز أنّ يتقدم ما بعدها على ما قبلها، سواء أكانت عاملة أم غير عاملة.[2]

ومثل على هذه الحروف بـ ألف الاستفهام، ولام الابتداء، وما النافية، ولا النافية للجنس، وإنْ الشرطية، فقال: لا يجوز أن تقول : (طعامَك أَزيدٌ آكل) ولا (طعامَك لزيد آكل)... ومن ذلك (ما) النافية، تقول: (ما زيدٌ آكلاً طعامَك)، ولا يجوز أنْ تقدم (طعامَك)، فتقول: (طعامَك ما زيدٌ آكلاً)... ومن ذلك (لا) التي تعمل في النكرة النصب وتبنى معها، لا تكون إلا صدراً، ولا يجوز أن تقدم ما بعدها على ما قبلها وهي مشبهة بـ (إنَّ)، وإنّما يقع بعدها المبتدأ والخبر، فكما لا يجوز أنْ تقدم ما بعد (إنَّ) عليها، كذلك هي التقديم فيما أبعد؛ لأن (إنَّ) أشبه بالفعل منها... ومن ذلك (إنْ) التي للجزاء لا تكون إلا صدراً، ولا بدّ من شرط وجواب، فالجزاء مشبه بالمبتدأ والخبر إذْ كان لا يستغنى أحدهما عن الآخر، ولا يتم الكلام إلا بالجميع، فلا يجوز أن تقدم ما بعدها على ما قبلها، لا يجوز أن تقول: (زيداً إنْ تضرب أَضربْ) بأي الفعلين نصبته فهو غير جائز، لأنّه إذا لم يجز أن يتقدم العامل، لم يجز أن يتقدم المعمول عليه"[3].

---

[1] ابن السراج، ج2ص228.
[2] نفسه، ج2ص234.
[3] نفسه، ج2ص234- 235.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن الأشياء التي عدّها ابن السراج مما لا يجوز تقديمها أيضاً: توابع الأسماء (الصفة والبدل والعطف)[1]، والمضاف إليه[2]، وما أعمل من الصفات تشبيها بأسماء الفاعلية، وعمل عمل الفعل[3]، والتميز (إذ بين أن الأسماء التي تنصب انتصاب التمييز، لا يجوز أن تُقدم على ما عمل فيها)[4]، والعوامل في الأسماء، والحروف التي تدخل على الأفعال[5]، وأن يفرق بين العامل والمعمول فيه بما ليس للعامل فيه سبب، وهو غريب منه[6]، وتقديم المضمر على الظاهر في اللفظ والمعنى[7]، والتقديم وإذا البس على السامع أنه مقدم[8]، وإذا كان العامل معنى الفعل ولم يكن فعلاً[9].

2) الزيادة والإلغاء

عقد ابن السراج في أصوله باباً سماه (باب الزيادة والإلغاء)[10]، وأشار إلى أنه لا يوجد زائد لغير معنى، فالزيادة غرضها التأكد، وَعدَّ من ذلك (ما) في قوله تعالى: ﴿ فَبِمَا نَقْضِهِم مِّيثَاقَهُمْ ﴾{ النساء: ١٥٥}، لو كان بـ (ما) موضع من الإعراب ما عملت الباء في نَقْضِهِم ، وإنّما جيء بها زائدة للتأكيد.[11]

والإلغاء كلام لا موضع له من الإعراب يكون للتأكيد، يقول ابن السراج: "اعلم: أنّ الإلغاء، إنّما هو أنْ تأتي الكلمة لا موضع لها من الإعراب إنْ كانت مما تعرب، وأنّها متى

---

[1] انظر: ابن السراج ، ج2ص225-226.
[2] انظر: نفسه، ج2ص226.
[3] انظر: نفسه، ج2ص229.
[4] انظر: نفسه، ج2ص229.
[5] انظر: نفسه، ج2ص230.
[6] انظر: نفسه، ج2ص237.
[7] انظر: نفسه، ج2ص238.
[8] انظر: نفسه، ج2ص238- 245.
[9] انظر: نفسه، ج2ص247.
[10] انظر: نفسه، ج2ص257.
[11] انظر: نفسه، ج2ص258.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أسقطت من الكلام لم يختل الكلام، وإنّما يأتي ما يلغى من الكلام تأكيداً أو تبييناً، والجمل التي تأتي مؤكدة ملغاة أيضاً، وقد عمل بعضها في بعض فلا موضع لها من الإعراب"[1].

ويلاحظ أن ابن السراج يرى أن الملغي لا يكون عاملاً ولا معمولاً فيه، وإنما يكون دخوله وخروجه للتأكيد فقط، فلا يحدث تغيير.[2] وقد قسم ابن السراج ما يلغى إلى أربعة أقسام: الاسم، والفعل، والحرف، والجملة،وسنتحدث عنها بإيجاز:

الاسم: أشار ابن السراج إلى أن اسم الإشارة (ذلك) في قوله تعالى: ﴿وَلِبَاسُ ٱلتَّقۡوَىٰ ذَٰلِكَ خَيۡرٞ﴾{ الأعراف: ٢٦}، اسم زائد، لا يحدث دخوله أو إلغائه شيء غير التأكيد.[3]

الفعل: جعل ابن السرج الفعل الذي ينفذ منك إلى غيرك لا يلغي، فقال: " ولا يجوز عندنا أن يلغى فعل ينفذ منك إلى غيرك"[4]. وأما الفعل الملغي نحو(كان) في قولك: (ما كان أحسن زيداً)، الكلام: (ما أحسن زيداً)، و(كان) إنما جيء به لتبين أن ذلك كان فيما مضى.[5]

الحرف: أشار ابن السراج إلى أن الحروف تأتي زائدة للتأكيد، ومن ذلك:

- (أنْ) في قولك: (لمّا أن جاء قمتُ إليه)، والمعنى: لما جاء قمتُ.[6]

---

[1] ابن السراج، ج2ص257.
[2] انظر: نفسه، ج2ص259.
[3] انظر: نفسه، ج2ص257.
[4] نفسه، ج2ص258.
[5] انظر: نفسه، ج2ص258.
[6] انظر: نفسه، ج2ص258.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

– ما الكافية، نحو قولك: إنّما زيدٌ منطلقٌ، كفت (ما) (إنّ) عن الإعراب، كما منعت (ما) إنّ من الإعراب.[1]

– الباء الداخلة على خبر ليس، نحو: ليس زيدٌ بقائم، أصل الكلام: ليس زيدٌ قائماً، ودخلت الباء لتوكيد النفي، وخصّ النفي بها دون الإيجاب.[2]

وجعل ابن السراج (لا) من الحروف الملغاة، فقال: من الحروف الملغاة (لا) شبهوها بـ(ما) فمن ذلك قولك: (ما قامَ زيدٌ ولا عمرو) والواو العاطفة ولا لغو و(لا) إنما دخلت تأكيدا للنفي، وليزول بها اللبس إذا كان منفياً، لأنه قد يجوز أن تقول: ما قام زيد وعمرو، ما قاما معاً"[3].

الجملة: جعل ابن السراج الجملة أنّها تكون ملغاة في بعض المواضع، ومثّل على هذه الجمل الملغاة، بقوله: "(زيدٌ ظننت منطلق) بنيتَ (منطلقاً) على (زيدٍ)، ولم تعمل (ظننت) وألغيته، وصار المعنى: زيدٌ منطلقٌ في ظني، فإن قدمت (ظننت) قبح الإلغاء"[4].

وجعل ابن السراج من هذا الباب الاعتراضات، وذهب إلى أن ما يكون معترضاً "إنما يكون توكيداً للشيء أو لدفعه، لأنه بمنزلة الصفة في الفائدة يوضح عن الشيء ويؤكده"[5].

ومما مثّل له ابن السراج على هذه الاعتراضات، قوله تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ وَعَمِلُواْ ٱلصَّٰلِحَٰتِ إِنَّا لَا نُضِيعُ أَجۡرَ مَنۡ أَحۡسَنَ عَمَلًا ﴿٣٠﴾ أُوْلَٰٓئِكَ لَهُمۡ جَنَّٰتُ ﴾{ الكهف: 30–31}، يقول ابن السراج في ذلك: "فأُولَئِكَ هو الخبر، وإِنَّا لَا نُضِيعُ أَجْرَ مَنْ أَحْسَنَ عَمَلًا (اعتراض)"[6].

---

[1] انظر: ابن السراج، ج2ص258.
[2] انظر: نفسه، ج2ص259
[3] نفسه، ج2ص259.
[4] نفسه، ج2ص260.
[5] نفسه، ج2ص261.
[6] نفسه، ج2ص260

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

3) الإضمار والإظهار

أفراد ابن السراج في أصوله باباً سماه (ذكر ما يعرض من الإضمار والإظهار)، وقد أشار إلى أن الكلام يجيء فيه على ثلاثة أقسام، وهي: ظاهر لا يحسن إضماره، ومضمر مستعمل إظهاره، ومضمر متروك إظهاره، وفيما يلي بيان ذلك:

- ظاهرٌ لا يحسن إضماره

يرى ابن السراج أن نصب الاسم بفعل محذوف ما لم يتقدم ما يدل عليه- غير جائز، ومثل هذا لا يحسن فيه إضمار الفعل، يقول: "الذي لا يحسن إضماره: ما ليس عليه دليل من لفظ ولا حال مشاهدة، لو قلت: زيداً، وأنت تريد: كلم زيداً، فأضمرت ولم يتقدم ما يدل على (كلم)، ولم يكن إنسان مستعداً للكلام، لم يجز، وكذلك غيره من جميع الأفعال"[1].

- مضمرٌ مستعمل إظهاره

يرى ابن السراج، أن ذلك يجري في الأمر والنهي، إذ يقول: "هذا الباب إنما يجوز إذا علمت أن الرجل مستغن عن لفظك بما تضمره، فمن ذلك ما يجري في الأمر والنهي، وهو أن يكون الرجل في حال ضرب، فتقول: زيداً ورأسه وما أشبه ذلك، تريد: اضرب رأسه، وتقول في النهي: الأسد الأسد، نهيته أن يقرب الأسد"[2].

وقد مثل ابن السراج على ذلك نحو: (خيرَ مَقْدِم)، فقال: "أي قَدمتَ، وإنْ شئت قلت: (خيرُ مقدمٍ)، فجميع ما يرفع إنما تضمر في نفسك ما تظهر، وجميع ما ينصب إنما تضمر في نفسك غير ما تظهر... ألا ترى أنك إذا قلت: خيرَ مقدم، فالمعنى: قدمتَ، فقدمتَ فعل، وخيرَ

---

[1] ابن السراج ، ج2ص247.
[2] نفسه، ج2ص247.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

مقدم اسم، والاسم غير الفعل، فانتصب بالفعل، فإذا رفعت فكأنك قلت: قدومُكَ خيرٌ مقدم، فإنَّما تضمر قدومك خيرُ مقدم، فقدومك (هو خير مقدم) وخبر المبتدأ هو المبتدأ، وإذا قلت: (خير مقدم) فالذي أضمرت (قدمت) وهو فعل وفاعل، والفعل والفاعل غير المفعول"[1].

- مضمرٌ متروك إظهاره

مثل ابن السراج على هذه الظاهرة بأمثلة منها:

- ما جرى على الأمر والتحذير، نحو قولهم: (إياك) إذا حذرته، والمعنى: باعد إياك، ولكن لا يجوز إظهاره، وإياك والأسدَ، وإياك والشرَ، كأنه قال: إياي لأتقين، وإياك فاتقين، فصارت إياك بدلاً من اللفظ بالفعل.[2]

- ما جعل بدلاً من الفعل، نحو: الحذَر الحذرَ، والنجاءَ والنجاءَ، وضرباً ضرباً، "انتصب على (ألزم)، ولكنهم حذفوا لأنه صار بمعنى (افعل) ودخول (ألزم) على (افعل) محال"[3].

2. موارد التعليل

تتمثل موارد التعليل عند ابن السراج فيما أورده من الشواهد التي كان يحتج بها على ظاهرة من الظواهر النحوية واللغوية. وقد كان ابن السراج يستشهد بالشعر، والقرآن الكريم القراءات القرآنية، والحديث الشريف، والأمثال العربية، فلم يترك أي منها في الاستشهاد؛ لتأكيد قاعدة نحويه معينه. وسنستحدث في هذا المبحث عنها بإيجاز:

أ- الاستشهاد بالقرآن الكريم والقراءات القرآنية

إن الاستشهاد بالقرآن الكريم والقراءات القرآنية، أمر لا خلاف فيه بين العلماء، فقد اهتم ابن السراج بالاستشهاد القرآن الكريم، والقراءات القرآنية، فيما تناوله من مسائل لغويه ونحويه، فبلغ عدد الآيات في كتابه الأصول نحو (314) آية وجزء من آية.

---

[1] ابن السراج، ج2ص249.
[2] انظر: نفسه، ج2ص249.
[3] نفسه، ج2ص250

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

كان ابن السراج يتخذ من آيات القرآن الكريم شاهداً على تدعيم قاعدة نحويه، ومن ذلك أن التاء من أدوات القسم،[1] ولا تذكر مع غير الله واستشهد على ذلك بقولـه تعـالى ﴿ وَتَٱللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَٰمَكُم ﴾{ الأنبياء: ٥٧}.

وذكر أيضاً، أن الكاف حرف وليس باسم، لمجيئها زائدة في قوله تعـالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِۦ شَىْءٌ ﴾{ الشورى: ١١}، يقول: "وأما كاف التشبيه، فقولك: أنت كزيد، ومعناها معنـى: مثـل، وسيبويه يذهب إلى أنها حرف. وكذلك البصريون، ويستدلون على أنه حرف بقولـك: جـاءني الذي كزيد... ومما يدلك على أنها حرف مجيئها زائدة، والأسماء لا تقع موقع الزوائد، إنما تزاد الحروف"[2].

وذكر كذلك مستشهدا أنه لا يحسن أنْ يعطف الاسم الظاهر على المرفوع المتصل، لا يحسن أن تقول: قمت وزيد، حتى تؤكد فتقول: أنا وزيد، ولا تقول: قام زيد، حتى تقول: قام هو وزيد،[3] وعد من ذلك قول الله عز وجل: ﴿ ٱذْهَبْ أَنتَ وَأَخُوكَ ﴾{طـه: ٤٢}، وقولـه تعـالى: ﴿فَٱذْهَبْ أَنتَ وَرَبُّكَ فَقَٰتِلَآ ﴾{المائدة 24}.

وكان ابن السراج يستشهد ببعض الآيات القرآنية، موضحاً أعرابها، ومن ذلـك، قولـه تعالى: ﴿ إِنَّ ٱلْمُتَّقِينَ فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴿١٥﴾ ءَاخِذِينَ ﴾{ الذاريات 15-16}، قال ابن السراج: فالخبر قوله تعالى: ﴿فِى جَنَّٰتٍ وَعُيُونٍ ﴾، و(ءَاخِذِينَ) حال.[4] ومما أعربه كـذلك قولـه تعـالى: ﴿وَهَٰذَا بَعْلِى شَيْخًا ﴾{هود 72} فقد أعرب كلمة شيخاً على أنها حال.[5]

---

[1] انظر: ابن السراج، ج1ص430.
[2] نفسه، ج1ص437
[3] انظر: نفسه، ج2ص119
[4] انظر: نفسه، ج1ص217
[5] انظر: نفسه، ج1ص151

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومن شواهد ابن السراج بالقرآن الكريم، انه كان يحاول تفسير بعض الآيات القرآنية، فمن ذلك قوله تعالى: (ولولا دفع الله الناس بعضهم ببعض) (البقره 251)، فقد فسرها قائلاً: "والمعنى: لولا أنْ دَفَعَ الناسُ بعضهمُ ببعضٍ، ولو قلت: دفعَ الناسَ بعضَهم بعضاً، لم يحتج إلى الباء؛ لأنّه فعل يتعدى إلى مفعول، قلتَ دَفَعَ اللهُ الناسَ، واستتر في الفعل عمله في الفاعل، لم يجز أن يتعدى إلى مفعول ثانٍ إلا بحرف جر، فعلى هذا جاءت الآية، ولذلك دخلت الباء"[1].

وقد كان ابن السراج يُخَرِّج بعض الآيات القرآنية التي كان يستشهد بها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡ﴾[النساء: ٢٤]. فابن السراج يرى أن اسم الفعل لا يتقدم مفعوله عليه[2]، ولذا خرَّج هذه الآية قائلا: " فليس هو على قوله: عليكم كتاب الله، ولكنه مصدر محمول على ما قبله، لأنه لما قال: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ﴾[النساء: ٢٣]، فأعلمهم: أن هذا مكتوب مفروض فكان بدلاً من قول: كتاب الله ذلك، فنصب (كتاب الله) وجعل (عليكم) تبيينا"[3].

كما كان ابن السراج يبين دلالة بعض الكلمات في شواهده القرآنية التي يمثل بها، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَوۡ تَهۡوِي بِهِ ٱلرِّيحُ فِي مَكَانٖ سَحِيقٖ﴾[الحج: ٣١]، فقد وضح ابن السراج أنَّ السَّحِيقَ معناها: البعيد.[4]

وقد نقل ابن السراج آراء بعض العلماء ممن سبقه في بعض شواهده من القرآن الكريم، ومن ذلك قوله: "قال أبو عثمان: في قوله تعالى: ﴿إِنَّهُۥ لَحَقّٞ مِّثۡلَ مَآ أَنَّكُمۡ تَنطِقُونَ﴾[الذاريات: ٢٣]، إنَّ (مِثْلَ) و (ما) جُعَلا اسماً واحداً مثل: خمسة عشر، وإن كانت (ما) زائدة"[5].

---

[1] ابن السراج، ج2ص50
[2] انظر : نفسه، ج1ص142؛
[3] نفسه، ج1ص142
[4] انظر: نفسه، ج2ص94
[5] نفسه، ج1ص275

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويلاحظ مما سبق أن ابن السراج، كان مهتماً بالشواهد القرآنية، فتارةً يستشهد بـالقرآن الكريم؛ لتوضيح قاعدة من القواعد النحوية، وتارة أُخرى يُفسِّر، ويُبيِّن، ويُخرِّج شواهده القرآنية، كما أنه كان ينقل آراء بعض العلماء لتأكيد قاعدة نحوية، أو لتوضيحها.

أما القراءات القرآنية، فقد اهتم بها ابن السراج، فكان ينسب القراءات إلـى أصـحابها، وأحياناً لا ينسبها لأحد.

ومن هذه القراءات المنسوبة، قراءة نسبها إلى عبد الرحمن بن هرمز ﴿يَٰجِبَالُ أَوِّبِي مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ﴾{سبأ:١٠}، يرفع (الطير) عطفاً على المنادي. ويقول: "وأما أبو عمرو وعيسى ويونس وأبو عمر الجرمي فيختارون النصب، وهي قراءة العامة"[1].

ومن القراءات التي استشهد بها ابن السراج ولم ينسبها لأحد، وإنما كان يكتفـي بـذكر (وقُرِئ) أو (وقرأ بعض القراء). قوله: "وقد قرأ بعض القراء : ﴿وَكَذَٰلِكَ زَيَّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَٰدِهِمْ شُرَكَآؤُهُمْ﴾{ الأنعام: ١٣٧}، لما استغنى الكلام بقوله : قتل أولادهم حمل الثاني على المعنى ، أي : زينه شركاؤهم"[2]. فابن السراج أورد هذه القراءة غير منسوبة.

ب- الاستشهاد بالحديث الشريف

استشهد ابن السراج في بعض المواضع بالحديث الشريف لتأكيد قاعدة نحوية أو لغوية، فلم يصرح بأنها من الحديث الشريف إلا في موضع واحد، إذ كان يحتج بها كمـا يحـتج بأيـة

[1] ابن السراج، ج1ص336
[2] نفسه، ج3ص473

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

عبارةً أخرى. ومن ذلك: احتجاجه بالحديث الشريف في عبارة واحده، أشار إلى أنها من قول النبي- صلى الله عليه وسلم- ولم يشر في غيرها، إذ أجاز استعمال (لا) النافية مع الفعل الماضي للدعاء، مستشهدا بحديث من قول النبي- صلى الله عليه وسلم- إذ يقول: "ومن هذا قول النبي صلى الله عليه وسلم: (أرأيت من لا أكل ولا شرب ولا صاح فاستهل) أي: من لم يأكل ولم يشرب يعني الجنين"[1].

أما استشهاده بالأحاديث الشريفة التي لم يصرح بأنها أحاديث، ولم يشر إلى أنها من قول النبي- صلى الله عليه وسلم- فكانت قليله كذلك ومنها: احتجاجه على رفع اسم التفضيل للفاعل الظاهر، إذ يقول: "وأما الظاهر الذي هو في المعنى الأول فنحو قولك: ما رأيت رجلا أحسن في عينه الكحل منه في عين زيد، لأن المعنى في الحسن لزيد، فصار بمنزلة الضمير إذ كان الوصف في الحقيقة له، ومثل ذلك: (مَا مِن أيام أحبَّ إلى اللهِ فيها الصومُ منه في عشر ذي الحجة)"[2].

وأستشهد أيضاً بعبارة من حديث ولم يشر إلى ذلك، وهي عبارة (لا حول ولا قوة)، إذ يقول: والأجود أن تعطف على اللفظ فتقول: لا حول ولا قوة، هذا إذا جعلت لا الثانية مؤكدة للنفي ولم يقدر أنك ابتدأت النفي بها، فإن قدرت ذلك كان حكمها حكم الأول فقلت: لا حول ولا قوة، وإن شئت عطفت على الموضع"[3]. فعبارة (لا حول ولا قوة) إنما هي جزء من حديث نصه، عن أبي ذر عن النبي صلى الله عليه وسلم قال: (لَا حَوْلَ ولا قُوَّةَ إلا بِاللهِ كَنْزٌ مِن كُنُوزِ الجَنَّةِ)[4] ولكن ابن السراج لم يصرح بذلك.

---

[1] ابن السراج ، ح1ص401
[2] نفسه، ج1ص336، وانظر :الحديث في صحيح الترمذي 289:3
[3] نفسه، ج1ص386
[4] مسند الإمام أحمد بن حنبل، مؤسسة قرطبة، مصر(د.ت). ج5 ص156

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ج- الاستشهاد بالشعر العربي

استشهد ابن السراج بالشعر العربي ، وقد بلغت الشواهد الشعرية التي ذكرهـا (459) شاهداً، فقد أوردها؛ لإجازة ظاهرة نحويه، أو لبيان معاني بعض الكلمـات، أو لـشرح بعـض الشواهد، وفيما يلي بيان ذلك:

أجاز ابن السراج اتصال خبر كان بها وهو ضمير، يقول: "واعلم: أن خبر (كـان) إذا كنيت عنه جاز أن يكون منفصلاً ومتصلاً، والأصل أن يكون منفصلاً، إذ كان أصله أنه خبـر مبتدأ، تقول: كنت إياه، وكان إياي، هذا الوجه، لأن خبرها خبر ابتداء وحقه الانفصال، ويجوز كأنني وكنته كقولك: (ضربني وضربته)، لأنها متصرفة تصرف الفعل، فالأول استحسن للمعنى، والثاني لتقديم اللفظ"[1]. وشاهده على هذا قول أبي الأسود:

فإن لايكُنْهَا أوْ تَكُنْه فإنه أَخُوها غَذَتهُ أمُّهُ بِلِبانِهَا

ومن استشهاده بالشعر أيضاً، إجازة تقديم التمييز اعتماداً على قول الشاعر:

أَتَهْجُرُ سَلْمَى لِلفِرَاقِ حبيبَهَا ومَا كانَ نَفْساً بالفِرَاقِ تَطِيبُ

يقول: فعلى هذا تقول: شحماً تفقأت، وعرقاً تصببت وما أشبه ذلك.[2]

نلاحظ أن ابن السرج أراد أن يؤكد ظاهرة نحويه أو حكم نحوي، متعمداً على استشهاده بالشواهد الشعرية.

---

[1] ابن السراج، ج1ص91
[2] انظر: نفسه، ج1ص224

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وهناك شواهد أخرى وضح فيها المعنى اللغوي لبعض الكلمات التي يراها غامضة في شواهده الشعرية، ومن ذلك بيان معنى (لجة) في قول أبي النجم:

في لَجّةٍ أمسِك فُلاناً عَنْ فُلِ

فابن السراج ذكر معنى (لَجّة) فقال: "قوله- أي الشاعر- في لَجّةٍ، أي: في كثرة أصوات، ومعناه: أمسك فلانا عن فلان"[1].

وحاول ابن السراج في بعض الشواهد الشعرية، أن يشرحها، ومن ذلك قول النابغة الجعدي الذي استشهد به على ترك صرف (سبأ) حملا على معنى القبيلة:

مِنْ سَبَأَ الحَاضِرِينَ مَأْرِبَ إذْ يَبْنونَ مِنْ دُونِ سَيْلِهِ العَرِما

فقد شرح ابن السراج البيت قائلاً: مأرب: موضع، والعرم: هذا الذي يسمى السكر، والسكر فهو من قولك: سميته سكرا، والسكر: اسم الموضع"[2].

نلاحظ مما سبق، أن ابن السراج كان يحاول أن يشرح الكلمات الغامضة ويبين معناها، فضلاً عن محاولته لشرح بعض الشواهد التي استشهد بها.

د- الاستشهاد بالأمثال العربية

اهتم ابن السراج بموارد التعليل بالاحتجاج بالأمثال العربية. وذكر أن جميع الأمثال إنما تحكي ألفاظها كما جرت وقت جرت.[3]

---

[1] ابن السراج، ج1ص91.
[2] نفسه، ج2ص96
[3] انظر: نفسه، ج1ص115

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ومن هذه الأمثال التي أحتج بها (شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ)، فاحتج ابن السراج بهذا المثل على جواز الابتداء بالنكرة، ولكنه لم يصرح بأنه مَثَل، يقول: "فإذا قلت: ما أحسن زيداً فـ(ما) اسم مبتدأ، و(أحسن) خبره، وفيه ضمير الفاعل، و(زيد) مفعول به، و(ما) هنا اسم تام غير موصول، فكأنك قلت: شيءٌ حسنَ زيداً، ولم تصف أنَّ الذي حسنه شيء بعينه، فلذلك لزمها أن تكون مبهمة غير مخصوصة، كما قالوا: شيء جاءك، أي: ما جاءك إلا شيء، وكذلك: شَرٌّ أَهَرَّ ذَا نَابٍ، أي: ما أهرَّه إلا شرٌّ"[1].

كما احتج ابن السراج بقوله: "لَمْ تُحْرَمْ مَنْ فُصْدَ لَهُ"[2]، على تسكين (فُصْدَ) استخفافاً، في باب ما يسكن استخفافاً في الاسم والفعل، إذ قال: "وذلك قولهم في فَخِذَ: فَخْذ، وفي كَبِدَ: كَبْد، وعَضِدَ: عَضْد، وكَرُمَ: كَرْم، وعَلِمَ: عَلْم، إنما يفعلون هذا بما كان مكسوراً أو مضموماً، وهي لغة بكر بن وائل وأناس من تميم، وقالوا: في مَثَل: لَمْ يُحْرَمْ مَنْ فُصْدَ لَه، أي: فُصِدَ لَه بَعِير، يعني: فَصَدَ البعير للضيف"[3].

3. أحكام التعليل

لم تكن العلل النّحوية التي ذكرها ابن السراج في كتابه عللاً فردية أفردها وحده جميعها، وإنّما كانت نشاط وجهود نحاة سبقوه في تعليل الأحكام النّحوية منهم ابن أبي إسحاق الحضرمي والخليل وسيبويه والمبرّد وغيرهم من النحاة، إلا أنّ ما جاء به ابن السراج يعد من تراث السلف من النّحاة الذين بذلوا جهوداً مستفيضة في العلّة النّحوية ، لذلك جاء تعليله كتعليل سيبويه يعتمد الفطرة والذّوق والاستعمال .

---

[1] ابن السراج، ج1ص99، وانظر: الميداني، أحمد بن محمد. مجمع الأمثال. ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، (د.ن)، بيروت 1987م. ج2ص172.
[2] نفسه، ج3ص158
[3] نفسه، ج3ص158

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فقد جاء كتابه مملوءاً بالتّعليلات المتتابعة إذ لا تمر مسألة إلا وهو يعلل لهـا، وذكـر محقق الكتاب الدكتور عبد الحسين الفتلي أن ابن السراج لم يكن مجرد ناقل أو جـامع يجمـع الآراء ويقدمها للدارسين بل كانت له مقدرة فائقة في التّعليل والتّرجيح [1]

وغالباً ما نجده لا يستعمل لفظ (العلّة) للمسألة الّتي يعللها أو الحكم وإنّما كان يـستعمل ألفاظاً مثل (لأنه) أو (لأنّك) أو (لأن) أو (والدّليل على ذلك) وغيرها من الألفاظ والعبارات الّتي تدل على كون ما بعدها علّة لما قبلها من حكم أو نحوه، فمن المواضع الّتي صرح بها بلفظ العلّة ما كان عند كلامه على علّة دخول الإعراب في الاسم والفعل إذ يقول: "وأعلـم أنّ الإعـراب عندهم إنما حقه أن يكون للأسماء دون الأفعال والحروف وأن السكون والبناء حقهما أن يكونـا لكل فعل أو حرف وأن البناء الّذي وقع في الأسماء عارض فيها لعلّة، وأن الإعراب الّذي دخل على الأفعال المستقبلة إنما دخل فيها لعلّة ، فالعلّة الّتي بنيت لها الأسماء هي وقوعهـا موقـع الحروف ومضارعتها لها"[2]

وكذلك عند كلامه على علّة التشبيه إذ يقول: "وأمّا لام (يفعلن) فإنّما أسكنت تشبيهاً بلام (فعلن) وأن لم يجتمع فيه أربع حركات ولكن من شأنهم إذا أعلوا أحد الفعلين لعلّة أعلوا الفعـل الآخر وإن لم تكن فيه تلك العلّة"[3] .

وغالباً ما نجده يصرح بما في معنى العلّة كالسبب ونحوه مثال ذلك ما نجده في كلامـه على سبب بناء الاسم المفرد، إذ يقول: "وأمّا السبب الذي أوجب بناء الاسم المفرد فوقوعه موقع غير المتمكن، ألا ترى أنّه قد وقع موقع المضمرة والمكنيات، والأسماء إنّما جعلت للغيبـة، لا

[1] ابن السراج ، مقدمة المحقق، ج1ص24
[2] نفسه، ج1ص50
[3] نفسه، ج1ص50

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

تقول : قام زيد وأنت تحذف زيداً عن نفسه إنما تقول: قمت يا هذا، فلما وقع زيد وما أشبهه بعد (يا) في النّداء موقع أنت والكاف وأنتم وهذه مبنيات لمضارعتها الحروف بُني"[1] .

وقد تتضمن بعض العلل ما يدور فيها من المسائل الخلافية بين البصريين والكوفيين من ذلك تعليله فعلية (ليس) وهي مبعث خلاف بين البصريين والكوفيين "فالفراء وجميع الكوفيين يقولون هي حرف والبصريون يقولون هي فعل"[2] .

أمّا ابن السراج فتابع مذهب البصريين في فعليتها، إذ يقول: "وأمّا ليس فالدّليل على أنّها فعل، وإن كانت لا تتصرف تصرف الفعل قولك: لستُ كما تقول: ضربت ولستما كما تقول: ضربت ولستما كضربْما ولستنا كضربنا"[3]

وكذلك الأمر في كلامه على رافع المبتدأ والخبر إذ يقول: "إن المبتدأ رفع بالابتداء والخبر رفع بهما نحو قولك: الله ربّنا"[4] .

وهذا مبعث خلاف أيضاً بين المدرسيّة فقد ذهب الكوفيون إلى أن المبتدأ يرفع الخبر، والخبر يرفع المبتدأ فهما يترافعان، وذهب البصريون إلى أنّ المبتدأ يرتفع بالابتداء، وأمّا الخبر فاختلفوا فيه[5]، هذا فضلاً عن العلل التي كانت موضع خلاف كتعليله بأنّ المعارف أولى بالابتداء[6] .

---

[1] ابن السراج ، ج1ص333
[2] الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق(ت337هـ). اللامات. ت: مازن المبارك. دار الفكر،ط2، بيروت 1985م. ص34.
[3] ابن السراج، ج1ص82- 83
[4] نفسه، ج 1ص58 .
[5] الأنباري، الإنصاف، ج 1ص44 مسألة 5 .
[6] ابن السراج، ج 1ص154 .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وذكره علّة خلاف النّحويين في (دخلت البيت) أهو متعدٍ أم غير متعدٍ [1]؟ ومن ذلك أيضاً ما ذكره من أنّ صيغة (أفعل) في التعجب فعل وليست باسم للحوقها نون الوقاية [2]، وهذا مبعث خلاف أيضاً [3] .

ومن مميزات تعليلات ابن السراج النحوي استخدامه مصطلح العلل الثّواني، وذلك عند ذكره علّة نصب المفعول به إذ يقول: "فهو منصوب، ونصبه؛ لأنّ الكلام قد تم قبل مجيئه وفيه دليل عليه وهذه العلل الّتي ذكرناها هاهنا هي العلل الأول، وهاهنا علل ثوانٍ أقرب منها يصحبها كل نوع من هذه الجمل"[4] .

ومما يتميز به ابن السراج في تعليله، أنّه ينقض علل النّحاة، ويرد عليهم ويناقشهم، ويزيد ويفصل ويشرح في تعليله للمسألة، فقد اعترض على تعليل النّحاة بأن لام الابتداء تدخل على الفعل المضارع بسبب مضارعته أو مشابهته لاسم الفاعل، وأن معنى ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ ﴾{ النحل: ١٢٤}، (إنّ ربك لحاكم)، وقال: ابن السراج لو صح هذا التعليل لكان الأولى باللام أن تدخل على الفعل الماضي لأنه فعل، ولما جاز دخولها على الاسم وهو جائز في كلامهم نحو: إنّ زيداً لأخوك، وأخوك ليس باسم مشتق ولا فعل، والّذي يبدو لي أنّ ابن السراج يعلل دخول لام الابتداء على الخبر عموماً وعلى الفعل المضارع عموماً بأن ذلك يعود إلى أصل وضع الكلام ، يقول ابن السراج: "فإن قال قائل : من أين قلت في قوله تعالى: ﴿وَإِنَّ رَبَّكَ لَيَحْكُمُ ﴾{ النحل: ١٢٤}، أن الفعل المضارع وقع موقع (حاكم)، ولم تقل أن الموضع للفعل، وإنما وقع الاسم موقعه بمضارعته له؟ قيل له: لو كان حق اللام أن تدخل على الفعل المضارع وما ضارع الفعل لكان دخولها على الماضي أولى، لأنّه فعل كما أن المضارع فعل، ومع ذلك

---

[1] انظر: ابن السراج ، ج 1ص170 .
[2] انظر: نفسه، ج 1ص101 .
[3] انظر: الأنباري، الإنصاف، ج 1ص26 .
[4] ابن السراج، ج 1ص54 .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أنها قد تدخل على الاسم الّذي لا يضارع الفعل نحو قولك: إنّ الله لربنا ، وإنّ زيداً لأخوك ، قليس هنا فعل ولا مضارع للفعل"[1] .

ومن أبرز أحكام التعليل التي وردت في تعليلات ابن السراج، الإكثار من تلك التعليلات في الموضع الواحد، فيأتي بها سهلة واضحة من غير تعقيد، نحو قوله: "ولام الابتداء تدخل لتأكيد الخبر وتحقيقه فإذا قلت: لعمرو منطلق، أغنت اللام بتأكيدها عن إعادتك الكلام فلذلك احتيج إلى جميع حروف المعاني لما في ذلك من الاختصار"[2] . وقد تكون علله قصيرة وموجزة في بعض المواضع دون اللجوء إلى الإطالة في الكلام نحو قوله: "فإن قلت: زيد هذا، فزيد مبتدأ وهذا خبره والأحسن أن تبدأ (بهذا)؛ لأنّ الأعرف أولى بأن يكون مبتدأ"[3]، ومثله أيضاً قوله: "وإذا قلت: نعم الرجل رجلاً زيد، فقولك: رجلاً، توكيد لأنّه مستغنى عنه بذكر الرجل أولاً"[4] .

وأكثر ما نجد علله تكتفي بالتّعليل الواحد، وذلك لتوضيح الحكم وتفسيره نحو قوله: "وإنّما أعملوا اسم الفاعل لمّا ضارع الفعل وصار الفعل سبباً له وشاركه في المعنى، وأن افترقا في الزّمان تقول: مررت برجل ضارب أبوه زيداً، كما تقول: مررت برجل يضرب أبوه زيدا"[5]. لعل هذا أبرز ما ورد من أحكام في تعليلات ابن السراج النّحوية في كتاب الأصول .

4. مرجعية التعليل

يعدّ كتاب الأصول من أوائل الكتب التي حفظت لنا آراء تنسب إلى المدارس النحوية، سواء أكانت بصرية أم كوفية أم بغدادية، فمرجعية التعليل عند ابن السراج، تكمن في الأغلب نقله عن سابقيه، ومع ذلك لم يكن مجرد ناقل للآراء، بل يناقش ويحلل ويعلل ويعارض هذه الآراء، وينفرد في بعض الظواهر النحوية بآراء خاصة به، وفيما يلي توضيح ذلك:

---

[1] ابن السراج، ج 1ص243- 244.
[2] نفسه، ج 1ص61 .
[3] نفسه، ج 1ص154 .
[4] نفسه، ج 1ص117 .
[5] نفسه، ج 1ص50

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أ- ابن السراج ينقل عن سابقيه

تناول ابن السراج آراء كثيرة لسابقيه، فوجدت آراء تنسب إلى البصريين، وآراء للكوفيين، وآراء للبغداديين، وفيما يلي بيان بعض هذه الآراء:

1) آراء منسوبة للبصريين

أورد ابن السراج آراءً كثيرة للبصريين دون أن يخصّ عالماً بعينه، وآراء أخرى نسبت لعلماء من المدرسة البصرية، إذ وصل عدد هذه الآراء إلى (82) رأياً، ويتضح ذلك جلياً عقب عبارات أوردها ابن السراج، منها مثلاً: (وأصحابنا يجيزون)، و(قال أصحابنا)، و(هذا مذهب أصحابنا)، و(قال سيبويه)...، فابن السراج يعبر عن البصريين بعبارة (أصحابنا) إذ كان يعدهم كذلك، وهذه بعض الآراء:

- الفاعل يسد مسد الخبر، يقول ابن السراج: "وأصحابنا يجيزون: إنَّ قائماً زيدٌ، وإنَّ قائما الزيدان، وإن قائما الزيدون، ينصبون (قائما) بإن، ويرفعون (زيدا) بقائم على أنه فاعل"[1].

- تقديم المفعول، يجيز ابن السراج تقديم المفعول على الفاعل، وبهذا الرأي يوافق البصريين، إذ يقول: " وأصحابنا يجيزون: غلامة كان زيدٌ يضربُ، فينصبون الغلام (بيضرب) ويقدمونه، لأنَّ كل ما جاز أنْ يتقدم من الأخبار جاز تقديم مفعوله"[2].

هكذا كان ابن السراج، يذكر الآراء المنسوبة إلى البصريين عامة، دون أن يخص عالماً بعينه، أما بالنسبة للآراء المنسوبة لعلماء البصرة، فنذكر منها:

---

[1] ابن السراج، ج1ص232.
[2] نفسه، ج1ص87

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أشار ابن السراج إلى أنه لا يجوز التعجب من الأفعال المشتقة من الألوان والعيوب، فيقول: "فأمّا الألوان والعيوب، فنحو: الأحمر والأصفر والأعور والأحول، وما أشبه ذلك، لا تقول فيه: ما أحمره ولا ما أعوره"[1]. ثم أورد بعد ذلك قول الخليل، فقال: " قال الخليل رحمه الله: وذلك أنه ما كان من هذا لوناً أو عيباً، فقد ضارع الأسماء، وصار خلقة كاليد والرجل والرأس ونحو ذلك، فلا تقل فيه: ما أفْعَلَهُ كما لم تقل ما أيْدَاهُ، وما أرْجَلَهُ، إنَّما تقول: ما أشَدَّ يَدَهُ، وما أشدَّ رجلَهُ"[2].

وذكر ابن السراج، أن كل اسم مضاف منادى فهو منصوب على أصل النداء الذي يجب فيه، نحو: يا عبدَ اللهِ أقبل، ويا غلامَ زيدٍ أفعل، ويا عبدَ مرةٍ تعال، ويا رجلِ سُوءٍ، المعرفة والنكرة في هذا سواء، وقال الله تعالى: ﴿يَٰقَوْمَنَآ أَجِيبُواْ دَاعِيَ ٱللَّهِ﴾{ الأحقاف:٣١}، ثم نقل عن سيبويه، أن ذلك منصوب على إضمار المتروك إظهاره.[3]

أورد ابن السراج، أنّ لو للجزاء، فقال: "قال أبو العباس رحمه الله: إن (لو) إنما تجيء على هيئة الجزاء، فإذا قلت: لو أكرمتني لزرتك فلا بد من الجواب، لأن معناها: إن الزيارة امتنعت لامتناع الكرامة فلا بد من الجواب، لأنه علة الامتناع"[4].

وبهذا يكون ابن السراج، قد أورد آراءً للبصريين مثل: عبد الله الحضرمي، أبو عمرو بن العلاء، والخليل، والأخفش الكبير، وسيبويه، ويونس، والأخفش الأوسط، وأبو عبيدة، والأصمعي، وأبو عمر الجرمي، وأبو عثمان المازني، والمبرد، والزجاج.

---

[1] ابن السراج، ج1ص102
[2] نفسه، ج1ص102
[3] انظر : نفسه، ج1ص340
[4] نفسه، ج1ص268

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

2) آراء منسوبة للكوفيين

تعرض ابن السراج، لآراء بعض الكوفيين، فتارة يذكر آراء للكوفيين دون أن يذكر عالماً بعينه، وتارة أخرى يذكر أسماء لعلماء من مدرسة الكوفة، وقد بلغت الشواهد التي أشار فيها إلى آراء الكوفيين (68) موقعاً. وفيما يلي بيان ذلك:

أشار ابن السراج إلى أراء الكوفيين، إذ قال: "وإذا قلت: زيد الأفضل، استغنى عن (من) والإضافة، وعلم أنه قد بان بالفضل، فهو عند بعضهم إذا أضيف على معنى (من) نكرة وهو مذهب الكوفيين"[1].

وأورد أيضاً رأياً آخر للكوفيين، فقال: "فأما الكوفيون فيجيزون تأنيث المجهول وتذكيره إذا وقع بعده المؤنث، يقولون: ظننتهُ هند قائمة، وتقول: ظننته قائم زيد، والهاء كناية عن المجهول"[2].

ومما ذكره ابن السراج كذلك، قوله: "وكان الكسائي يقول: رأيت زيدا ظريفا، فينصب ظريفاً على القطع، ومعنى القطع أن يكون أراد النعت، فلما كان ما قبله معرفة وهو نكرة انقطع منه وخالفه"[3].

وأورد رأياً للفراء، فقال: "قال الفراء: يجوز أن تقول: إنهم أجمعون قومُك، على الغلط لما كان معناه: هم أجمعون قومك، وإنّه نفسه يقوم، يجوز أن ترفع توكيدَ ما لا يتبين فيه الإعراب، وهو وأصحابه كثيراً ما يقيسون على الأشياء الشاذة"[1].

---

[1] ابن السراج، ج2ص8
[2] نفسه ، ج1ص183
[3] نفسه، ج1ص215-216

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وهناك آراء أخرى أشار إليها ابن السراج لعلماء من الكوفيين، ومنهم: أبو الحسن الأحمر(ت 194هـ)، وأبو العباس ثعلب (ت291هـ).

3) آراء منسوبة للبغداديين

أورد ابن السراج آراء نحوية غير منسوبة إلى عالم بعينه، ولكنها آراء وردت عقب ألفاظ منها: (وهذا مذهب البغداديين)، أو (والبغداديون يقولون)، أو (وأهل بغداد يقولون)، وقد ذكرت في كتاب الأصول في (9) مواقع. وهذا بيان ذلك:

ذكر ابن السراج أنه: "يجوز: ما أحسنَ ما ليس يذكرك زيدُ، وما أحسنَ ما لا يَزال يذكرنا زيد، وهذا مذهب البغداديين"[2].

وأورد أيضاً حكم للبغداديين، فقال: "يزعم البغداديون: أن قولهم (إلا) في الاستثناء، إنما هي إنْ ولا، ولكنهم خففوا إن لكثرة الاستعمال"[3].

ومن خلال ما تقدم، يتبين لنا أن ابن السراج، أعتمد اعتماداً واسعاً على سابقيه، وخصوصاً سيبويه، فأخذ الكثير من المسائل والآراء، إلا أنه لم يكن مجرد ناقل فحسب، بل كان يناقش، ويقارن، ومن ثم يحدد موقفه من تلك الآراء، فكان يقف في بعض الأحيان إلى جانب الآراء التي يذكرها، وأحياناً أخرى يخالف تلك الآراء، ويقف ضدها، وينفرد برأيه، وسنبين ذلك إن شاء الله.

---

[1] ابن السراج، ج1ص257
[2] نفسه، ج1ص108
[3] نفسه، ج1ص301

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ب- ابن السراج ينفرد ببعض الآراء

يعد ابن السراج من العلماء الذين اقتفوا أثر سيبويه، ومشوا على اثار سابقيه من العلماء، ورغم ذلك لم يكن هناك مانع من أن يخالفهم، وينفرد في بعض المسائل، إن لم يرَ الصواب في تلك المسائل، فهو لا يقبل الحكم إلا بعد تمحيص وتدقيق، ومقارنة وتحليل، وهو عندما يخالف، يعلل هذه المخالفة ويوضحها، وإليك بعض هذه المسائل التي أنفرد بها عن النحاة السابقين، كسيبويه والمبرد، والأخفش، والكوفيين، والكسائي، والفراء، وفيما يلي بيان ذلك ممثلا بمثال على كل واحد منهم:

(ما) المصدرية حرف عند سيبويه، وهي اسم عند ابن السراج. قال: "واعلم: أنّ (أنْ) تكون مع صلتها في معنى المصدر، وكذلك (ما) تكون مع صلتها في معناه، وذلك إذا وصلت بالفعل خاصة، إلا أن صلة (ما) لا بد من أن تكون فيها ما يرجع إلى (ما) لأنها اسم، وما في صلة (أن) لا يحتاج أن يكون معه فيه راجع، لأن (أنْ) حرف، والحروف لا يكنى عنها ولا تضمر، فيكون في الكلام ما يرجع إليها"[1].

وبعد هذا التصريح باسمية (ما)، يعلل ذلك بقوله: "والذي يوجب أن (ما) اسم وأنها ليست حرفا (كأن): أنها لو كانت (كأن)، لعملت في الفعل كما عملت (أن) لأنا وجدنا جميع الحروف التي تدخل على الأفعال، ولا تدخل على الأسماء، تعمل في الأفعال، فلما لم نجدها عاملة، حكمنا بأنها اسم"[2].

---

[1] ابن السراج، ج 1ص 161
[2] نفسه، ج 1ص 161

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

من المعلوم أن أدوات الشرط تقلب معنى الماضي إلى المستقبل. نحو: إن أتيتني أتيتك، لكن لو قلت: إن كنت زرتني أمس أكرمتك. فأننا نجد أن ما وقع بعد (إن)، يدل على معنى الماضي، وهذا نقض للقاعدة المعروفة، فكان المبرد يعلل ذلك بقوة (كان)، وأما ابن السراج فلا يرى ذلك، بل ينفرد برأي آخر، ويؤول الكلام، على وجه آخر، فيقول: "قال أبو العباس رحمه الله: مما يسأل عنه في هذا الباب قولك: إن كنت زرتني أمس أكرمتك اليوم، فقد صار ما بعد (إن) يقع في معنى الماضي، فيقال للسائل عن هذا: ليس هذا من قبل (إن) ولكن لقوة كان، وأنها أصل الأفعال وعبارتها، جاز أن تقلب (إن) فتقول: إن كنت أعطيتني فسوف أكافيك، فلا يكون ذلك إلا ماضيا، كقول الله عز وجل : ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾{ المائدة: ١١٦}، والدليل على أنه كما قلت، وإن هذا لقوة (كان) أنه ليس شيء من الأفعال يقع بعد (إن) غير (كان) إلا ومعناه الاستقبال، لا تقول: إن جئتني أمس أكرمتك اليوم"[1].

وبعد أن عرض رأي المبرد، وتعليله لهذه المسألة، قال: "وهذا الذي قاله أبو العباس رحمه الله لست أقوله، ولا يجوز أن تكون (إن) تخلو من الفعل المستقبل، لأن الجزاء لا يكون إلا بالمستقبل، وهذا الذي قال عندي نقض لأصول الكلام. فالتأويل عندي لقوله: إن كنت زرتني أمس أكرمتك اليوم، إن تكن كنت ممن زارني أمس أكرمتك اليوم، وإن كنت زرتني أمس زرتك اليوم، فدلت (كنت) على (تكن) وكذلك قوله عز وجل: ﴿إِن كُنتُ قُلْتُهُ فَقَدْ عَلِمْتَهُ﴾{ المائدة: ١١٦}، أي إن أكن كنت أو إن أقل كنت قلته، أو أُقر بهذا الكلام"[2]. ثم يؤكد كلامه، قائلاً:

---

[1] ابن السراج، ج 2 ص190
[2] نفسه، ج2ص190

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

"ورأيت في كتاب أبي العباس بخطه موقعاً عند الجواب في هذه المسألة ينظر فيه، وأحسبه ترك هذا القول"[1].

يجعل الأخفش (مئة دينار) في التسمية مثل (خمسة عشر)، فيجعلها اسماً مركباً، وانفرد ابن السراج بمخالفته في ذلك، فقال: "وقال الأخفش: لو سميت رجلاً بخمسة عشر لقلت: هذا خمسة عشر قد جاء، وهذا خمسة عشر آخر، ومررت بخمسة عشر مقبلاً، ومثل ذلك (مئة دينار)، يعني إذا جعلت مئة مع دينار اسماً واحدا، قال أبو بكر: وما استعملته العرب مضافا، وعرف ذلك في كلامها، فلا يجوز عندي أن يجعل المضاف والمضاف إليه بمنزلة خمسة عشر، من قبل أنهم قد فرقوا بين مئة دينار، وخمسة عشر، لأن خمسة عشر، عددان فجعلا اسماً واحداً للمعنى، وهما بمنزلة عشرة، لاختلاط العدد بعضه ببعض، ومئة دينار ليس كذلك، لأن دينارا هو مفسر المعدود"[2].

انفرد ابن السراج برفض نصب اسم الفاعل، إذا وقع بعد ضمير الشأن مع أن الكوفيين يجيزونه، فقال: "والكوفيون يجيزون إذا ولي هذه الهاء فعل دائم النصب- أي اسم الفاعل-، فيقولون: ظننته قائماً زيد ولا أعرف لذلك وجها في القياس ولا السماع من العرب"[3].

أنكر ابن السراج أن يقوم الفعل مقام الاسم، ورد قول الكسائي بذلك، إذ قال: "وكان الكسائي يجيز: (نعم الرجل يقوم وقام عندك) فيضمر، يريد: (نعم الرجل رجل عندك)، ونعم الرجل رجل قام ويقوم، ولا يجيزه مع المنصوب، لا يقول: نعم رجلا قام ويقوم"[4]. وبعد أن عرض رأي الكسائي ووضحه، قال: "وهذا عندي، لا يجوز من قبل أن الفعل لا يجوز أن يقوم

---

[1] ابن السراج، ج 2ص191
[2] نفسه، ج 2 ص 97
[3] نفسه ج 1ص 183
[4] نفسه، ج 1ص 118

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مقام الاسم، وإنما تقيم من الصفات مقام الأسماء الصفات التي هي أسماء صفات، يدخل عليها ما يدخل على الأسماء، والفعل إذا وصفنا به فإنما هو شيء وضع في غير موضعه، يقوم مقام الصفة للنكرة، وإقامتهم الصفة مقام الاسم اتساع في اللغة"[1].

انفرد ابن السراج برد كلام الفراء بإجازة وصف (ما) و(من)، فقال: "وقال الفراء: من نعت (من) و(ما) على القياس لم نردَّ عليه ونخبره أنه ليس من كلام العرب. قال: وإنما جاز في القياس لأنه إذا ادعي أنه معرفة لزمه أن ينعته"[2]. ثم قال: "وأما وصفهما فلا يجوز، لأن الصلة توضحهما"[3].

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

[1]-ابن السراج، ج 1ص 118
[2] نفسه، ج 2 ص 342
[3] نفسه ج 2 ص 342

الفصل الثاني

العلل الأولى (التعليمية) عند ابن السراج

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

العلّة الأولى(التعليمية) عند ابن السراج:

أشار ابن السراج(316هـ)، إلى أن هذا النّوع من العلّل، هو الذي يعرف به كلّام العرب، فقال: "واعتلالات النّحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلّام العرب، كقولنا: كلّ فاعل مرفوع"[1]. وأشار في موضع آخر إلى أهميّة هذا النّوع من العلّل، وصرّح بأنها هدفه الأول من تأليف هذا الكتاب، فقال: "وغرضي في هذا الكتاب ذكر العلّة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلّامهم فقط"[2].

وعرفها الزجاجي، في كتابه (الإيضاح)، وأطلق عليها العلّل التعليمية، وبين أن هذا النّوع من العلّل يُتوصل به إلى تعلّم كلّام العرب، ونوه إلى أهميتها، فقال: " فأما التعليمية فهي التي يُتَوصّل بها إلى تعلّم كلّام العرب... فمن هذا النّوع من العلّل قولنا: إن زيداً قائمٌ، إن قيل: لِمَ نصبتم زيداً؟ قلنا: بأنّ، لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر؛ لأنا كذلك عَلِمناه ونُعلمه. وكذلك قام زيدٌ. إن قيل: لمَ رفعتم زيداً ؟ قلنا لأنه فاعل، اشتغل فعلّة به فرفعه. فهذا وما أشبهَهُ من نوع التعلّم، وفيه ضبط كلّام العرب"[3].

وقد أشار إليها الدينوري(ت 490هـ)، في كتابه (ثمار الصناعة)، وعرفها بأنها العلّة التي تطرد على كلّام العرب، وتتساق إلى قانون لغتهم، وأنها الأشدّ تداولاً، واستعمالاً عند العرب، وهي واسعة الشعب، إلا أن مدار المشهور منها- أي العلّة الأولى التعليمية- عند من عُني بجمعها، وصرف الاهتمام إلى تتبعها، ينحصر في ثلاثة وعشرين نوعاً، وهي: علّة سماع، وعلّة تشبيه، وعلّة استغناء، وعلّة استثقال، وعلّة فرق، وعلّة توكيد، وعلّة تعويض، وعلّة نظير،

---

[1] ابن السراج، ج1 ص35.
[2] نفسه، ج 1 ص 36.
[3] الزجاجي، الإيضاح، ص 64.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعلّة نقيض، وعلّة حمل على المعنى، وعلّة مشاكلة، وعلّة معادلة، وعلّة قرب ومجاورة، وعلّة وجوب، وعلّة تغليب، وعلّة اختصار، وعلّة تخفيف، وعلّة دلالة حال، وعلّة أصل، وعلّة تحليل، وعلّة إشعار، وعلّة تضاد، وعلّة أولى.[1] وقد تنبه الدكتور حنا حداد إلى أن السيوطي زاد عليها (علّة الجواز)[2].

وبعد تتبعنا هذه العلّة وأنواعها في طيّات كتاب الأصول، وجدنا ابن السراج يصرّح بأسماء كثيرة لأنواع هذه العلّة في كثير من الظواهر النّحوية التي علّلها، ولمّا كانت أنواع هذه العلل كثيرة جداً، فسأمثّل للمشهور منها، الذي كثر وروده في ثنايا الكتاب، وأشير لأنواعها الأخرى في مواضع ورودها في نهاية هذا الفصل، إن شاء الله.

العلّل التي علّل لها ابن السراج:

1. علّة التّشبيه

مصطلح التشبيه مما استعمله ابن السراج في مقام التعليل، ومن قبل يرد هذا المصطلح عند سيبويه[3]. ومن بعد يرد أيضاً عند غير واحد من النحاة بصريين وكوفيين، وخلاصة مفهومه إكساب المتشابهين نفس الحكم بعلة المشابهة، كلية كانت أم جزئية.

وقد استعمل ابن السراج هذه العلة في (33) موضعاً، موزعة على معظم الأبواب النحوية. وإليك بعض الأمثلة لذلك:

---

[1] انظر: الدينوري، أبو عبد الله الحسن بن موسى(ت490هـ). ثمار الصناعة في علم العربية، ت: حنا حداد. الأردن- عمان،1994م. ص34.

[2] نفسه، ص 34. وانظر : فجال، محمود. الإصباح في شرح الاقتراح. دار القلم، دمشق 1989م. ص 227- 229.

[3] انظر: سيبويه، ج 3 ص 278

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

علل ابن السراج بهذه العلّة، جعل لام (يَفعلْنَ) ساكنةً تشبيهاً لها بلام (فَعَلْنَ)، فقال: "وأما لام (يَفعلْنَ) فإنما أُسكنت تشبيها بلام (فعلْنَ) وإن لم يجتمع فيه أربع حركات، ولكن من شأنهم إذا اعلّوا أحد الفعلين لعلّة، اعلّوا الفعل الآخر، وإن لم تكن فيه تلك العلّة"[1].

وعلّل أيضاً دخول الفعل (يَكُونُ) على المبتدأ؛ تشبيهاً له بالفاعل، ودخوله على خبر المبتدأ؛ تشبيهاً له بالمفعول، فقال: "أدخلوها على المبتدأ وخبره، فرفعوا بها ما كان مبتدأ تشبيها بالفاعل، ونصبوا بها الخبر تشبيها بالمفعول، فقالوا: كان عبد الله أخاك، كما قالوا: ضرب عبد الله أخاك"[2].

واستخدم هذه العلّة أيضاً في تعليل إعراب الفعل المضارع؛ لمشابهته الأسماء، ومضارعته لها، قال: "وأما الفعل المعرب، فقد بينا أنه الذي يكون في أوله الحروف الزوائد التي تسمى حروف المضارعة، وهذا الفعل إنما أُعرب لمضارعته الأسماءَ وشبهه بها"[3].

وأشار ابن السراج إلى أن علّة التّشبيه إكسابَ المتشابهينِ نفسَ الحكمِ، وإن لم يجتمع فيهما جميع الشروط، فكان العرب إذا اعلّوا أحد الفعلين لعلّة، اعلّوا الفعل الآخرَ، وإن لم تكن فيه تلك العلّة.[4]

فعلّة التشبيه تُلحِق الشيء بشبيهِهِ في الحكم، وتخرجهُ عن أصله، وليس شرطاً أن يكون الشبهُ في كلّ شيءٍ، فيكتفى بأدنى وجهٍ للمشابهةِ؛ ليحصل منه علّة تشبيهٍ أو مشابهةٍ، وهذه حقيقةٌ

---

[1] ابن السراج، ج1 ص 50 .
[2] نفسه، ج1ص 82 .
[3] نفسه، ج2ص 146 .
[4] انظر: نفسه، ج 1ص 50.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

أكّدها سيبويه بقوله: "ومن كلامهم أن يشبهوا الشيء بالشيءِ، وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء"[1].

وأشار العبيدي إلى أن سيبويه، علّل بهذه العلّة لكلّ ظاهرةٍ لغويةٍ خالفت ما قرره وأصلّه، فشبهها بما ثبت واستقرَّ من قواعد لظواهر لغوية أقرَّها الدرس النّحوي في عصر سيبويه، وهدفه لهذه العلّة جمع الأشتات التي تبدو متباعدة متفرقة.[2]

ونلاحظ من خلال الأمثلة المتقدمة أن علة التشبيه، استعملها ابن السراج لمشابهة صيغة بصيغة، فالتعليل بعلة التشبيه في كتابه الأصول، كان يُقصد منه تَثْبِيتُ الأسس المنهجية التي ارتآها سابقيه، فقد كان ابن السراج كثيراً ما يورد التعليل بالتشبيه؛ لتبرير الظواهر النحوية التي تتعارض مع ما أصلّه الدرسُ النحوي.

وأورد ابن السراج على هذه العلّة أمثلة متناثرة في طيّات كتابه.[3]

2. علّة الاتساع

استخدم ابن السراج هذه العلّة، وتحدث عنها في طيّات كتابه، فأورد أمثلة كثيرة على الاتساع في ثنايا (الأصول)، غير أنه جعل بابا ضمن أبواب التقديم والتأخير مختصاً بالاتساع، وسماه باسمه (الاتساع). وقد وردت هذه العلة في (27) موضعاً، موزعة على الأبواب النحوية. وإليك أمثلة على ذلك:

---

[1] سيبويه ج 3 ص278 .
[2] انظر: العبيدي، شعبان عوض. التعليل اللغوي في كتاب سيبويه. منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط1، 1999. ص279
[3] انظر: ابن السراج، 1: 92-93، 95، 97، 106- 107، 111، 130، 132، 213، 215، 224- 225، 236، 268، 281، 285، 333، 344/ ج2: 22، 29، 79، 92، 117، 180، 181، 232، 235- 236، 259، 272، 305.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

عرف ابن السراج الاتساع بأنه: "ضربٌ من الحذف إلا أن الفرقَ بين هذا الباب والباب الذي قبلهُ- أي باب الحذف- أن هذا تقيمه مقام المحذوف وتعربهُ بإعرابه، وذلك الباب تحذف العاملَ فيه وتدعُ ما عَمِلَ فيه على حالهِ في الإعراب، وهذا البابُ العاملُ فيه بحاله، وإنما تقيم فيه المضاف إليه مقام المضاف، أو تجعل الظرف يقوم مقامَ الاسم "[1]. فابن السراج في هذا الباب بين أن الاتساع نوع من الحذف، وقد فرق بينه وبين باب الحذف وأن الاتساع تقيمه مقام الشيء المحذوف وتعربه بإعرابه. وأشار إلى ذلك بعض النّحاة ممن جاءوا بعده أمثال الكفوي والوسطي.[2]

ومما علّل له ابن السراج بهذه العلّة، أنه يجوز إقامة المصادر والظروف من ألازمه والأمكنة مقام الفاعل إذا جعلتها مفعولات على السعة فقال: "واعلم: أنه يجوز أن تقيم المصادر والظروف من الأزمنة والأمكنة مقام الفاعل في هذا الباب إذا جعلتها مفعولات على السعة، وذلك نحو قولك: سير بزيد سير شديد"[3].

وعلّل أيضا اتساعهم في تقديم الظروف إذا كانت خبراً، فقال: "ويجوز أن تقول: إن في الدّار زيداً، وإن خلفك عمراً، لأنهم اتسعوا في الظروف وخصوها بذلك، وإنما حسن تقديم الظرف إذا كان خبراً، لأنَّ الظرفَ ليسَ مما تعملُ فيه (إنَّ) ولكثرتهِ في الاستعمال"[4].

وعلّل أيضاً اتساعهم بإضافة أسماء الزمان إلى الأفعال، مع أن الأصل أن يضاف اسم إلى فعل، ولكنهم خصوها بذلك لاتساعهم، فقال: " اعلم: أن حق الأسماء أن تضاف إلى الأسماء، وأن الأصل والقياس أن لا يضاف اسم إلى فعل، ولا فعل إلى اسم، ولكن العرب اتسعت في

---

[1] ابن السراج ج 2 ص 255.
[2] السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت911هـ). الأشباه والنظائر في النحو، وضع حواشيه: غريد الشيخ. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1985م. ج1ص 29
[3] ابن السراج ج 1 ص 79.
[4] نفسه، ج 1 ص 231

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

بعض ذلك، فخصت أسماء الزمان بالإضافة إلى الأفعال، لأن الزمان مضارعٌ للفعل، لأن الفعل له بني، فصارت إضافة الزمان إليه كإضافته إلى مصدره، لما فيه من الدليل عليهما، وذلك قولهم: أتيتكُ يومَ قامَ زيدٌ، وأتيتُك يوم يقعدُ عمرو، فإذا أضفت إلى فعل معرب، فإعراب الاسم عندي هو الحسن"[1].

وعلة الاتساع ظهرت كثيراً عند النّحاة، وجعلوها ضرباً من الحذف، وقد خصص سيبويه بابا في كتابه سماه: "هذا باب استعمال الفعل في اللّفظ لا في المعنى لاتّساعِهم في الكلّام، والإيجاز والاختصار"[2].

وجعلوا الاتساع فيما كثر استعماله، فقال ابن جني:[3] ما كثر استعماله جاز فيه من الاتساع ما لم يجز في ما قل استعماله.

ومن الأمثلة على هذه العلّة عند النّحاة ما أورده ابن يعيش في شرح المفصل "واعلم أنهم جعلوا المصادر أحياناً وأوقاتاً توسعاً... ثم يقول: واختص هذا التوسع بالأحداث؛ لأنها ليست ثابتة"[4].

واتكأ ابن السراج على هذه العلّة في مواضع أخرى[5]، فبيّن أن العرب اتسعت في كثير من الأماكن التي أوردتها.

3. علّة الفرق أو التّفريق

مصطلح الفرق أو التّفريق مما استعمله ابن السراج في مقام التعليل، وقد ورد هذا المصطلح عند النحاة ممن سبق ابن السراج أو لحقه، وهي علّة لِما استعمله العرب للتفريق بين

---

[1] ابن السراج ، ج 2 ص 11
[2] سيبويه ج 1 ص 211
[3] انظر: ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني(ت392هـ). سر صناعة الإعراب، ت: حسن هنداوي. دار التعلم، دمشق 1985م. ج1: 427
[4] ابن يعيش، موفق الدين علي بن يعيش النحوي(ت646هـ). شرح المفصل. دار الكتب، بيروت 1972م. ج2ص44
[5] انظر: ابن السراج، ج1 : 89 ، 118 ، 182، 188، 189 ، 192 ، 193 – 194 ، 195–196 ، 199 ، 201 ، 202 ، 203 ، 212، 307-308 ، 412 ، 414/ ج2 : 38 ، 255-256 ، 274 ، 293 ، 294 ، 295 ، 296 .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أمرين، أو حكمين، أو حرف وحرف، أو صيغة وأخرى؛ خوفاً من الوقوع في اللبس، "وهي تتصل بقصد الإبانة إذا يُعطى للحكمين المتشابهين مظهران مختلفان توخياً لدقة الدلالة"[1].

وقد أشار ابن السراج إلى هذه العلة في (25) موضعاً، موزعة على الأبواب النحوية. وإليك أمثلة ذلك:

ومما علّل له ابن السراج بهذه العلّة، الفرق بين حركات الإعراب، وحركات البناء- وهو مذهب البصريين- قال: " فإن كانت الحركات ملازمة سمي الاسم مبنياً، فإن كان مفهوماً نحو: (مُنْذُ) قيل: مضموم ولم يقل: مرفوع؛ ليفرق بينه وبين المعرب، وإن كان مفتوحاً، نحو: (أينَ) قيل: مفتوح ولم يقل: منصوب، وإن كان مكسوراً نحو: (أمسِ) و (حذام)، قيل: مكسور ولم يقل: مجرور"[2].

وعلّل بهذه العلّة كذلك مبيّناً الفرق بين عمل اسم الفاعل والفعل، فقال: "وكذلك المفعول لا يعمل فيه اسم الفاعل مبتدأ غير معتمد على شيء قبله، نحو: ضارب وقاتل، لا تقول: ضاربٌ بكراً عمروٌ فتنصب بكراً (بضارب) وترفع عمراً به، لا يجوز أن تعمله عمل الفعل حتى يكون محمولا على غيره، فتقول: هذا ضاربُ بكراً، جعلوا بين الاسم والفعل فرقا"[3]. فابن السراج يفرق بين اسم الفاعل والفعل، ولهذا أشار إلى أن المفعول لا يعمل فيه اسم الفاعل إذا كان مبتدأ إلا إذا اعتمد على شيء آخر. وهو يعني أن يكون اسم الفاعل (خبراً) أو (نعتاً) أو (حالاً).

---

[1] الدرويش، محمود جلسم. العلة النحوية تاريخ وتطور حتى نهاية القرن السادس الهجري. مطبعة السطور، بغداد، 2002م. ص139. ابن الورّاق، أبي الحسن محمد بن عبد الله(ت381هـ). علل النحو. ت:محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض،ط1، 1999م. ص67. العوادي، اسعد خلف. العلل النحوية في كتاب سيبويه. دار الحامد، عمان 2009. ص283.

[2] ابن السراج، ج1 ص45.

[3] نفسه، ج1 ص60.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومما علل له أيضاً تفريقه بين الفاعل والفعل الذي بني للمفعول، إذ قال: "ومعنى قولي: بنيته على الفعل الذي بني للفاعل أي ذكرت الفعل قبل الاسم؛ لأنك لو أتيت بالفعل بعد الاسم؛ لأرتفع الاسم بالابتداء، وإنما قلت: على الفعل الذي بني للفاعل؛ لأفرق بينه وبين الفعل الذي بني للمفعول، إذ كانوا قد فرقوا بينهما فجعلوا (ضَرَبَ) للفاعل مفتوح الفاء و(ضُرِبَ) للمفعول مضموم الفاء مكسور العين"[1].

ومن الأمثلة على هذه العلّة أيضاً، تعليله أن المبني يجب أن يكون على صيغة واحدة في جميع حالته، ولكن فرقوا بين حالاته الإعرابية للبيان، فقال: "والأصل في كل مبني أن يكون المرفوع والمنصوب والمخفوض على صيغة واحدة ، وإنما فرق في هذا للبيان"[2].

وفي موضع آخر يعلل ابن السرّاج أنَّ هذهِ الحروف- إنَّ وأخواتها- أعملت في المبتدأ والخبر كما أعملت كان في المبتدأ والخبر. إلا أنَّ الفرق بين عمل كان وأخواتها وهي أفعال، وإنَّ وأخواتها وهي حروف، بأن قدم المنصوب على المرفوع مع هذهِ الحروف؛ فجعل ذلك فرقاً بين الفعل والحرف [3]

وهذه العلّة وردت عند سيبويه، ومن الأمثلة عليها، قوله: " هذا باب مجارى أواخر الكلّم من العربية، وهي تجري على ثماني مجارٍ: على النصب، والجرّ والرفع، والجزم، والفتح، والضمّ، والكسر، والوقف، وهذه المجارى الثمانيةُ يَجمعهنّ في اللفظ أربعةُ أضرب، فالنصبُ والفتح في اللفظ ضربٌ واحد، والجرّ والكسر فيه ضرب واحد، وكذلك الرفع والضمّ والجزم والوقف، وإنّما ذكرتُ لك ثمانية مجار؛ لأُفرقَ بين ما يدخله ضربٌ من هذه الأربعة، لما يُحدِثُ فيه العاملُ – وليس شيء منها إلا وهو يزول عنه – وبين ما يُبْنَى عليه الحرفُ بناءً لا يزول

---

[1] ابن السراج، ج 1ص 73 .
[2] نفسه، ج2 ص 119
[3] انظر: نفسه، ج1ص230

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

عنه لغير شيء، أحدثَ ذلك فيه من العوامل التي لكلّ عامل منها ضربٌ من اللفظ في الحرف، وذلك الحرفُ حرف الإعراب"[1].

سيبويه في هذا الموضع يُفَرق بين المعرب والمبني، فيلجأ إلى المخالفة بين المصطلحات، فالمبني ما لا يزول، والمعرب ما يزول، والمقصود بذلك أن مصطلحات: الرفع ،والنصب، والجرّ والجزم؛ للإعراب، ومصطلحات: الضمّ، والفتح، والكسر، والسكون؛ للبناء.

وذكر السيوطي أن هذه العلّة تستعمل عند الحاجة للتفريق بين أمرين، أو حكمين نحويين مثلا، ومن ذلك ما ذهبوا إليه من رفع الفاعل، ونصب المفعول، ونحو فتح نون جمع المذكر السالم، وكسر نون المثنى فرقاً بينهما.[2]

وعرفها العبيدي بأنها "علّة دلالية، بمعنى أنّ القول بها يعود إلى معنى كامن في نفس المتكلّم، جعله يلجأ إلى استعمال ما؛ ليفرق بين شيئين، والقول بهذه العلّة عند سيبويه في مجال النّحو – يقدم تفسيراً للتراكيب النّحوية المختلفة"[3].

ونلاحظ أن علة الفرق أو التفريق عند ابن السراج، تقدِّم تفسيراً للتراكيب النحوية المختلفة، لإزالة اللبس الواقع بين التراكيب المختلفة. والأمثلة كثيرة في كتاب ابن السراج على هذه العلّة.[4]

4. علّة الاستغناء

استعمل ابن السراج الاستغناء في مقام التعليل، وقد ورد هذا المصطلح عند النحاة ممن سبق ابن السراج أو لحقه، وهي من العلّل التي وردت بكثرة في كتاب سيبويه[1]. وهي استغنائهم بفعل عن فعل، أو صيغة عن صيغة، أو استعمال عن استعمال.

---

[1] سيبويه ج 1 ص 13.
[2] السيوطي، الاقتراح، ص71.
[3] العبيدي، التعليل اللغوي، ، ص30.
[4] انظر: ابن السراج، ج1: ص36- 37، 46، 52، 53، 58، 89، 172- 173، 214، 234، 281، 315/ ج2:ص 64- 65، 111، 112، 119، 153، 255، 272، 424.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library Yarmouk University

وقد ذكر ابن السراج هذه العلة في (22) موضعاً، موزعة على الأبواب النحوية. وإليك أمثلة ذلك:

فمن مواضع الاستغناء عند ابن السراج، تعليله ماضي (يَدع) حيث بين أن قياسه وَدَع، ولكن العرب استغنت عنه بتَرك، وهذا شاذ عن الاستعمال، ولم يشذّ عن القياس، فقال: "ومنه ما شذّ عن الاستعمال ولم يشذّ عن القياس، نحو ماضي يدع، فإن قياسه وبابه أن يقال: وَدع يَدع، إذ لا يكون فعل مستقبل إلا له ماضٍ، ولكنهم لم يستعملوا ودع اِستُغنِي عنه (بترك)، فصار قول القائل الذي قال: ودعه شاذا، وهذه أشياء تحفظ"[2].

واستعمل في باب (نِعْمَ وبئْسَ) علّة الاستغناء، فأشار إلى أنهم استغنوا بمضمر (نِعْمَ وبئْسَ) بالنكرة المنصوبة، إذ يقول:" فأمّا الضرب الثاني: فأن تضمر فيها مرفوعاً يفسره ما بعده وذلك قولهم: نِعْمَ رجلاً أنت، ونِعْمَ دابةً دابتُك، وبئْسَ في الدّار رجلا أنت، ففي (نِعْمَ وبئْسَ) مضمر يفسره ما بعده، والمضمر (الرّجل) استغنى عنه بالنكرة المنصوبة التي فسرته؛ لأنّ كلّ مبهم من الأعداد وغيرها، إنما تفسره النكرة المنصوبة"[3].

وكذلك ظهرت هذه العلّة بقوله: "أما تقديم المضمر على الظاهر الذي يجوز في اللفظ فهو أن يكون مقدماً في اللفظ مؤخراً في معناه ومرتبته، وذلك نحو قولك: (ضرب غلامه زيد) كان الأصل: ضربَ زيدٌ غلامَهُ، فقدمت ونيتك التأخير، ومرتبة المفعول أن يكون بعد الفاعل، فإذا قلت: (ضرب زيداً غلامُهُ) كان الأصل: (ضرب غلامُ زيدٍ زيداً) فلما قدمت (زيداً) المفعول فقلت: ضربَ زيداً، قلت: غلامُه، وكان الأصل: (غلامُ زيدٍ) فاستغنيت عن إظهاره لتقدمه، قال

---

[1] انظر: الحديثي، خديجة. دراسات في كتاب سيبويه. دار غريب للطباعة، القاهرة 1980م. ص199. وانظر : ابن الوراق، علل النحو، ص68. وانظر : الدرويش، العلة النحوية. ص140.
[2] ابن السراج، ج1 ص57.
[3] نفسه، ج1 ص114.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الله عز وجل:﴿ وَإِذِ ٱبْتَلَىٰٓ إِبْرَٰهِـۧمَ رَبُّهُۥ بِكَلِمَٰتٍ ﴾{ البقرة: ١٢٤}، وهذه المسألةُ في جميع أحوالها لم تقدم فيها مضمراً على مظهر"[1].

ومن عاده العرب أن يستغنوا عن صيغه قياسية معينة، أو عن تركيب قياسي؛ لوجود بديل يقوم مقامه، قال سيبويه: "ويَستغنون بالشيء عن الشيء الذي أصله في كلّامهم أن يستعمل حتَّى يَصير ساقطاً، وسترى ذلك إن شاء الله، فممَّا حُذف وأصله في الكلّام غير ذلك لَمْ يَكُ، ولا أَدْرِ، وأشباهُ ذلك، وأما استغناؤهم بالشيء عن الشيء، فإنّهم يقولون: يَـدَعُ ولا يقولون وَدَع، استغنوا عنها بتَرَكَ"[2].

ويقول سيبويه: "ولم يقولوا في عريانٍ عِراءٌ ولا عَرَايا، استغنوا بِعُراة؛ لأنهم مما يستغنون بالشيء عن الشيء حتى لا يُدخلوه في كلّامهم"[3].

وعرف الخويسكي علّة الاستغناء بأنها: " الاكتفاء بفعل عن فعل، أو صيغة عن صيغة، أو باسم عن اسم، أو حرف عن حرف، أو هو العدول عن صيغة إلى صيغة، أو من بنية إلى بنية، أو من استعمال إلى استعمال آخر، وقد استخدم القدماء لهذه الظاهرة- أي علّة الاستغناء- تعبيرات مختلفة منها: لفظ الاستغناء، أو الفعل استغنى، أو يستغني به، أو استغنوا بها، أو استغنيت، أو فاستغنيت عنها، أو حتى يستغنوا، أو استغنوا عنها، أو يستغنون، أو لاستغنائهم"[4].

وهناك أحكام أخرى علّل لها ابن السراج بهذه العلّة[5].

---

[1] ابن السراج، ج2 ص239.
[2] سيبويه ج 1 ص 25 .
[3] نفسه، ج 3 ص 646 .
[4] الخويسكي، زين كامل. ظاهرة الاستغناء في قضايا النحو والصرف. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1996. ص12.
[5] انظر: ابن السراج، ج1: ص41، 61، 79، 117، 255، 278، 329، 331، 343، 404-405، 411، 429 / ج2: ص115، 136، 148، 193- 194، 238، 240، 299.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

5. علّة الفصل

هي علّة تعتمد على الفصل بين شيء وآخر، أو إحداث بُعدٍ بين حكم وآخر، بوضع علامة بينهما، وعرفها الدرويش بقوله: "وهي أن يفصل بين شيء وآخر بعلامة للتمييز بينهما"[1]. وقد استعملها ابن السراج في تعليله لبعض القضايا النحوية، وقد ذكر هذه العلة في (19) موضعاً، موزعة على الأبواب النحوية. وإليك أمثلة ذلك:

وقد علّل بها ابن السراج عندما أجاز الفصل بالظروف بين (كان) وما عملت فيه، لاشتمالها على أشياء تدل عليها، فقال: "والظروف يجوز أن يفصل بها بين (كان) وما عملت فيه؛ لاشتمالها على الأشياء، فتقديمها وهي ملغاة بمنزلة تأخيرها، واعلم: أن جميع ما جاز في المبتدأ وخبره من التقديم والتأخير، فهو جائز في (كان) إلا أن يفصل بينها وبين ما عملت فيه، بما لم تعمل فيه، فإن فصلت بظرف ملغى جاز"[2].

وعلّل أيضاً، عدم جواز إتيان المعطوف بين المبتدأ والخبر، وتقديم ما هو متصل بالفعل، فقال: "وتقول: زيدٌ رغبَ فيكَ وعمروٌ، وزيدٌ فيكَ رغبَ وعمروٌ، فإن أخرجت (رغب) على هذا، لم يجز: أن تقول: زيدٌ فيكَ وعمروٌ رغبَ، لأنك قد فصلت بين المبتدأ وخبره بالمعطوف، وقدمت ما هو متصل بالفعل، وفرقت بينهما بالمعطوف أيضا"[3].

وقد علّل سيبويه بهذه العلّة، عندما تحدث عن رفع المثنى بالألف، فقال: "يكون في الرفع ألفاً، ولم يكن واواً؛ ليفصل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية، ويكون في الجرّ ياء

---

[1] الدرويش، العلة النحوية، ص 141.
[2] ابن السراج، ج 1 ص 86.
[3] نفسه، ج 2 ص 77.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

مفتوحاً ما قبلها، ولم يكسَرْ ليُفْصَل بين التثنية والجمع الذي على حدّ التثنية"[1]. فسيبويه جعل علّة الفصل سبباً للتمييز بين المثنى والجمع بأن الأول بالألف، والآخر بالواو.

فعلّة الفصل، تشتمل على فك الاتصال الايجابي، أو السلبي بين الأشياء المتصلة على نحو ما، مثل التقديم والتأخير، وتتصل بإزالة اللبس ووضوح المعنى، ولهذا يقول السهيلي (ت 581هـ): "فتح نون جمع المذكر السالم، وكسر نون التثنية، إنما هو للفصل بين الجمع والتثنية"[2].

وعلّل بهذه العلّة كذلك ابن الوراق في كتابه (علّل النّحو)، فبين سبب دخول الباء في نحو: (أحسن بزيد) بقوله: "أرادوا أن يفصلوا بين لفظ الأمر الذي هو يراد به التعجب وبينه، إذ كان أمرا في الحقيقة"[3].

وعلّل ابن السراج بأمثلة أخرى مستخدماً هذه العلّة،[4] وصرّح باسمها– الفصل– وكان يشير إلى المواقع التي يجوز بها الفصل، والمواقع التي لا يجوز بها الفصل.

6. علّة نظير

وهي علّة تجعل الشيء يجري على شيء آخر في الإعراب؛ لمناظرته له في أمر من الأمور، وعرف بعضهم النظير أنه: "جمع الناظم أو الناثر أمراً وما يناسبه، مع إلغاء ذكر التّضاد، سواء أكانت المناسبة لفظاً للمعنى، أم لفظاً للفظ، أم معنى لمعنى، إذ القصد جمع الشيء إلى ما يناسبه من نوعه، أو يلائمه في أحد الوجوه"[5].

---

[1] سيبويه ج 1 ص 17.
[2] السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن الأندلسي. الأمالي، ت: محمد إبراهيم البنا. المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة 2002م. ص 25.
[3] ابن الوراق، علل النحو، ص 331.
[4] انظر: ابن السراج، ج1: 88، 119، 157، 232، 243، 319، 327، 385، 394، 402، 403، 404/ ج2: 37، 43، 79، 125، 316.
[5] الحموي: ابن حجه(837هـ). خزانة الأدب وغاية الأرب، ت: عصام شعيتو. دار ومكتبة الهلال، بيروت 1987م. ص 131.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد استعملها ابن السراج في تعليله لبعض الظواهر النحوية، وقد ذكر هذه العلة في (18) موضعاً، موزعة على بعض الأبواب النحوية. وإليك أمثلة ذلك:

ومما علّله ابن السراج بهذه العلّة قوله: "والمذكر والمؤنث في التثنية سواء، وفي الجمع مختلف، فإذا جمعت المؤنث على حد التثنية زدت ألفا وتاء، وحذفت الهاء إن كانت في الاسم، وضممت التاء في الرفع، وألحقت الضمة نوناً ساكنة، فقلت في جمع مسلمة (هؤلاء مسلمات). والضمة في جمع المؤنث نظيرة الواو في جمع المذكر، والتنوين نظير النون، وتكسر التاء وتنون في الخفض والنصب جميعاً، تقول: رأيت مسلمات، ومررت بمسلمات، والكسرة نظيرة الياء في المذكرين، والتنوين نظير النون"[1].

وعلّل أيضاً، أن الجرّ في الأسماء نظير الجزم في الأفعال، فقال: " اعلم: أن معنى قولهم اسم منصرف أنه يراد بذلك إعرابه بالحركات الثلاث والتنوين، والذي لا ينصرف لا يدخله جر ولا تنوين، لأنه مضارع عندهم للفعل، والفعل لا جر فيه ولا تنوين، وجر ما لا ينصرف كنصبه، كما أن نصب الفعل كجزمه، والجرّ في الأسماء نظير الجزم في الفعل؛ لأن الجرّ يخص الأسماء والجزم يخص الأفعال، وإنما منع ما لا ينصرف الصرف؛ لشبهه بالفعل كما أعرب من الأفعال ما أشبه الاسم"[2].

وعلّل كذلك أن النون الخفيفة في الفعل نظير التنوين في الاسم، فقال: "كلّ شيء تدخله النون الثقيلة تدخله الخفيفة، إلا أن النون الخفيفة في الفعل نظير التنوين في الاسم، فلا يجوز

---

[1] ابن السراج، ج1 ص47.
[2] نفسه، ج2 ص79.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الوقف عليها كما لا يجوز الوقف على التنوين، تقول اضربن زيداً، إذا وصلت، فإذا وقفت قلت اضربا، كما تقول: ضربت زيداً في الوقف"[1].

وقد ذكرها الجليس النّحوي، ضمن ما صنفه من علّل تطرد على كلّام العرب، وشرحها التاج بن مكتوم، قائلا: "وعلّة نظير مثل كسرهم أحد الساكنين إذا التقيا في الجزم حملاً على الجرّ إذ هو نظيره"[2].

وشرحها بطريقة أوسع من ذلك الإمام محمد الطيب، ومثل عليها بقوله: " (وعلّة النظير) كحَمْلِ أفعال المقاربة على الأفعال الناقصة؛ لكونها نظيرتَها في عدم حصول الفائدة بمرفوعها فقط. وكَحَمْلِ (سَرَاويل) المفرد الأعجمي على نظيره، ومُوازِنِهِ في الجمع الذي على صيغة منتهى الجموع في المنع من الصرف"[3].

وهناك أمثلة في طيّات كتابه، علّل لها ابن السراج بهذه العلّة.[4]

7. علة اللبس

علة اللبس مما استعمله ابن السراج في مقام التعليل، فقد ظهرت هذه العلة عند القدماء والمتأخرين، وخلاصة مفهومه إزالة اللبس الواقع بين المعاني للحرص على الإبانة والوضوح.

وقد استعمل ابن السراج هذه العلة في (17) موضعاً، موزعة على بعض الأبواب النحوية. وإليك ذلك:

---

[1] ابن السراج ، ج2 ص 202.
[2] الدينوري، ثمار الصناعة، ص 12. والسيوطي، الاقتراح، ص 72. والعوادي، العلل النحوية، ، ص287.
[3] الفاسي، أبي عبد الله محمد بن الطيب. فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح، ت: محمود يوسف فجّال. دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات- دبي، 2000م. ج2 ص862.
[4] انظر: ابن السراج، ج1: ص 95، 100، 136، 144، 185، 187، 311، 317، 387. ج2: ص 56، 64، 146، 150، 165، 231.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

علّل ابن السراج بهذه العلّة، أن خبر المبتدأ الذي يظهر فيه ضميره، لا يخلو من أن يكون الخبر فعلاً فيه ضمير المبتدأ في تثنيته وجمعه، قال: "وأما القسم الثاني من خبر المبتدأ: وهو الذي يكون غير الأول، ويظهر فيه ضميره، فلا يخلو من أن يكون الخبر فعلاً فيه ضمير المبتدأ نحو: زيدٌ يقوم، والزيدان يقومان، فهذا الضمير وإن كان لا يظهر في فعل الواحد، لدلالة المبتدأ عليه، يظهر في التثنية والجمع؛ وذلك ضرورة خوف اللبس، ومضمره كظاهرة، وأنت إذا قلت: زيد قائم، فالضمير لا يظهر في واحده، ولا في تثنيته، ولا في جمعه"[1].

وعلّل أيضاً، قلب ألف الندبة في الجمع واواً خوف من أن يلتبس بالتثنية، فقال: "فإن كان الاسم المندوب مضافاً إلى مخاطب مذكر قلت: واغلامك يا هذا، فإن ألحقت ألف الندبة قلت: واغلامكاه، وإن ثنيت قلت: واغلامكاه، وإن جمعت قلت: وغلامكموه فقلبت ألف الندبة، واوا كيلا يلتبس بالتثنية، وتقول للمؤنث: واغلامكيه. وكان القياس الألف لولا اللبس"[2].

وعلّل كذلك، اجتنابهم في البدل أن يعمل العامل في الثاني كأنه خالٍ من الأول، وأن يكونا خبرين، أو أن تدخل عليه واو العطف، خوف اللبس، فيقول: "وحق البدل وتقديره، أن يعمل العامل في الثاني كأنه خالٍ من الأول، وكان الأصل أن يكونا خبرين، أو تدخل عليه واو العطف، ولكنهم اجتنبوا ذلك للبس "[3].

ومثل لها ابن السراج في باب الفاعل ،إذ يعلل أنَّه إذا كانت الأسماء لا يتبين فيها الإعراب فالواجب أن يكون الفاعل المقدَّم ، والمفعول المؤخر ، قال: "وإذا قلت : ضرب عيسى

---

[1] ابن السراج، ج 1 ص 64
[2] نفسه، ج 1 ص 357.
[3] نفسه، ج 2 ص 46.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وموسى فإذا كان عيسى هو الفاعل لم يجز أن يقدم موسى عليه ؛ لأنَّه ملـبس لا يتبـين فيـه الأعراب"[1].

وأشار أحد الباحثين، أن علّة اللبس عند سيبويه جاءت تفسيرا لالتزام العرب استعمالاً ما من استعمالات اللغة، مختلفاً عما ينبغي أن يكون عليه هذا الاستعمال؛ تجنبا للالتباس الذي قـد يحصل بين الاستعمالين.[2]

وعلّة اللبس "من العلّل التي توخّاها العرب في كلّامهم، وكانوا بدافع الحرص على الإبانة والوضوح يتحاشون ما خلط بين المعاني"[3]. وجعلها بعضهم "علّة لغوية تبرر استعمالاً عربيـاً ما، خرج على ما ينبغي أن يكون عليه هذا الاستعمال، وفِقَ ما قرره النّحاة، وأصّلوه من خلال استقرائهم للكلّام العربي"[4].

فعلّة اللُبس أو أمنُ اللُبسِ، هي من أهم العلّل في اللغة؛ لأنَّ المـتكلّم يريـد أن يوصـل المعلومة بإفهامٍ وصحةٍ، وإذا كان هناك لُبسٌ في الكلّام، فإنه يتجنبهُ وينفرُ منه بما أوتـيَّ مـن سلامةِ الحسِّ والمعرفة.

فالتزامُ العربِ هذا الاستعمال هو لإزالة ذلك اللبس، قال السيوطي: " اللّـبس محـذور، ومن ثم وضع له ما يزيله إذا خيف، واستُغنيَ عنه لحاق نحوه إذ أمن"[5]، فتحقيق أمن اللبس أهم ما تحرص عليه اللغة " لأن اللغة المُلبِسة، لا تصلح أن تكون وسيلة للتفاهم والتخاطب"[6].

---

[1] ابن السراج ، ج2ص245.
[2] انظر: العوادي، العلل النحوية، ص 275.
[3] الدرويش، العلّة النحوية، ص 137.
[4] العبيدي، التعليل اللغوي، ص259.
[5] السيوطي، الأشباه والنظائر، ج1 ص309.
[6] الحموز، عبد الفتاح. مواضع اللبس في العربية وأمن اللبس. مؤتة للبحوث والدراسات، م2، ع1، 1987م. ص10.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ووردت هذه العلّة عند ابن الوراق، عندما تحدث عن جواز التقديم والتأخير في (باب الفاعل والمفعول به) إن كانا من الأسماء المقصورة، بشرط أن ينعت أحدهما، فيزول اللبس[1].

فابن السراج علّل بكثرة بهذه العلّة، وظهرت في أماكن متفرقة في ثنايا كتابه[2].

8. علّة الحمل على المعنى

مصطلح الحمل على المعنى مما استعمله ابن السراج في مقام التعليل، ومن قبل يرد هذا المصطلح عند سيبويه[3]. ويرد أيضاً عند غير واحد من النحاة بصريين وكوفيين، وقد استعمل ابن السراج هذه العلة في (15) موضعاً، موزعة في طيات كتابه الأصول. وإليك أمثلة على ذلك:

استخدم ابن السراج هذه العلّة وأشار إليها، فأورد ما نصه " وقد تخبر في هذا الباب بالنكرة عن النكرة إذا كان فيه فائدة وذلك قولك: ما كان أحد مثلك، وليس أحد خيراً منك، وما كان رجل قائماً مقامك، وإنما صلح هذا هنا، لأن قولك: (رجل) في موضع الجماعة إذا جعلوا رجلاً رجلا، يدلك على ذلك قولك: ما كان رجلان أفضل منهما "[4].

ومما علّل له ابن السراج بهذه العلّة، قوله: "ويجوز أن تقول: ما من رجلٌ غيرُك وغيرِك بالرفع والجرّ، ويكون موضع رجل رفعا، قال الله تعالى:﴿ مَالَكُم مِّنْ إِلَٰهٍ

---

[1] انظر: ابن الوراق، علل النحو، ص 271.
[2] انظر: ابن السراج ، ج1: ص 79، 89، 212، 219. ج2: ص32، 115، 170، 172،246، 259، 286- 287، 300، 301-302.
[3] انظر: سيبويه، ج 1ص67
[4] ابن السراج، ج 1 ص 84.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

غَيْرُهُۥٓ﴾{الأعراف:٥٩}، وغيرُهُ على المعنى وعلى اللفظ. وإنما تدخل (من) في هـذا الموضـع؛ لتدل على أنه قد نفى كلّ رجل وكلّ أحد"[1].

ومن هذه العلّة أيضاً، قوله: "واعلم: أن اسم الفاعل إذا كان لما مـضى، فقلـت: هـذا ضاربُ زيد وعمرو، ومعطى زيد الدراهم أمس وعمرو. جاز لك أن تنـصب (عمـرا) علـى المعنى لبعده من الجار، فكأنك قلت: وأعطى عمرا، فمن ذلك قوله سبحانه: ﴿ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا وَٱلشَّمْسَ وَٱلْقَمَرَ حُسْبَانًا ﴾{ الأنعام:٩٦}. وتقول: مررت برجل قائم أبوه، فترفع الأب وتجـري (قائماً) على رجل، لأنه نكرة وصفته بنكرة فصار كقولك، مررت برجل يقوم أبوه"[2].

وعلّل أيضاً في باب إضافة الأسماء إلى الأفعال والجمل، فقال: "تقول: (هذا معطي زيد أمس الدراهم) بعد الإضافة أضفت (الدراهم)، قال أبو العباس: وليس كذلك لأنك أعملـت فيهـا (معطي) هذه التي ذكرنا، ولكن جاءت الدراهم بعد الإضافة، فحملت في النصب على المعنـى، لأنك ذكرت اسماً يدل على فعل، ولا موضع لما بعده إذا كان قد استغنى بالتعريف، فحملته على المعنى الذي دل عليه ما قبله، وكذلك لو قلت: هذا ضارب زيد أمس وعمرا، لجـاز، والوجـه الجرّ؛ لأنهما شريكان في الإضافة، ولكن الحمل على المعنى يحسن إذا تراخى ما بـين الجـار والمجرور، ومن ذلك حمل على جعـل الليـل سـكنا قـول الله عـز وجـل : ﴿ وَجَعَلَ ٱلَّيْلَ سَكَنًا ﴾{الأنعام:٩٦} لأن الاسم دل على ذلك"[3].

فعلّة الحمل على المعنى، هي علّة تهدف إلى استمرارية اللغة العربيـة؛ للتعبيـر عـن أغراض المتكلّمين، وكذلك للدلالة على سعة العربية.

---

[1] ابن السراج، ج 1 ص 94.
[2] نفسه، ج 1 ص 128.
[3] ابن السراج، ج 2 ص 13.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اعتمد النّحاة على هذه العلّة في تعليل كثير من الظواهر اللغوية، ويرى سيبويه أنه في بعض الأحيان نخرج عن القاعدة لعلّة الحمل على المعنى، ومثال ذلك تطابق المعطوف والمعطوف عليه في الحركة الإعرابية، وفي حين أن اختلافهما في الحركة الإعرابية لا يجوز في مفهومنا، فإن سيبويه أجاز ذلك إذ يقول : "وممَّا جاء من الشعر في الإجراءِ على الموضع، قول عُقَيْبَةَ الأسدى:[1]

مُعاوِيَ إنَّنا بَشَرٌ فأسْجِحْ فلَسْنا بالجِبالِ ولا الحَدِيدا

لأن الباء دخلتْ على شيء لو لم تَدخل عليه لم يُخِلَّ بالمعنى، ولم يُحْتَجْ إليها، وكان نصباً، ألا ترى أنَّهم يقولون حسبُك هذا وبحسبِك هذا فلم تغَيّر الباء مَعنًى، وجرى هذا مَجْراهُ قبْلَ أن تَدْخُلَ الباءُ لأنّ بحسبِك في موضعِ ابتداءٍ"[2]. فسيبويه أجاز نصب الحديد على موضع الجبال؛ لأن موضعها النصب، وإنما انخفض بالباء الزائدة، وليس للباء موضع في الإعراب. "والحمل على المعنى من أهم أساليب تأويل النصوص المخالفة لقواعد التطابق"[3]، ومن ذلك "تأنيث المذكر، وتذكير المؤنث، وتصور معنى الواحد في الجماعة، والجماعة في الواحد، وفي حمل الثاني على لفظ قد يكون عليه الأول، أصلا كان ذلك اللفظ أو فرعا"[4].

وذكر هذه العلّة الدينوري،[5] وشرحها التاج ابن مكتوم، ومثل عليها في تذكرته أن الفعل (جاءه) في قوله تعالى: ﴿ فَمَن جَآءَهُۥ مَوْعِظَةٌ مِّن رَّبِّهِۦ ﴾{ البقرة: ٢٧٥}، قد ذُكِر على الرغم من أنّ فاعلّة (الموعظة) مؤنث، حملاً على المعنى وهو الوعظ.

---

[1] انظر: الأنباري، الإنصاف، ج1ص 333. وانظر : الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت 175هـ). الجمل في النحو، ت: فخر الدين قباوة. مؤسسة الرسالة، بيروت 1985م. ص74.

[2] سيبويه، ج 1 ص 67- 68.

[3] الدلابيح، محمد فضل. دليل القاعدة النحوية عند سيبويه. دار الكتاب الثقافي، اربد- الأردن، 2005م. ص45.

[4] ابن جني، الخصائص، ج 2 ص 411. والسيوطي، الأشباه والنظائر، ج2 ص 102.

[5] انظر: الدينوري، ثمار الصناعة، ص12. وانظر : السيوطي، الاقتراح ، ص 72.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد اعتمد النّحاة على هذه العلّة في تعليل كثير من الظواهر النّحوية، " فالحمل طريقٌ يسلكه النّحاة، ويحيلون إليه الظواهر الكلّامية التي تتضمنها قواعد أصلية تنسب إليها"[1]، ولهذا فإن علّة الحمل على المعنى " تنسب إلى العرب تصرفاً ما في استعمالات من استعمالاتهم، فيجرونه على غير ما عُهِدَ في عموم استعمالاتهم، وذلك بالحمل إما عن طريق محاكاة لفظ بلفظ، أو حملهم الكلّام على موضع يستحقه، وهذا الحمل يقوم على قياس تَمَّ في ذهن المتكلّم وإن لم يَعِه، فمن ذلك ما جاء في باب (اختلاف العرب في الاسم المعروف الغالب إذا استفهمت عنه بمَن)، فالحجازيون يقولون: مَن زيداً؟ إذا قال قائل: رأيتُ زيداً، ويقولون: مَن زيدٌ؟ إذا قال قائل: جاء زيدٌ، ويقولون: مَن زيدٍ؟ إذا قال قائل: مررت بزيدٍ"[2].

والنّحاة يعدّون هذه العلّة، وسيلة من وسائل تبرير وتسويغ الخارج على القاعدة، فهي تستخدم في تعليل خروج بعض النصوص على قواعد المطابقة، سواء أكان في النّوع أم في العدد.[3]

هذا بالإضافة إلى أمثلة كثيرة اتكأ فيها ابن السراج على هذه العلّة[4]، في تفسير الأحكام النّحوية.

9. علّة الاستعمال أو كثرة الاستعمال

هي علّة اِعتُمِدتْ في كثير من أبواب العربية، والشيء إذا كثر استعماله، جاز معه من التصرف والتغيير ما لا يجوز مع غيره من زيادة وتقديم، وحذف. وكانت هذه العلة مما مثل لها ابن السراج في طيات كتابة، واستعمل ابن السراج هذه العلة في (14) موضعاً، موزعة على بعض الأبواب النحوية. وإليك أمثلة لذلك:

---

[1] اللبدي، محمد سمير. معجم المصطلحات النحوية والصرفية. مؤسسة الرسالة، بيروت 1985م. ص67.
[2] العبيدي، التعليل اللغوي، ص 286 – 287.
[3] انظر: شعبان، خالد سعد. أصول النحو عند ابن مالك. مكتبة الآداب، القاهرة. ص 230.
[4] انظر: ابن السراج، ج1: ص 128 ، 240 ، 264 ، 319 – 320 ، 343-404 / ج2: ص 73 ، 153 – 154 ، 175 ، 309 -310

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ومما علّل له ابن السراج بهذه العلّة، حذف الخبر لكثرة الاستعمال وعلم السامع به، قال: "أن تحذف الخبر لعلم السامع، فمن ذلك أن يقول القائل: ما بقي لكم أحد، فتقول: زيد أو عمرو، أي: زيد لنا، ومنه لولا عبد الله لكان كذا وكذا، فعبد الله مرتفع بالابتداء والخبر محذوف، وهو في مكان كذا وكذا، فكأنه قال: لولا عبد الله بذلك المكان، ولولا القتال كان في زمان كذا وكذا، ولكن حذف حين كثر استعمالهم إياه وعرف المعنى "[1].

وعلّل أيضاً حذف ألف هلم لكثرة استعمالها، فقال: "(وهَلُمَّ) إنما هي لُمَّ، أي أقرب وها للتنبيه، إلا أن الألف حذفت فيها لكثرة الاستعمال، وأنهما جعلا شيئاً واحداً"[2].

وفي موضع آخر يعلل ابن السرّاج، أن أيا الموصولة معربة في جميع حالاتها إلا في حالة واحدة فأنها تبنى على الضم، وذلك إذا اجتمع فيها شرطان: أحدهما أن تضاف. والثاني أن يكون صدر صلتها محذوفا: قال في تعليل ذلك: "وإنما حذف المبتدأ من صلة (أي) مضافة في قوله تعالى: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ ﴾ {مريم: ٦٩}، لكثرة استعمالهم إياها"[3].

وقرن سيبويه هذه العلّة بعلّة التخفيف في كثير من الأحيان؛ لأن كثرة الاستعمال تقتضي التخفيف، فالأكثر دوراناً في كلّامهم يتطلب أن يكون أكثر خفة، قال: "لأنّهم إلى تخفيف ما أكثروا استعمالَه أحْوَجُ "[4]. وعبر سيبويه عن علّة كثرة الاستعمال بقوله: "هذا بابٌ يُحْذَفُ منه الفعل لكثرته في كلّامهم حتى صار بمنزلة المَثَل. وذلك قولك: (هذا ولا زَعَماتِك)، أي: ولا أتَوَهَّمُ زَعَماتِك، ومن ذلك قول الشاعر، وهو ذو الرُّمّة، وذَكَرَ الدِّيارَ والمَنازلَ:

---

[1] ابن السراج، ج 1 ص 68
[2] نفسه ، ج 1 ص 146
[3] نفسه، ج 2ص324
[4] سيبويه ج 2 ص 163

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

دِيارَ مَيَّةَ إذ مَيٌّ مُساعِفةٌ ولا يَرى مثلَها عُجْمٌ ولا عَرَبُ

كأنه قال: أذْكُرُ ديارَ مَيّة، ولكنّه لا يَذكر أذكرُ لكثرة ذلك في كلّامهم، واستعمالهم إيّـاه، ولَما كان فيه من ذكر الدِّيار قبل ذلك ولم يَذكر: ولا أتوهَّمُ زَعَماتِك لكثـرة اسـتعمالهم إيَّـاه، ولاستدلاله مما يَرَى من حاله أنَّه يَنْهاه عن زَعْمه"[1]. وعلق على حذف الفعل في الأمثلة التـي ذكرها بكثرة استعمالهم إيّاها، واستدل عليه بما كان قبل ذلك من كلّام وبما يرى من الحال.

وعلّل سيبويه بهذه العلّة في باب تغير الأسماء المبهمة إذا صارت علامـات خاصـة، فقال: "وسألتُه عن أمْسِ اسمَ رجل؟ فقال: مصروفٌ؛ لأن أمْسِ ليس هاهنا على الحدّ، ولكنَّه لمّا كثر في كلّامهم، وكان من الظروف تركوه على حالٍ واحدة، كما فعلوا ذلك بأَيْنَ؛ وكَسَروه كمـا كسروا غَاقِ، إذْ كانت الحركةُ تَدخله لغير إعراب، كما أنَّ حركة غَاقِ لغيرِ إعراب، فإذا صـار اسماً لرجل انصرف؛ لأنَّك قد نقلتَه إلى غير ذلك الموضع، كما أنَّك إذا سميّت بغَـاقِ صـرفتَه، فهذا يَجري مَجرى هذا "[2].

وأشار ابن يعيش إلى أن هذه العلّة تؤدي إلى التغيير، يقول: "لكثرة الاستعمال أثر فـي التغيير، ألا تراهم قالوا: إيش، والمراد: أي شيء، وقالوا: لا أدري فغيروا هذه الأشـياء، عـن مقتضاها لضرب من التخفيف عند كثرة الاستعمال "[3].

فكثرة الاستعمال علّة توجب في اللفظ ما لا توجب في غيره، فاللفظ إذا كثر استعماله قد يحذف كلّه أو بعضه، أو يلحق به، أو تجوز فيه أشياء لا تجوز في غيره، قال السخاوي: "هـم يغيرون الأكثر، ويحذفون منه كما فعلوا في: لَمْ ابلِ، وربما الحقوا فيه كقولهم: أمهات، وكقولهم:

---

[1] ابن السراج، ج1 ص280.
[2] سيبويه ج 3 ص 283
[3] ابن يعيش، شرح المفصل، 4 : 102

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

اللهم، ويا أبتِ، ويا أمتِ "[1]، فكثرة الاستعمال يُستدلُّ بها في الغالب لبيان بضعة أحكام منهـا الحذف.[2]

وترتبط هذه العلّة أيضاً بقانون الاقتصاد اللغوي "لأن كثرة الاستعمال تجعل العبـارات اللغوية معروفة مفهومة، ولهذا لا يجد المتكلّم حرجاً في أن يقتصد في لفظها، فالمتكلّم العربـي يكثر من استعمال النداء، ولذلك قد يحذف من المنادى الحرف الأخير، فيقول: يـا فـاطمَ ويـا معاويَ، ويا بثينَ، وكذلك الشأن في قولهم: (مرحباً وأهلاً)؛ أي نزلت مرحباً ولقيت أهلاً، ولكنهم حذفوا الفعلين لكثرة استعمالهم هذه العبارة"[3].

وهناك أماكن أخرى استخدم ابن السراج فيها علّة كثرة الاستعمال.[4]

10. علّة الضعف

علة الضعف مما استعمله ابن السراج في مقام التعليل، وقد وردت عند سابقيه ولاحقيه، فعلّة الضعف تُوصفُ للحكم الضعيف، الذي فسد دليله أو معناه، فالعامل الضعيف، هو الذي لـم يرفع ولم ينصب، ولم يجر، ولم يجزم بنفسه إلا بمساعدة آخر. وقد استعمل ابن الـسراج هـذه العلة في (13) موضعاً، موزعة على بعض الأبواب النحوية. وإليك بيان ذلك:

علّل ابن السراج بهذه العلّة بقوله: "واعلم: أنك إذا عطفت اسماً على (أن) وما عملت فيه من اسم وخبر، فلك أن تنصبه على الإشراك بينه وبين ما عملت فيه (أن)، ولك أن ترفع، تحمله على الابتداء، يعنى- موضع أن- فتقول: إن زيداً منطلق وعمراً وعمرو، لأن معنى: إن زيـداً منطلق، زيدٌ منطلقٌ، قال الله تعالى: ﴿ أَنَّ ٱللَّهَ بَرِيٓءٌ مِّنَ ٱلْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُۥٓ ﴾{ التوبـة:٣}، ولـك أن تحمله على الاسم المضمر في (منطلق)، وذلك ضعيف، إلا أن تأتي (بهو) توكيـداً للمـضمر،

---

[1] السيوطي، الأشباه والنظائر، ج1ص308 / وانظر : العوادي، العلل النحوية، 285
[2] الدرويش، العلّة النحوية، ص 139
[3] الحلواني، أصول النحو، ص 115 . وانظر : شعبان، ابن مالك، ص 238 - 239
[4] انظر: ابن السراج، ج1 : 170 ، 191 ، 231 ، 300 ، 365 ، 405 ، 431 ، ج2 : 122 ، 324 ، 362 ، 400 ، 421 .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فتقول: إن زيداً منطلقٌ هو وعمروٌ، وإن شئت حملت الكلام على الأول، فقلت: إن زيداً منطلق وعمراً ظريف"[1].

وعلّل أيضاً عدم جواز الفصل بين (لا) والاسم بحشو؛ لأن فيه ضعف، قال: "إذا فصلت بين (لا) والاسم بحشو، لم يحسن، إلا أن تعيد الثانية... فمن ذلك قوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا غَوْلٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُنزَفُونَ﴾{ الصافات: ٤٧}، ولا يجوز: لا فيها أحد، إلا على ضعف، فإن تكلّمت به لم يكن إلا رفعاً، لأن (لا) لا تعمل إذا فصل بينها وبين الاسم رافعة ولا ناصبة"[2].

وعلّل كذلك أنه لا يجوز إعادة المعنى بنفس اللفظ، فقال: "فإذا قلت: قمت نفسك فهو ضعيف، لأن النفس لم تتمكن في التأكيد لأنها تكون اسماً، تقول: نزلت بنفس الجبل، وخرجت نفسه، وأخرج الله نفسه، فلما وصلتها الاسم المضمر في الفعل الذي قد صار كأحد حروفه، فأسكنت له ما كان في الفعل متحركا، ضعف ذلك من حيث ضعف العطف عليه"[3].

وعلّة الضعف تذكر مع القوة فهما ثنائية مبنية على التناقض، فلا يكون الضعف إلا عندما تزول القوة، والافتقار والنقص أحد العوامل المباشرة للضعف، يقول الصبان في حاشيته: "التمام الاكتفاء بالمرفوع، والنقصان الافتقار إلى المنصوب أيضا، فتسمية هذه الأفعال ناقصة لنقصانها عن بقية الأفعال بالافتقار إلى شيئين، وقيل لنقصانها عنها بتجردها من الحدث"[4].

وظهرت هذه العلّة عند ابن السراج في مواضع أخرى.[5]

---

[1] ابن السراج، 1: 240.
[2] نفسه. ج 1ص 394.
[3] نفسه، ج 2 ص 20.
[4] الصبان، محمد بن علي (1206هـ). حاشية الصبان على شرح الإشموني. ت: إبراهيم شمس الدين. دار الكتب العلمية، بيروت 1997م. ج1ص346.
[5] انظر: ابن السراج، ج1: 278- 279، 298/ ج2: 22، 31، 38، 232، 248، 269، 332.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

11. علّة البيان أو التبيين

مصطلح البيان مما استعمله ابن السراج في مقام التعليل، ومن قبل يرد هذا المصطلح عند سابقيه، ومن بعد يرد أيضاً عند غير واحد من النحاة بصريين وكوفيين، ومفهومه توضيح بعض الأحكام النحوية وإزالة الغموض عنها. وقد استعمل ابن السراج هذه العلة في (12) موضعاً، موزعة على مختلف الأبواب النحوية. وفيما يلي بيان ذلك:

ومثل لها ابن السراج بقوله: "إذا قلت: مررت برجل زيد؛ لأنّك لما قلت: مررت برجل أردت أن تبين من هو، فكأنك قلت هو زيد"[1].

يُوظَّف المصدر في وظائف نحوية كثيرة، منها أنه يكون نائبا عن فعلّة، ومثال ذلك (سقيا) الذي يرد أحياناً متبوعاً بكلّمة (لك)، فنقول: سقياً لك؛ لبيان المعنى بالدعاء دون سواه، والمصدر هنا يعمل عمل فعلّة.

وفي موضع آخر يعلل أن الأصل في كل مبني أن يكون المرفوع والمنصوب، والمخفوض على صيغة واحدة، قال: "وأعلم أنّك إذا أكدت المرفوع المتصل، والمنصوب، والمخفوض المتصلين، أكدته بما كان علامة المضمر المرفوع المنفصل، وذلك قولك: قمت أنت وضربتك أنت، وإنّما جاز ذلك؛ لأنّ الخطاب جنس واحد، وليس بأسماء معربة، والأصل في كل مبني أن يكون المرفوع، والمنصوب، والمخفوض على صيغة واحدة، وإنّما فرق في هذا للبيان"[2]

---

[1] ابن السراج، ج1ص68.
[2] -نفسه، ج 2ص119 .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ومما علّل له ابن السراج بهذه العلّة إضافة الألف بـ (حَيَّهَلْ) عند الوقف؛ وذلك لعلّة بيان حركة الهاء، قال: " وفي (حَيَّهَلْ) ثلاث لغات: فأجودهن أن تقول: حَيَّهَلْ بعمر، فإذا وقفت قلت: حَيَّهلا، الألف ها هنا لبيان الحركة كالهاء في قوله: كتابيه، وحسابيه، لأن الألف من مخرج الهاء، ومثل ذلك قولك: أنا قلت ذاك، فإذا وقفت قلت: أناه"[1].

وقد علّل أيضاً، زيادة الهاء عند الوقف في النداء إذا ناديت بعيداً لعلّة بيان الحركة، يقول: " تقول: يا زيداه، إذا ناديت بعيداً، هذا إذا وقفت على الهاء وهي ساكنة، وإنما تزاد في الوقف؛ لخفاء الألف كما تزاد لبيان الحركة في قولك: غُلاميهِ، وما أشبه ذلك. إذا وصلت ألف النداءِ بشيءٍ أغنى ما بعدَ الألف من الهاءِ فقلت: يا زيداً أقبل، ويا قوماً تعالوا"[2].

وعلّل كذلك أن الأصل في كلّ مبنى أن يكون على صيغة واحدة، سواء كان مرفوعاً أم منصوباً أم مجروراً، وإنما فرق بينها لعلّة البيان: وقال: " وقد حكوا: ليسني، وكأنني، واعلم أنك إذا أكدت المرفوع المتصل، والمنصوب والمخفوض المتصلين، أكدته بما كان علامة المضمر المرفوع المنفصل، وذلك قولك: قمتَ أنتَ، وضربتُك أنتَ، وإنما جاز ذلك، لأن الخطاب جنس واحد، وليس بأسماء معربة، والأصل في كلّ مبني أن يكون المرفوع، والمنصوب، والمخفوض على صيغة واحدة، وإنما فرق في هذا للبيان ، فإذا أمنوا اللبس رجع المبني إلى أصله"[3].

---

[1] ابن السراج ج 1 ص 145.
[2] نفسه، ج 1ص 348 .
[3] نفسه، 2: 119.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

والبيان هو "إظهار المعنى وإيضاح ما كان مستوراً قبله، وقيل هو الإخراج عن حدّ الإشكال، والفرق بين التأويل والبيان، أن التأويل ما يذكر في كلّام لا يفهم منه معنى محصل في أول وهلة، والبيان ما يذكر فيما يفهم ذلك لنوع خفاء بالنسبة إلى البعض"[1].

وعلّة البيان أو التبيين يستخدمها النّحاة للتوضيح، فهي "علّة تبين أو تُوضيح لَحَاقِ بعض المفردات أو الحروف في الكلّام، وما لَحِقَّ هذه الأشياء إلا إِعلامٍ وإيضاحٍ لأمرٍ من الأمور"[2].

ومن التّعليل بهذه العلّة عند النّحويين ما نجده عند سيبويه، إذ يقول: "وأمّا ذكرُهم لك بعد سَقْياً فإنّما هو ليبيِّنوا المعنِيَّ بالدعاءِ، وربَّما تركوه استغناءً، إذا عَرَفَ الدّاعِي أنّه قد عُلِم مَنْ يَعني، وربَّما جاء به على العلم توكيداً، فهذا بمنزلة قولك: بِكَ بعد قولك: مَرْحَباً، يَجريانِ مَجْرًى واحداً فيما وصفتُ لك"[3].

وعلّل بهذه العلّة ليبين ويوضح الأحكام والظواهر النّحوية، وهناك الكثير منها في ثنايا كتابه.[4]

12. علّة التخفيف

علة التخفيف مما استعمله ابن السراج في مقام التعليل، فقد ظهرت هذه العلة عند القدماء والمتأخرين، وخلاصة مفهومه الفرار من الثقل والميول إلى التخفيف للإبانة. وقد استعمل ابن السراج هذه العلة في (11) موضعاً، موزعة على بعض الأبواب النحوية. وإليك ذلك:

---

[1] الجرجاني، التعريفات ج 1 ص 68.
[2] العوادي، ص 275.
[3] سيبويه ج 1 ص 312- 313 .
[4] انظر: ابن السراج، ج1: 47، 68، 74، 362، 417/ ج2: 173- 174، 383.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

علّل ابن السراج بهذه العلّة، أن الإضافة تكون بمعنى (اللام) نحو: غلام زيد والأصل غلام لزيد وبمعنى (من) نحو ثوب خز، والمعنى ثوب من خز. وعلل ابن السرّاج حذف (من) قال: "وإنما حذفوا (من) في قولنا ثوب خز استخفافا فلما حذفوها التقى الاسمان فخفض احدهما الآخر إذا لم يكن الثاني خبرا عن الأول ولا صفة له"[1].

وذكر ابن السرّاج أن حذف النون والتنوين من أسماء الفاعلين التي تجرى مجرى الفعل؛ لعلّة الاستخفاف، فقال: "واعلم: أنه يجوز لك أن تحذف التنوين والنون من أسماء الفاعلين التي تجري مجرى الفعل، وتضيف استخفافاً، ولكن لا يكون الاسم الذي تضيفه إلا نكرة، وإن كان مضافاً إلى معرفة؛ لأنك إنما حذفت النون استخفافاً، فلما ذَهبتْ النون عاقبتها الإضافة، والمعنى معنى ثبات النون. فمن ذلك قول الله سبحانه: ﴿هَدْيًۢا بَٰلِغَ ٱلْكَعْبَةِ﴾{المائدة:٩٥}، فلو لَمْ يرد به التنوين لم يكن صفة (لهدي) وهو نكرة، ومثله ﴿ هَٰذَا عَارِضٌ مُّمْطِرُنَا﴾{ الأحقاف:٢٤}، ﴿ إِنَّا مُرْسِلُوا۟ ٱلنَّاقَةِ فِتْنَةً لَّهُمْ﴾{ القمر: ٢٧}"[2].

وعلل ابن السراج أيضاً أنَّ الأفعال اللازمة استعملت استعمال المتعدي، ونصبت مفعولا على نزع الخافض وهو حرف الجر إلى، وكان الأصل ذهبتُ إلى الشام ودخلت في البيت وهما مستعملان بحروف الجر .

ويؤكد ابن السراج حجة ما ذهب إليه بتعليل ذلك، إذ يقول: "فمتى وجدت فعلاً حقه أن يكون غير متعدٍ بالصفة التي ذكرت لك ووجدت العرب قد عدته، فأعلم أن ذلك، اتساع في اللغة

---

[1] ابن السراج ، ج1ص54/ وانظر : الدرويش، العلة النحوية، ص 72
[2] نفسه، 1: 126- 127.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

واستخفافا وأن الأصل فيه أن يكون متعديا بحرف الجر، وإنما حذفوه استخفافا نحو ما ذكرت لك من ذهبت الشام ودخلت البيت"[1].

وفي موضع آخر يعلل حذف (من) استخفافا من الكلام، قال: "إذا قلت: عشرون درهما، إنما أردت: عشرون من الدراهم، ولكنهم حذفوا(مِن)استخفافاً، كما قالوا: هذا أول فارس في الناس، وإنما يريدون هذا أول الفرسان"[2].

وذكر ابن السراج علة حذف المستثنى استخفافا نحو قولهم: ليس إلا، وليس غير. فكأنه قال: ليس إلا ذاك، وليس غير ذلك[3]. وقد تابع ابن السّرّاج سيبويه في تعليل ذلك؛ إذ قال سيبويه في باب (ما يحذف المستثنى فيه استخفافاً): "وذلك قولك: (ليس غير) و (ليس إلا) فكأنه قال: (ليس إلا ذاك) و (ليس غير ذلك) ولكنهم حذفوا ذلك تخفيفا واكتفاء بعلم المخاطب"[4].

ويعلل أيضاً أنَّك إذا قلت: "لا أباً لكْ ، فهاهنا إضمار مكان، ولكنه يترك استخفافاً"[5]، وبعد الرجوع إلى سيبويه وجد الباحث أنَّ ابن السّرّاج قد كرر كلام سيبويه بلفظه[6] .

وعلة التخفيف هي من العلّل التي علّل لها سيبويه في كتابة، وهي ظاهرة تشيع في اللغة العربية، فربما لا يوجد نحوي لم يحتكم إلى هذه العلّة. وعلّة التخفيف هي: "علّة تتصل بأحد طباع العرب في القول، فقد كانوا يميلون إلى اختيار الأخف إذا لم يكن ذلك مخلا بكلّامهم"[7]. فيميلون إلى الخفة من الكلّام، ويستسيغونه،ويفرون من الثقيل ويتجنبونه.

---

[1] ابن السراج، ج1ص171.
[2] نفسه ، ج1ص315 ، انظر : سيبويه، ج1ص291.
[3] انظر: نفسه، ج1ص283.
[4] سيبويه، ج1ص375 وانظر : المبرد، المقتضب 129/4.
[5] ابن السراج، ج1ص 402
[6] انظر : سيبويه، ج 1ص 348 .
[7] الدرويش، العلة النحوية، ص 138.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ويرى عبده الراجحي أن لهذه العلّة أثراً كبيراً في تفسير كثير من الظواهر اللغوية[1]، ويطلق على هذه العلّة في العصر الحديث (الجهد الأقل).[2]

وظاهرة التخفيف في اللغة من الممكن " أن تربط بينها، وما يسميه علم اللغة الحديث بقانون الاقتصاد اللغوي، ويعني به أن المتكلّم يحاول أن يوصل ما في ذهنه من أفكار، أو ما في نفسه من إحساسات مع أقل جهد عضلي مبذول، وقد عبر عنه القدماء بالاستخفاف، لأن المصطلحات العلمية تختلف باختلاف الأزمنة"[3]

وجاء في كتاب سيبويه ما نصه "وقالوا: شَحيحٌ والشُّحُّ، كالبَخيل والبُخْلِ، وقالوا: شَحَّ يَشِحُّ، وقالوا: شَحِحْتَ كما قالوا: بَخِلتَ، وذلك لأنَّ الكسرة أخفُّ عليهم من الضمّة"[4].

ولو تتبعنا علّة التخفيف، لوجدنا أن الميول إلى التخفيف عكس الفرار من الثّقل، فهاتان العلتان متلازمتان- في أغلب الأحيان- في التّعليل للحكم الواحد، فالبعد عن الثّقل هو نفسه الميل إلى التخفيف، فهما وجهان لعمله واحدة.

وهناك أمثلة أخرى مَثَّلَ لها ابن السراج بهذه العلّة.[5]

13. علّة دلالة الحال

مصطلح الدلالة مما استعمله ابن السراج في مقام التعليل، ومن قبل يرد هذا المصطلح عند سابقيه، ومن بعد يرد أيضاً عند لاحقيه من النحاة بصريين وكوفيين، ويقصدُ بالدلالة المعنى، ومن البديهي أن لكلّ كلّمة معنى، أو دلالة على المعنى، وإذا كان الأمر كذلك،

---

[1] انظر: الراجحي، عبده. النحو العربي والدرس الحديث. دار النهضة العربية، بيروت، 1979م. ص84.
[2] انظر: شمس الدين، التعليل اللغوي عند الكوفيين، ص 81.
[3] الحلواني، أصول النحو، ص114.
[4] سيبويه ج 4 ص 37.
[5] انظر: ابن السراج، ج1: ص 53- 54، 171، 217، 235، 315، 349، 389، 390. ج2: ص373.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فالموضوعات الواردة في النّحو العربي لها دلالات، إذ إنّ لكلّ موضوع منها دلالة معينة نستدل من خلالها على سبب وجود الموضوع. وقد استعمل ابن السراج هذه العلة في (11) مواضع، موزعة على بعض الأبواب النحوية. وفيما يلي بيان ذلك:

علّل ابن السراج بهذه العلّة أن الظروف من المكان والزمان، تكون أخباراً عن المعاني؛ لدلالتها على المحذوف وهو الخبر، قال عن ظرف المكان: " أما الظروف من المكان فنحو قولك: زيد خلفك، وعمرو في الدّار. والمحذوف معنى الاستقرار والحلول وما أشبههما، كأنّك قلت: زيدٌ مستقرٌ خلفكَ، وعمروٌ مستقرٌ في الدّار، ولكن هذا المحذوف لا يظهر لدلالة الظرف عليه واستغنائهم به في الاستعمال"[1]. ومثّله ظرف الزمان إذ يقول: "وأما الظرف من الزمان فنحو قولك: القتال يوم الجمعة، والشخوص يوم الخميس، كأنك قلت: القتال مستقر يوم الجمعة، أو وقع في يوم الجمعة، والشخوص واقع في يوم الخميس، فتحذف الخبر، وتقيم الظرف مقام المحذوف، فإن لم ترد هذا المعنى، فالكلّام محال؛ لأن زيداً الذي هو المبتدأ ليس من قولك: (خلفك) ولا في الدّار شيء، لأن (في الدّار) ليس بحديث، وكذلك خلفك، وإنما هو موضع الخبر"[2].

وأشار إلى هذه العلّة أيضاً بما نصه: " ألا ترى أنك تقول: زيد أضربه وزيد تضربه، فإن كان في موضع الفعل اسم الفاعل لم تقل إلا زيد ضاربه أنا أو أنت، لأن في تصاريف الفعل ما يدل على المضمر ما هو"[3].

---

[1] ابن السراج ، ج 1 ص 63.
[2] نفسه، ج 1 ص 63.
[3] نفسه، ج1 ص71- 72.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ومما علّل له كذلك بعلّة دلالة الحال، قوله: "فالفرق بين العطف على الموضع، والعطف على اللفظ، أن المعطوف على اللفظ كالشيء يعمل فيهما عامل واحد لأنهما كاسم واحد، والمعطوف على المعنى يعمل فيها عاملان، والتقدير تكرير العامل في الثاني، إذا لم يظهر عمله في الأول، وتصير كأنها جملة معطوفة على جملة، وكلّ جملتين يحذف من أحدهما شيء، ويقتصر بدلالة الجملة الأخرى على ما حذف، فهي كالجملة الواحدة، ونظير هذا قولهم: ضربتُ وضربني زيدٌ، اكتفوا بذكر زيد عن أن يذكروا أولاً، إلا أن هذا حذف منه المعمول فيه، وكان الثاني دليلاً على الأول، وذاك حُذِف العامل منه، إلا أن حَذفَ العامل إذا دل عليه الأول أحسن مع العطف، لأن الواو تقوم مقام العامل في كلّ الكلّام"[1].

وعلل ابن السرّاج حذف المصدر لدلالة الفعل عليه، فقال: "وذلك في قولهم ﴿كَفَىٰ بِٱللَّهِ﴾{العنكبوت:٥٢}، قال سيبويه: إنما هو (كفى الله) والباء زائدة، والقياس يوجب أن يكون التأويل: (كفى كفايتي بالله)، فحذف المصدر لدلالة الفعل عليه، وهذا في العربية موجود"[2]

وقد علّل سيبويه بهذه العلّة، وظهرت جلية في كتابه، ومما علّل له بهذه العلّة، تحلّيل قول العرب: " أَهلَكَ واللّيلَ " تحليلاً اجتماعياً يتّكئ على دلالة الحال[3]، فقال: "ومثل ذلك:(أَهلَكَ والليلَ) كأنّه قال: بادِرْ أهلَك قبل الليل، وإنّما المعنى أن يحذِّره أن يُدرِكه الليلُ، والليلُ محذِّرٌ منه، كما كان الأسدُ محتفَظا منه. ومن ذلك قولهم:(مازِ رأسَك والسيفَ)، كما تقول: رأسَك والحائطَ، وهو يحذِّره، كأنّه قال: اتقِ رأسَك والحائطَ. وإنّما حذفوا الفعلَ في هذه الأشياءِ حين

[1] ابن السراج ، ج2 ص65.
[2] نفسه، ج 2ص260
[3] الملخ، ص 132.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

ثنّوا؛ لكثرتها في كلامهم، واستغناءً بما يَرَوْنَ من الحال، وبما جرى من الذكر، وصار المفعولُ الأوّلُ بدلاً من اللفظ بالفعل، حين صار عندهم مثلَ إيّاك"[1].

وهناك مواطن كثيرة علّل لها ابن السراج بهذه العلّة في طيّات كتابه[2].

14. علّة العِوض أو التعويض

استعمل ابن السراج مصطلح التعويض في مقام التعليل، وقد ورد هذا المصطلح عند النحاة ممن سبق ابن السراج أو لحقه، وهي من العلّل التي وردت بكثرة في كتاب سيبويه. ومفهومه إقامة الكلّمة مقام الكلّمة، وقد يكون بتعويض حرف عن حرف، أو حرف عن حركه، أو أن يقع في الكلّمة انتقاص في التثنية، أو الجمع السالم في الحركة والتنوين عنها.[3]

وقد ذكر ابن السراج هذه العلة في (10) مواضع، موزعة على بعض الأبواب النحوية. وإليك أمثلة ذلك:

وقد علّل ابن السراج بهذه العلّة في طيّات كتابه، ومن الأمثلة عليها دخول لام التوكيد على خبر (إنّ) في القسم عوضاً عما ذهب منها، فقال: "فإنّ: توكيد الحديث، وهي موصلة للقسم لأنك لا تقول: والله زيد منطلق، فإن أدخلت (إنّ) اتصلت بالقسم فقلت: والله إنّ زيداً منطلق،

---

[1] سيبويه ج 1 ص 275.
[2] انظر: ابن السراج، ج1: ص 64 ، 79 ، 227. ج 2 : ص 6 ، 7 ، 44.
[3] انظر: ابن فارس، احمد (395هـ). الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها. ت: مصطفى الشوريمي. مؤسسة أ. بدران، بيروت 1963. ص179/ وانظر : اللبدي، معجم المصطلحات، ص163/ والزمخشري، جار الله ابي القاسم محمود بن عمر الخوارزمي (538هـ). المحاجاة بالمسائل النحوية. ت: بهيجة باقر الحسيني. مطبعة اسعد، بغداد 1973. ص116- 117/ والسحيمي، سلمان سالم رجا. الحذف والتعويض في اللهجات العربية من خلال معجم الصحاح للجواهري. مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة 1415هـ. ص7/ والحموز، عبد الفتاح. ظاهرة التعويض في العربية. دار عمار، الأردن- عمان 1987م. ص7.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وإذا خففت فهي كذلك، إلا أن لام التوكيد تلزمها عوضاً لما ذهب منها، فتقول: إن زيداً لقائمٌ، ولا بد من اللام إذا خففت كأنهم جعلوها عوضاً ولئلا تلتبس بالنفي"[1].

ومثل لها أيضاً ابن السراج بقوله : "قالوا: الله ليفعلنَّ، فالألف عوض من الواو؛ ألا ترى أنَّك لا تقول أو الله"[2].

ومما علّله أيضاً، تعويضهم بالهاء في الوقف عند حذفهم الألف من (ما)، يقول: "لأنك حذفت الألف من (ما) فيعوضون منها في الوقف الهاء، ويبينون الحركة"[3].

وعلة العوض من العلّل التي وردت في كتاب سيبويه[4]، ومما علل لها سيبويه أجازته الفصل بين كم ومعمولها، لأنّ كَمْ غير متمكنة في العمل؛ لأنّ كمْ لا يعمل فيها ما قبلها فعوض عن عدم التمكّن هذا بجواز تأخير معمولها، إذ يقول في تعليل ذلك: "ولكنها جازت في كَمْ جوازاً حسناً؛ لأنّه كأنه صار عوضاً من المتمكن في الكلام، لأنّها لا تكون إلا مبتدأة ولا تؤخّر فاعلةً ولا مفعولةً لا تقول: رأيت كم رجلاً، وإنّما تقول: كمْ رأيت رجلاً"[5] .

وعلل المبّرد في المقتضب أجازته الفصل بين كم ومعمولها، بقوله: "إلاّ أنّه يجوز لك في (كم) أن تفصل بينها وبين ما عملت فيه بالظّرف فتقول: كم لك غلاماً ؟ وكم عندك جاريةً؟ وإنّما جاز فيها؛ لأنّه جعل عوضاً لما منعته من التّمكن"[6].

---

[1] ابن السراج، ج1 ص 229 .
[2] نفسه، ج 1ص 432 .
[3] نفسه، ج2 ص 381.
[4] انظر : السديثي،دراسات، ص207. وانظر : الدرويش، العلة النحوية، ص142.
[5] سيبويه، ج 1ص291 .
[6] المقتضب، ج 3ص55 .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وجعلها الدينوري من العلّل التي تطرد على كلّام العرب، وشرحها التاج بـــن مكتـــوم بقوله: "وعلّة تعويض مثل تعويضهم الميم في (اللهُمَّ) من حرف النداء"[1].

فعلّة التعويض، هي أن يقع في الكلّمة نقص أو حذف، فيُعَوض عن هذا النقص بزيـــادة لتكون خلفاً عنها، ولا يحل المعوض محل المُعوضِ منه، أي نقص من جهة، وزيادة من جهـــة أخرى.

وقد أشار أحد الباحثين إلى أن هذه العلّة بعيدة عن الواقع التركيبي للغة، وتعتمد علـــى التكلّف، وهذا النّوع من العلّل، جعل الباحثين المعاصرين يثورون على مسألة التّعليل أصلاً.[2]

ونرى أن كلّام الباحث غير دقيق، لأن هذه العلّة استعملها النّحاة؛ ليدلوا علـــى مقـــدرة العرب في استخدام الألفاظ، وأنهم يبينون إمكانيتهم في اختيار الصيغ والمعاني، وتعويض شيء بآخر، فهي لا تعتمد على التكلّف، وليس فيها تعقيد.

فأبن السراج يعلّل بهذا المثال بعلّة العوض وهي تعويض حرف من حرف، وهناك أمثلة كثيرة وردتْ في هذا السفر الكبير.[3]

15. علّة مخالفة

مصطلح المخالفة مما استعمله ابن السراج في مقام التعليل، وقد ورد هذا المصطلح عند سابقيه، وورد أيضاً عند لاحقيه، وهو مصطلح استخدمه النّحاة ليدلوا على خلافٍ في حكـــمٍ، أو رأي، أو قضيه، وهذا الخلاف ناتج عن الفروقات ما بين الحكمين أو المسالتين.

---

[1] الدينوري، ثمار الصناعة، ص12. والسيوطي، الاقتراح، ص72.
[2] انظر: الحلواني أصول النحو، ص116.
[3] انظر: ابن السراج، ج1: ص 229، 317-318، 340-341، 373-374، 431-432، ج2: ص 113-114، 140-141، 216-217.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وقد استعمل ابن السراج هذه العلة في (11) موضعاً، موزعة في بعض أبواب كتاب الأصول. وإليك أمثلةً ذلك:

ذكر ابن السرّاج علة المخالفة بين نائب الفاعل وبين المفعول به؛ لئلا يلتبس المفعول بالفاعل فإذا كان الاسم مبنيا على فعل بني للمفعول، ولم يذكر من فَعَلَ به فهو رفع، وذلك قولك: (ضُرِبَ بَكرٌ) (وأخْرِجَ خالدٌ) (واستُخرِجتُ الدراهمُ) فبني الفعل للمفعول على (فُعِلَ) نحو (ضُرِبَ) وأُفعِلَ نحو: (أُكرِمَ) وتُفْعَل ونحو (تُضْرَبُ) [1]

وقد علّل ابن السراج بهذه العلّة أيضاً مخالفة لفظ الفعل لفظ المصدر، بقوله: "وتقول: كيف أنت إذا نحى نحوك، ونحوك على ما فسرنا، فإن قلت: نحى قصدك، فالاختيار عند قوم من النّحويين النصب؛ لمخالفة لفظ الفعل لفظ المصدر، والمصادر والظروف من الزمان والمكان لا يجعل شيء منها مرفوعاً في هذا الباب، حتى يقدر فيه أنه إذا كان الفاعل معه أنه مفعول صحيح فحينئذٍ يجوز أن يقام مقام الفاعل إذا لم تذكر الفاعل"[2].

وظهرت هذه العلّة أيضاً في قوله: "فإن أدخلت الواو والفاء في (مَنْ) فقلت: فَمَنْ أو مَنُونْ لم يكن فيما بعده إلا الرفع، ويقول القائل: رأيت زيداً، فتقول: المَنيَّ، فإن قال: رأيت زيداً وعمراً، قلت: المَنين، وإن ذكر ثلاثة، قلت: المَنِينَّ، تحمل الكلّام على ما حمل عليه المتكلّم، كأنك قلت: القرشيَّ أم الثّقفيَّ، نصب، وإن شاء رفع على (هو) كما قال صالح، في جواب كيف أنتَ؟ وما أيّ، فهي مخالفة (لِمَنْ) لأنها معرفة، فإذا استفهمت بها عن نكرة قلت: إذا قال: رأيتُ رجلاً أياً، فإن قال: رجلينِ، قلت: أيَّين، وللجميع: أيِّينَ، فإن ألحقت (يا فتى) فهي على حالها، وإذا قلت: رأيتُ امرأةً، قلت: أيةً يا فتى، وللإثنتين: أيَّتين يا فتى، وللجماعة أيَّاتٍ يا فتى، وإن

[1] انظر: ابن السراج ، ج 1ص76- 77
[2] نفسه، ج1ص80- 81

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- Yarmouk University

تكلّم بجميع ما ذكرنا ومجروراً جررت وإن رفع رفعت، فإن قال: رأيت عبد الله، فإن الكلّام من عبد الله، وأي عبد الله ليس مع (أيّ) في المعرفة إلا الرفع، فأيٌّ ومَنْ، يتفقان في أشياء ويختلفان"[1].

واستعمل لفظ الخلاف نحوياً فيما يلي:[2]

- ❖ بمعنى المخالفة في الرأي، فيقال مثلا: وقع خلاف في هذه المسالة بين هذا المذهب وذاك، أي: وقع تضاد في الرأي بينهما في مسالة واحدة.
- ❖ يأتي بمعنى الاستثناء في الحكم أو المغايرة له، فيقال له مثلاً في معمول اسم الفعل: درآك زيدا، ولا يقال: زيداً درآك، بخلاف الفعل، إذ يجوز أن يقال فيه: زيداً أدرك.
- ❖ بمعنى المعارضة الفردية لحكم عام، كما في قولهم: لا يلي (كان) وأخواتها معمولات أخبارها، وهذا عند جمهور البصريين خلافاً لابن السراج والفارسي وابن عصفور.

فعلّة المخالفة، هي علّة تهدف إلى شرح حكم معين أو قضية ما، وبيان الخلاف فيهما، سواء كان خلافاً في الرأي أم المغايرة في الحكم، أم المعارضة الفردية لحكم ما.

واستخدم ابن هشام هذه العلّة لتفسير جريان (لكن) مجرى (بل)، لأن ما بعدها مخالف لما قبلها، ولذلك لا بدّ أن يتقدمها كلّامٌ مُنَاقِض لما بعدها، نحو(مَا هَذَا سَاكِناً لَكِنَّه متحرك)، أو

---

[1] ابن السراج، ج 2 ص 395- 396 .
[2] انظر : اللبدي، معجم المصطلحات، ص 136

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ضدّ له، نحو(ما هذا أبْيَضَ لَكنَّه أسود)، فنلاحظ أن ما بعد (لكن) مثلاً مخالفاً لما قبلها، ولهذا جرى مجرى (بل).[1]

وهناك أمثلة كثيرة على هذه العلّة في ثنايا كتابه.[2]

16. علّة التنبيه

استعمل ابن السراج مصطلح التنبيه في مقام التعليل، وقد ورد هذا المصطلح عند النحاة ممن سبق ابن السراج أو لحقه، وهي علّة تنبه القارئ لحكم ما، أو لقضية معينة، لجذب انتباهه إليها، وأكثر مجيء هذه العلّة (بالها) التي هي للتنبيه، فعلّة التنبيه هي: "الدلالة عما غفل عنه المخاطب، وفي الاصطلاح، ما يفهم من مجمل بأدنى تأمل إعلاماً بما في ضمير المتكلّم للمخاطب، وقيل التنبيه قاعدة تعرف بها الأبحاث الآتية بجملة"[3].

وقد ذكر ابن السراج هذه العلة في (8) مواضع، موزعة على بعض الأبواب النحوية. وإليك أمثلة لذلك:

وعلّل ابن السراج بهذه العلّة، قول بعض العرب: هلمي، فجعلوا الهاء للتنبيه، قال: "وحكي أن ناساً من العرب يقولون: هلمي، وهلما، وهلموا، فهؤلاء جعلوه فعلا والهاء للتنبيه، ولا يجوز أن تقدم مفعولات هذه الأسماء؛ من أجل أن ما لا يتصرف لا يتصرف عمله، فأما قول الله تعالى: ﴿ كِتَٰبَ ٱللَّهِ عَلَيۡكُمۡۚ ﴾{ النساء:٢٤}، فليس هو على قوله: عليكم كتاب الله، ولكنه مصدر محمول على ما قبله، لأنه لما قال: ﴿حُرِّمَتۡ عَلَيۡكُمۡ أُمَّهَٰتُكُمۡ ﴾{ النساء:٢٣}،

---

[1] انظر: ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله أنصاري. معنى اللبيب عن كتب الأعاريب، ت: محمد محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت2003م. ص 320 .

[2] انظر: ابن السراج، 1: 101 ، 1: 160 ، 1، 184 / 2: 229 ، 2 : 153 ، 154 ، 2 : 14

[3] الجرجاني، التعريفات، ، ج 1 ص 93 .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library- YarmoukUniversity

فأعلمهم: أن هذا مكتوب مفروض، فكان بدلاً من قول: كتاب الله ذلك ، فنصب (كتاب الله) وجعل عليكم تبيينيا"[1].

وعلّل أيضاً ابن السراج، أن (هَلُمَ) جاءت الهاء في بدايتها للتنبيه،يقول: "(وهَلُمَ) إنما هي لُمَ، أي أقرب وها للتنبيه، إلا أن الألف حذفت فيها لكثرة الاستعمال وأنهما جعلا شيئاً واحداً، فأما أهل الحجاز فيقولون للواحد والاثنين والمرأة وللجماعة من الرجال والنساء: هلم على لفظ واحد كما يفعلون ذلك في الأشياء التي هي أسماء للفعل وليس بفعل قال الله عز وجل: ﴿وَٱلْقَآئِلِينَ لِإِخْوَٰنِهِمْ هَلُمَّ إِلَيْنَا﴾{ الأحزاب: 18}، واستجازوا ذلك لإخراجهم إياها عن مجرى الأفعال، حيث وصلوها بحرف التنبيه كما أخرجوا خمسة عشر من الإعراب"[2].

وعلّل كذلك أن (هذا) لا يجوز إن يتقدم عليها معمولها، لأن العامل هنا دل على التنبيه وليس بفعل ظاهر، قال: " إذا قلت: (هذا زيدٌ منطلقاً)، لا يجوز أن تقدم (منطلقاً) على (هذا)، لأن العامل هنا دلَّ على ما دلَّ عليه (هذا)، وهو التنبيه، وليس بفعلٍ ظاهر، ومن ذلك: (هُو عبد الله حقاً)، لا يجوز أن تقدم (حقاً) على (هُوَ)؛ لأن العامل هو المعني، وإنما نصبت (حقاً)، لأنك لما قلت: هُو عبد الله، دلَّكَ على (أحقَ)"[3].

وقد وردت هذه العلّة في كتب النّحاة، وممن علّل بها ابن الوراق في كتابه (علّل النّحو)، فأشار إلى أن دخول (الهاء) على (أي)، في المنادى المعرف،علته للتنبيه، فقال: " أن ما فيه

---

[1] ابن السراج، ج 1 ص 142 .
[2] نفسه، ج 1 ص 146 .
[3] نفسه، ج 2 ص 246 .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الألف واللام هو المنادى في المعنى، فلما لم يصح دخول (يا) عليه، لما ذكرناه، أدخلوا على (أي) ها للتنبيه"[1].

وعلّل بهذه العلّة ابن السراج، وأورد عليها أمثلة في ثنايا كتابه.[2]

17. علّة التحقيق

علّة التحقيق هي علّة تجعل الحكم صادقاً رصيناً "والمراد من التحقيق نحوياً تأكيد المعنى وتثبيته"[3]. فالتحقيق هدفه إزالة الشك عن الحكم أو القضية، وجعلّة مؤكداً صادقاً رصيناً بعيداً عن المبهم.

استخدم ابن السراج هذه العلّة، وبين أنها تخرج الكلّام من الظن والشك إلى التأكيد والصدق، وعلّل في (8) مواضع، موزعة على أبواب النحوية متفرقة. وإليك أمثلة ذلك:

علّل ابن السراج بهذه العلّة، بقوله: "وكذلك إذا استفهمت- أي بحروف الاستفهام، وأما- وما- إنما تستخبر خبراً قد قيل، أو ظن، كأن قائلا قال: عمرو قائم، فأردت أن تحقق ذلك فقلت: أعمرو قائم، وقع في نفسك أن ذلك يجوز، وأن يكون وأن لا يكون، فاستخبرت مما وقع في نفسك بمنزلة ما سمعته أذنك فحينئذ تقول: أعمرو قائم أم لا؟ لأنك لا تستفهم عن شيء إلا وهو يجوز أن يكون عندك موجبة أو منفية واقعاً، ولام الابتداء تدخل لتأكيد الخبر وتحقيقه، فإذا قلت: لعمرو منطلق، أغنت اللام بتأكيدها عن إعادتك الكلّام، فلذلك احتيج إلى جميع حروف المعاني لما في ذلك من الاختصار، ألا ترى أن الواو العاطفة في قولك: قام زيد وعمرو، لولاها

---

[1] ابن الوراق، علل النحو، ، ص 346 .
[2] انظر: ابن السراج، ج1: 142، 218، 354، ج2: 41، 127.
[3] الحنيطي، خلدون جميل. التعليل النحوي عند ابن الوراق بين الرواية الحية والبرهان الجدلي. رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك2003م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

لاحتُجتَ إلى أن تقول: قام زيد، قام عمرو، وكذلك جميع الحروف، ويوصل بلام القسم فيقال: والله لزيد خير منك، لأنك لا تقسم إلا مع تحقيق الخبر"[1].

وعلّل أيضاً تحقيق أحدى الهمزتين عند التقائهما، وهو ما كان في كلّمتين منفصلتين، قال: "اعلم: أن الهمزتين إذا التقتا وكلّ واحدة منهما في كلّمة، فإن أهل التحقيق يخففون إحداهما ويستثقلون تحقيقهما، كما يستثقل أهل الحجاز تحقيق الواحدة، وليس من كلّام العرب أن تلتقي همزتان محققتان، إلا إذا كانتا عيناً مضاعفة في الأصل، نحو: سَمَائَينِ، ومن كلّامهم تحقق الآخرة، وهو قول أبي عمرو، وذلك قول الله عز وجل: ﴿ فَقَدْ جَآءَ أَشْرَاطُهَآ ﴾[محمد:١٨]، ﴿يَٰزَكَرِيَّآ إِنَّا﴾[مريم:٧]، ومنهم من يحقق الأول ويخفف الآخرة، وكان الخليل يستحب هذا ويقول: لأني رأيتهم يبدلون الثانية في كلّمة واحدة كآدم، وأخذ به أبو عمرو في قوله: ﴿يَٰوَيْلَتَىٰٓ ءَأَلِدُ وَأَنَا۠ عَجُوزٌ ﴾[هود:٧٢]. فحقق الأولى، وقال سيبويه: وكلّ عربي والزنة واحدة محققة ومخففة"[2].

ووردت هذه العلّة أيضاً عند ابن جني في (اللمع)، قال: "ومعنى (لا): التحقيق للأول، والنفي للثاني، تقول: قام زيد لا عمرو"[3]. ووردت أيضاً في كتاب علّل النّحو لابن الوراق، أن (إن) زيدت على (ما) النافية، لأنها تفيد تحقيقاً للنفي، إذ إنها استخدمت للنفي فكان في ذكرها مؤكد لمعنى (ما) يقول: "وفي ذلك أيضاً تحقيق للنفي، إذ كان أصل النفي بـ(ما)، و(إن) قد استعملت للنفي، فصار إدخالها عليها مؤكداً لمعناها"[4].

---

[1] ابن السراج ، 1: 61- 62.
[2] نفسه، 2: 404.
[3] ابن جني، اللمع، ج 1ص 93.
[4] ابن الوراق، علل النحو ، ج 1 ص 452 .

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وعلّل كذلك في أماكن أخرى مستخدماً هذه العلّة[1].

18. علّة التوهم

مصطلح التوهم مما استعمله ابن السراج في مقام التعليل، ومن قبل يرد هذا المصطلح عند سيبويه[2]. ويرد أيضاً عند غير واحد من النحاة بصريين وكوفيين، هي علّة تدلنا على توهم الناظم، شاعراً وناثراً، بأنه توهم حكماً معيناً لقضية ما، والمقصود حكم آخر ولكنه غَلطَ وتَوهم.

والتوهم "إدراك المعنى الجزئي المتعلق بالمحسوسات"[3]، وبصيغة أخرى "حال نفسية تلم بالشاعر، أو الناثر في لحظات الإبداع، حين يستغرق فيما هو فيه، وحينئذٍ تسيطر عليه قوالب اللغة، وأعرافها التركيبية التي يختزنها في ذهنه، فيتوهم أنه استعمل تركيبا ما، ويكون قد استعمل غيره، فيبني ما يليه من التركيب على ما توهمه لا على ما استعمله"[4].

وقد استعمل ابن السراج هذه العلة في (8) مواضع، موزعة في طيات كتابه الأصول. وإليك أمثلة على ذلك:

ومما علل له ابن السراج بهذه العلّة قوله: "وقالوا: من قال يا هناهُ ويا هناهِ بالرفع والجرّ، من رفع توهم أنه طرف للاسم، ويكسر لأنه جاء بعد الألف"[5].

وظهرت أيضاً هذه العلّة في قوله: " (فجعلتُ) هذه إذا كانت بمعنى (علمتُ)، تعدت إلى واحد مثل (رأيتُ)، إذا كانت من رؤية العين، وإذا كانت (جعلتُ) ليست بمعنى (علمتُ)، وإنما تكلّم بها عن توهمٍ، أو رأيٍ، أو قولٍ، كقول القائل: جَعلتُ حسني قبيحاً، وجعلتُ البصرةَ بغدادَ،

---

[1] انظر: ابن السراج، ج 1 ص 94، 229، 435، ج2: 184، 186، 405.
[2] انظر: العبيدي التعليل اللغوي، 290 .
[3] الجرجاني، التعريفات، ج 1 ص 98.
[4] الحلواني، أصول النحو، 118-119.
[5] ابن السراج، ج 1 ص 374.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وجعلتُ الحلالَ حراماً، فإذا لم ترد فجعلت العلاج والعمل في التعدي بمنزلة (رأيتُ) إذا أُردت بها رؤية القلب، ولم ترد رؤية العين"[1].

وقد علّل سيبويه بهذه العلّة في (باب ما تلحقه الهاء في الوقف لتحرك آخر الحرف)، فقال: "وزعم أبو الخطّاب أنَّ ناساً من العرب يقولون: ادْعِهْ من دَعَوْتُ، فيكسرون العين، كأنها لمّا كانت في موضع الجزم توهموا أنها ساكنة إذ كانت آخرَ شيء في الكلّمة في موضع الجزم، فكسروا حيث كانت الدال ساكنة، لأنَّه لا يَلتقي ساكنان، كما قالوا: رُدِّ يا فتى. وهذه لغةٌ رديئة، وإنما هو غلطٌ، كما قال زهير:

بدا ليَ أنّي لَستُ مُدْرِكَ ما مضى ولا سابِقٍ شيئاً إذا كان جائيَا"[2]

فالشاهد هنا جرّ (سابِقٍ)، خطأ؛ وهو معطوف على(مُدْرِكَ) بتوهم دخول الباء الزائدة عليه.

وأشار أحد الباحثين إلى أن هذه العلّة، تفسر كيفية مجيء هذا النطق بما نراه يحدث في حياتنا اليومية "وهو التّعليل لبعض الأخطاء التي تحدث لعدد من النطوق نتيجة للخطأ البشري، وهي تعليلات لم تقم لتبرير نظري مسبق، أو الاتساق مع نظرية نحوية، بالتفسير كيفية مجيء هذا النطق بما نراه يحدث في حياتنا اليومية "[3].

---

[1] ابن السراج، ج 2 ص 52.
[2] سيبويه ج 4 ص 160
[3] شمس الدين، التعليل اللغوي، 125.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

فعلّة التوهم، علّة تلم بالناظم شاعراً أو ناثراً لحظة الإبداع، نتيجة للخطأ البشري، وانشغال الناظم بقوالب اللغة التركيبية، فتخرجه عن الصواب للغلط ببعض هذه التراكيب، لتُوهِمَّهُ أنها صحيحة.

وهناك أمثلة أخرى لهذه العلّة، وردت في طيّات كتاب ابن السراج[1].

19. علّة الاختصار

علة الاختصار مما استعمله ابن السراج في مقام التعليل، فقد ظهرت هذه العلة عند القدماء والمتأخرين، وهي علّة استخدمها النّحاة بقصد الإبانة والإيجاز، ومضمونها أنها شكلٌ من أشكال التخفيف، بحذف بعض الحروف أو الكلّمات، وعلّة الاختصار تتفق وميول العرب إلى الإيجاز. وقد استعمل ابن السراج هذه العلة في (7) مواضع، موزعة على بعض الأبواب النحوية. وإليك ذلك:

ومما علّله ابن السراج بهذه العلّة ومثّل لها بقوله: "ولام الابتداء تدخل لتأكيد الخبر وتحقيقه، فإذا قلت: لعمرو منطلق، أغنت اللام بتأكيدها عن إعادتك الكلام، فلذلك احتيج إلى جميع حروف المعاني لما في ذلك من الاختصار"[2]

أن العرب أقامت أسماء ليست بأزمنة مقام الأزمنة اختصاراً، فقال: "واعلم: أنَّ العرب قد أقامت أسماء ليست بأزمنة مقام الأزمنة اتساعاً واختصاراً"[3].

---

[1] انظر: ابن السراج، ج1: 435/ج2: 62، 73، 125، 144، 196.
[2] نفسه، ج1ص61
[3] نفسه، ج1 ص 193.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعلّل أيضاً أن (أفْعُلُ) لا يثنى ولا يجمع، لأن التثنية والجمع تلحق الأسماء التي تنفرد بالمعاني، وإنما فعلت العرب هذا اختصاراً، قال: "والذي أقوله في ذا: أن (أفْعُلُ) في المعنى لم يثن، ولم يجمع، لأنّ التثنيةَ والجمعَ إنما تلحق الأسماء التي تنفرد بالمعاني، و (أفْعُلُ) اسم مركب يدل على فعلٍ وغيرِه، فلم يجز تثنيته وجمعه، كما لم يجز تثنية الفعل ولا جمعه لما كان مركباً يدل على معنى وزمان، وإنما فعلت العرب هذا اختصاراً للكلّام وإيجازاً، واستغناءً بقليل اللفظ الدال على كثير من المعاني"[1].

وكذلك علّل أن جواب (ما)، يكون مباشراً دون إعادة ذكر أجزاء السؤال، وذلك اختصاراً، قال: "وأمّا (ما) فيسأل بها عن الأجناس والنعوت، تقول: ما هذا الشيء؟ فيقال: إنسانٌ، أو حمارٌ، أو ذهَبٌ، أو فِضَّةٌ، ففيها من الاختصار مثل ما كان في (مَنْ)، وتسأل بها عن الصفات، فتقول: ما زيدٌ؟ فيقال: الطويلُ، والقصيرُ، وما أشبه ذلك، ولا يكون جوابها (زيدٌ)، ولا (عمروٌ)، فإن جُعِلتْ الصفة في موضع الموصوف على العموم جاز أن تقع على مَن يعقلُ"[2].

وتحدث عن هذه العلّة كثيرٌ من العلماء لما لها من أهميّة في اللغة، حيث أشار الرضي(688هـ) في (شرح الشافية) إلى أن العرب أرادت من التصغير الاختصار، فقال: "واعلم أنهم قصدوا بالتصغير الاختصار، إذ قولهم: رُجَيل، أخفُّ من قولهم: رجلٌ صغير"[3].

وذكرت هذه العلّة في كتاب ثمار الصناعة، فقال: "وعلّة اختصار: مثل باب الترخيم وحذف النون من مضارع (كَانَ) المجزوم"[4].

---

[1] ابن السراج ، ج2 ص 7 .
[2] نفسه ، ج2 ص 135.
[3] الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي. شرح الرضي على الكافية. ت: يوسف حسن عمر. جامعة بنغازي، ليبيا 1978م. ج1ص92
[4] الدينوري، ثمار الصناعة، ص 13. و الفاسي، فيض نشر الانشراح، ج2 ص 864. والسيوطي، الاقتراح للسيوطي، ص 72.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وعلل بهذه العلةُ ابن الوراق في كتابه (علل النحو) في استخدام (أي) في بـاب الجـزاء، محتكماً إلى هذه العلـةُ، فقال: "الفائدة في استعمال (أي) في باب الجزاء... أنها استُعمِلت لمعنـى الاختصار، وذلك أنّك إذا قلت: أي يأتي أكرمه، ناب (أي) عن قولك: إنْ يأتني بعـض القـوم أكرمه، فلما كانت اختصار لفظ من (إنْ)، تضمنها معنى الإضافة، ولم يكن بدٌّ- أي: للقوم- من ذكر المضاف والمضاف إليه، استُعمِلت في باب الجزاء لِمَا ذكرناه من الاختصار"[1].

وهناك أمثلة أخرى، مثل لها ابن السراج بهذه العلّة.[2]

20. علّة الضرورة الشعرية

استعمل ابن السراج الضرورة الشعرية في مقام التعليل، وقد ورد هذا المـصطلح عنـد النحاة ممن سبق ابن السراج أو لحقه، وهي من العلّل التي وردت في كتاب سيبويه[3].

وهي " أن يُضطرَّ الوزنُ إلى حذفٍ أو زيادةٍ، أو تقديمٍ، أو تأخيرٍ في غيـرِ موضـعِه، وإبدالِ حرفٍ أو تغييرِ إعرابٍ عَنْ وجهِهِ علَى التأويلِ، أو تأنيثِ مُذكرٍ علَى التأويـلِ"[4]، وقـد جعل ابن السراج لذلك أصول، فليس للشاعر أن يقوم بذلك دون مسوغ، فقال: "وليسَ للشاعرِ أنْ يحذفَ ما اتفقَ لَهُ، ولا أنْ يزيدَ ما شَاءَ، بَلْ لذلكَ أُصولٌ يَعملُ عليها "[5]، ثم بعد ذلك حدد هـذهِ الأصول، فجعلها قسمين: قسم حسن يقاس عليه، وقسم شاذ، قال: "فمنها ما يحسنُ أَنْ يُـستعملَ، ويُقاسَ عَليهِ، ومنها ما جاءَ كالشاذِّ ولكنَّ الشاعرَ إذَا فَعَلَ ذلكَ، فلا بُدَّ مِنْ أَنْ يكونَ قَدْ ضـارعَ شيئاً بِشيءٍ"[6].

---

[1] ابن الوراق، علل النحو، ، ج 1 ص 437.
[2] انظر: ابن السراج، ج2: ص 45، 46، 76 ، 140.
[3] انظر: سيبويه، ج1ص26
[4] ابن السراج، ج 3 ص 435
[5] نفسه، ج 3 ص 435
[6] نفسه، ج 3 ص 435

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

فابن السراج أفرد باباً من أبواب كتابه سماه (ضرورةِ الشّاعرِ) ذكر فيه كلّ ما يخص الشاعر من هذه العلّة، لأنها علّةٌ خاصةٌ بالشعر والشعراء، ولا تقع في النثر. وهي "ما وقع في الشعر مما لا يقع في النثر سواء كان للشاعر عنه مندوحة أو لا "[1].

وقد ذكر ابن السراج هذه العلة في (7) مواضع، موزعة على الأبواب النحوية. وإليك أمثلة ذلك:

ومما علّل له ابن السراج بهذه العلّة، أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة، يقول: "أن يكون المبتدأ نكرة والخبر معرفة، وهذا قلب ما وضع عليه الكلّام، وإنما جاء مع الأشياء التي تدخل على المبتدأ والخبر، فتعمل لضرورة الشاعر، نحو قوله:

كأنَّ سُلافةً مِنْ بَيْتِ رَأْسٍ يَكُونُ مِزاجَهَا عَسلٌ ومَاءُ[2]

فجعل اسم (كان) عسل وهو نكرة، وجعل مزاجها الخبر وهو معرفة بالإضافة إلى الضمير ومع ذلك، فإنما حسّن هذا، عند قائله، أنَّ عسلاً وماءً نوعان، وليسا كسائر النكرات التي تنفصل بالخلقة والعدد نحو: تمرة وجوزة، والضمير الذي في (مِزاجَهَا) راجع إلى نكرة، وهو قوله: سُلافةً، فهو مثل قولك: خمرة ممزوجة بماء "[3].

وعلّل أيضاً ترخيم الشعراء في غير النداء لعلّة الضرورة، فقال: " واعلم: أن الشعراء يرخمون في غير النداء اضطراراً، فمن ذلك قول الأسود ابن يعفر:

أوْدَى ابنُ جَلْهَمَ عَبَّادٌ بِصِرْمَتِه إنَّ ابْنَ جَلْهَمَ أمسى حَيَّةَ الوادي

---

[1] الجرجاني، التعريفات، ص180

[2] ينسب هذا البيت لحسان بن ثابت، انظر : لسيبويه ج1 ص49، وانظر : ابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري(ت 213 هـ). السيرة النبوية ، ت: طه عبد الرؤوف سعد. دار الجيل، بيروت 1411هـ. ج5 ص86/ وانظر : المقتضب ج4 ص92.

[3] ابن السراج 1: 67

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

أراد: جُلهمه والعربَ يسمونَ الرّجل جُلهمة والمرأة جُلهم "[1].

وعلّل كذلك أن الشعراء يجعلون المنفصل مكان المتصل للضرورة، فيقول: "ولو قلت: عليك إياه كان جائزاً، لأنه ليس بفعل، والشاعر إن اضطر جعل المنفصل موضع المتصل، قال حميد الأرقط:[2]

إليكَ حتَّى بَلَغَتْ إيَّاكَا

يريد: حتى بلغتك، فإن ذكرت الفعل الذي يتعدى إلى مفعولين، فحق هذا الباب إذا جئت بالمتصل أن تبتدئ بالأقرب قبل الأبعد، وأعني بالأقرب المتكلّم قبل المخاطب، والمخاطب قبل الغائب "[3].

وقد وردت هذه العلّة عند سيبويه كذلك، في باب (ما يحتمل الشاعر)، فالشاعر يمكن أن يخالف المألوف الشائع من الصيغ والأساليب، ولكن هذه المخالفة تكون ضمن أسس وقواعد، فالشاعر إذا ألجأته الضرورة إلى استعمال ما؛ فلا بدَّ مِنْ أن يكون لهذا الاستعمال وجهة في العربية حمل الشاعر كلّامه عليه، يقول: "أعلم أنه يجوز في الشعر ما لا يجوز في الكلّام"[4].

---

[1] ابن السراج، ج 1 ص 366

[2] صدر البيت، هو(أنتك عير تحمل الأراكا)، انظر : لسيبويه ج2 ص362. وانظر : ابن جني، اللمع في العربية، ج1 ص103، وانظر : العُكبري، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين(616هـ). ديوان المتنبي، ت: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي. دار المعرفة، بيروت 1978م. ج3 ص221.

[3] ابن السراج 2 : 120

[4] سيبويه، ج 1ص 26

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد أبيح للشعراء أن يخالفوا القاعدة النّحوية في أبواب محددة منها: الممنوع من الصرف؛ فقد "ذهب الكوفيون والأخفش، والفارسي، وأبو القاسم بن بَرهان إلى جواز منع الصرف للضرورة في الشعر"[1].

21. علّة القرب أو المجاورة

علّة القرب أو المجاورة من العلل التي استعملها ابن السراج، وهي علّة اهتم بها النّحاة كثيرا: فالمجاورة علّة أثبتها البصريون والكوفيون، لتوجيه بعض الأنماط اللغوية التي لا يمكن ردها إلى علّة الإعراب[2]. وهذه العلّة "تجعل الشيء يجري على شيء آخر لمجاورته إياه، حتى وإن كان ذلك خارجاً على القياس"[3]. وقد وردت عند ابن السراج في (7) مواضع، وفيما يلي بيان ذلك:

ومما علّل له ابن السراج بهذه العلّة، قوله: " واعلم: أنك إذا قلت: سِيرَ بزيدٍ سَيراً، فالوجه النصب في (سِيرَ) لأنك لم تفد بقولك (سَيراً) شيئا لم يكن في (سِيرَ) أكثر من التوكيد، فإن وصفته فقلت: شديداً أو هيناً، فالوجه الرفع لأنك لما نعته قربته من الأسماء، وحدثت فيه فائدة لم تكن في (سِيرَ) والظروف بهذه المنزلة"[4]. فأبن السراج يبين أن التوكيد إذا وصف فالواجب فيه الرفع، لأننا لما نعتناه قربناه من الأسماء، إذن رُفِعَ، مع أن الواجب له النصب؛ لعلّة قربه من الأسماء.

وعلّل أيضاً أنَّ العرب جعلت (أقلَّ) اسماً وقد أجروه مجرى (قَلَّ)، فلا تدخل عليه العوامل، ووضعوه موضع (مَا) لقربه من المنفي، فقال: "اعلم: أنَّ قَلَّ: فعلُ ماضٍ، وأقلَّ: اسمٌ،

---

[1] الزَبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي(ت 802 هـ). كتاب ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، ت: طارق الجنابي. عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت 1987م. ص 59.
[2] انظر: عبابنه، يحيى. التعليل النحوي عند البصريين، ص 96.
[3] العوادي، العلل النحوية، ص 283- 284.
[4] ابن السراج، ج1 ص 80.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

إلّا أنَّ أقلَّ رجلٍ، قد أُجروه مجرى قَلَّ رجلٌ، فلا تدخل عليه العوامل، وقد وضعته العرب موضع (مَا) لأنّه أقرب شيءٍ إلى المنفى القليل، كما أن أبعد شيءٌ منه الكثير، وجَعلتَ (أقلُّ) مبتدأةً صدراً إذا جُعِلتْ تنوبُ عن النفي، كما أن النفيَ صدرٌ، فلا يبنونَ أقلَّ على شيءٍ، فتقول: أقلَّ رجلٍ يقول ذاك، ولا تقولُ: لَيتَ أقلَّ رجلٍ يقول ذاك، ولا لعل ولا إنَّ، إلا أن تُضمرَ في (إنَّ)، وتُرفع أقلُّ بالابتداءِ"[1].

وعلّل كذلك أن العرب يخففون الهمزتين إذا التقتا؛ وذلك لأن الألف أقربُ إلى الهمزة، فقال معلّلاً ذلك: " فإذا وقعت الهمزة بين ألفينِ خَفَّفوا، وذلك قولهم: كِساءَانِ، ورأيتُ كِساءَينِ، كما يُخفِّفون إذا التقت الهمزتان، لأنَّ الألف أقربُ الحروف إلى الهمزة، ولا يُبدِلون ياء؛ لأنَّ الألف الآخرة ، تَسقطُ ويَجري الاسمُ في الكلّامِ"[2].

وهناك أمثلة أخرى على هذه العلّة في كتابه الأصول[3].

22. علّة الثّقل

مصطلح الثقل مما استعمله ابن السراج في مقام التعليل، وقد ورد هذا المصطلح عند النحاة ممن سبق ابن السراج أو لحقه، وهي من العلّل التي يكثرُ دورانها في كتاب سيبويه، فالعرب عندما يستثقلون عبارةً، أو تركيباً، أو حركةً وخصوصاً ما كثر دورانهُ في كلّامهم، فإنهم يميلونَ إلى ما هو أخفُّ عليهم، فرارا من الثّقل.

---

[1] ابن السراج، ج2 ص 168 – 169.
[2] نفسه، ج2 ص 403.
[3] انظر: نفسه ، ج1: ص 199 ، 341. ج2: ص 120.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وقد أشار ابن السراج إلى هذه العلةُ في (6) مواضع، موزعةً على الأبـواب النحويـةً.

وإليك أمثلة ذلك:

يرى ابن السراج أنّ علّة الثّقل هامة؛ لأن العرب تراعيها كثيراً في كلّامها، فيفرون من الثّقل إلى الاستخفاف. ومما علّله بها، حديثه عن قُبح مجيء الفعل بعد (إن) المخففة إذا حـذفت الهاء وأنت تريدها، قال: " واعلم: أنه قبيح أن يلي (إن) المخففة الفعل إذا حذفت الهـاء وأنـت تريدها، كأنهم كرهوا أن يجمعوا على الحرف الحذف، وأن يليه ما لم يكن يليه، وهو مثقل، قبيح أن تقول: قد عرفت أن يقوم زيد: حتى تفصل بين أن والفعل بشيء يكون عوضاً من الاسم نحو: لا، وقد، والسين"[1].

وعلّل أيضا حذفهم الهاء في صله الذي استثقالاً، فقال: " إذا قلت: (ضربتُ زيداً)، كيف تخبر عن زيدٍ؟ قلت: (الذي ضربتهُ زيدٌ) فَجَعلتَ موضع (زيدٍ) الهاء، وهي مفعولةٌ كما كان (زيدٌ وهو الذي) و (الذي هو زيدٌ) فإن جعلته صفةً قلت: (رجلٌ ضربتهُ زيدٌ)، إلا أنّ حذف الهاء في صلة (الذي) حَسَنٌ؛ لأنهم استثقلوا اجتماع ثلاثة أشياء في الصلة (فِعلٌ وفاعلٌ ومفعولٌ) فـصرن مع (الذي) أربعة أشياء تقوم مقامَ اسمٍ واحدٍ، فيحذفون الهاء لطول الاسم"[2].

وأشار ابن مالك إلى أن علّة الثّقل، تنتج عن توالي الأمثال، سواء أكان فـي الحركـات المتشابهة أم في الحروف المتقاربة في المخرج، وربما يكون في عدم تواؤم بـين الأصـوات، وأكثر ما يـستثقلون من عبارات، أو ألفاظ ما يكثر دورانها في كلّامهم.[3] وعلّة الثّقل هـي أن

---

[1] ابن السراج ، ج1 ص239.
[2] نفسه ، ج2 ص270- 271.
[3] انظر: شعبان أصول النحو، ص232.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

يستثقلوا عبارةً، أو كلمةً، أو حرفاً، أو حركةً.[1] فيميلون إلى اختيار الأخف ما لم يكن هناك إخلال بالكلام.[2]

والتّعليل بهذه العلّة " يؤسس على مسلمة مفادها: أن الإنسان يسلك في نطقه أيسر السبل واقلها جهداً، ولهذا فإن النطوق تتغير تبعاً لذلك من الثّقل إلى الخفة"[3]. فالقصد من هذه العلّة، كالقصد من علّة التخفيف؛ لأن مؤداهما واحد، وهو الفرار من الثّقل إلى الخفة في الكلام؛ وترى خديجة الحديثي أن "هذه العلّة هي من حيث النتيجة عين علّة التخفيف أو الاستخفاف"[4].

وهناك مواضع أخرى علّل لها ابن السراج بهذه العلّة،[5] ليشير إلى أن العرب تميل إلى التخفيف، فِراراً من الاستثقال.

23. علّة التسوية

مصطلح التسوية مما استعمله ابن السراج في مقام التعليل، ومن قبل يرد هذا المصطلح عند سيبويه. ومن بعد يرد أيضاً عند غير واحد من النحاة بصريين وكوفيين، وخلاصة مفهومها أنها تهدف إلى تساوي أو تماثل حكمين مع بعضهما البعض، وذلك بإجراء التسوية مجرى الاستفهام. وقد استعمل ابن السراج هذه العلة في (6) مواضع، وفيما يلي بيان ذلك:

علل ابن السراج بهذه العلة، فقال: "إن العرب أجرت أشياء لما اختصتها مجرى المنادى، كما أجروا التسوية مجرى الاستفهام، إذ كان التسوية موجودة في الاستفهام، وذلك قولهم: أما أنا فأفعل كذا وكذا أيها الرّجل، أو: نفعل نحن كذا وكذا أيها القوم"[1].

---

[1] انظر: الدرويش، العلة النحوية، ص140.
[2] انظر: أبو غربية، عصام عيد فهمي. أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق. الهيئة المصرية العامة، القاهرة 2006. ص300.
[3] شمس الدين، التعليل اللغوي، ص81.
[4] الحديثي، دراسات، ص 252.
[5] انظر: ابن السراج، ج2: ص116، 136، 331، 364- 365.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

وعلّل ابن السراج بهذه العلّة أيضاً، وأشار إليها بصراحة عندما قال: "ويدخل في هذا الباب التسوية، لأن كلّ استفهام، فهو تسوية، وذلك نحو قولك: ليت شعري أزيدٌ في الدّار أم عمروٌ، وسواءٌ عليَّ أذهبت أم جئتَ، فقولك: سواءٌ عليَّ تخبر أن الأمرين عندك واحدٌ، وإنما استوت التسوية والاستفهام، لأنك إذا قلتَ مستفهما: أزيدٌ عندك أم عمروٌ، فهما في جهلك لهما مستويان، لا تدري أن زيداً في الدّار كما لا تدري أن عمراً فيها، وإذا قلت: قد علمتُ أزيدٌ في الدّار أم عمروٌ، فقد استويا عند السامع، كما استوى الأولانِ عند المستفهم، وأي داخلة في كلّ موضع تدخل فيه أم مع الألف، تقول: قد عملتُ أيُّهما في الدّار، تريد أذَا أم ذَا، قال الله عز وجل: ﴿ فَلْيَنظُرْ أَيُّهَآ أَزْكَىٰ طَعَامًا ﴾{ الكهف:١٩} ، وقال: ﴿ لِنَعْلَمَ أَيُّ ٱلْحِزْبَيْنِ أَحْصَىٰ لِمَا لَبِثُوٓاْ أَمَدًا ﴾{الكهف:١٢}، فأي تنتظم معنى الألف مع أم جميعاً"[2].

وهي علّة استخدمها النّحاة لبعض الأدوات؛ لأنها تعادل حكمين مع بعضهما البعض، أو تماثلهما. والتسوية أحد المعاني التي ترد لها الهمزة عندما تخرج عن كونها استفهاماً حقيقياً، وعندئذٍ يتعين وقوع (أم) العادلة بعدها، ويكون الغرض منها التسوية في الحكم بين الاسم الواقع بعدها، والاسم الواقع قبلها،[3]. وذكر ابن هشام (ت 761 هـ)، في كتابه (مغني اللبيب)، أن الضابط لها- أي الهمزة الداخلة على جملة- أن يصحّ حلول المصدر محلها، نحو قوله تعالى: ﴿سَوَآءٌ عَلَيْهِمْ أَسْتَغْفَرْتَ لَهُمْ أَمْ لَمْ تَسْتَغْفِرْ لَهُمْ ﴾{ المنافقون:٦}، إذ يصحُّ أن يقال: سواء عليهم الاستغفار أو عدمه.[4]

---

[1] ابن السراج، ج 1 ص 367 .
[2] نفسه، ج 2 ص 57- 58 .
[3] انظر : اللبدي، معجم المصطلحات، 108.
[4] انظر : ابن هشام، مغني اللبيب، ص24.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وعلّل كذلك معتمداً على هذه العلّة، ممثلا لها في ثنايا كتابه.[1]

24. علّة الأصل

استعمل ابن السراج الاصل في مقام التعليل، وقد ورد هذا المصطلح عند النحاة ممن سبق ابن السراج أو لحقه. وهي "ما يبنى عليه غيره، وفي اللغة عبارة عما يُفتقر إليه ولا يَفتقِر هو إلى غيره"[2]. وقد ذكر ابن السراج هذه العلة في (5) مواضع، وإليك أمثلة ذلك:

علّل ابن السراج بعلّة الأصل، وظهرت في كتابه، وصرّح باسمها، فقال: " واعلم: أن خبر (كان) إذا كنيت عنه جاز أن يكون منفصلاً ومتصلاً، والأصل أن يكون منفصلاً، إذ كان أصله أنه خبر مبتدأ، تقول: كنت إياه، وكان إياي، هذا الوجه، لأن خبرها خبر ابتداء وحقه الانفصال، ويجوز كأنني وكنته كقولك: (ضربني وضربته)، لأنها متصرفة تصرف الفعل "[3].

وعلّل أيضاً أن أصل الإعراب للأسماء وأصل الأعمال للأفعال، فقال: "وقد بينا أن الفعل المضارع أعرب لمضارعته الاسم، إذ كان أصل الإعراب للأسماء، وأن اسم الفاعل أعمل بمضارعته الفعل، إذ كان أصل الأعمال للأفعال، وأصل الإعراب للأسماء"[4].

وعلّل كذلك، أن الأصل في الصفة أن تقع للنكرة دون المعرفة في النعت، فقال: "النعت ينقسم بأقسام المنعوتِ في معرفته ونكرتِه، فنعتُ المعرفةِ معرفةٌ، ونعتُ النكرةِ نكرةٌ، والنعتُ يتبع المنعوت في رفعه ونصبه وخفضه، وأصل الصفة أن يقع للنكرةِ دون المعرفةِ، لأن المعرفةَ

---

[1] انظر: ابن السراج، ج1: 297/ ج2: 213، 214.
[2] الجرجاني، التعريفات، ، ج 1 ص 45.
[3] ابن السراج، ج 1 ص 91.
[4] نفسه، ج 1 ص 123.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كان حقها أن تستغني بنفسها، وإنما عرض لها ضرب من التنكير فاحتيج إلى الصفة، فأما النكرات فهي المستحقة للصفات لتقرب من المعارف، وتقع بها حينئذٍ الفائدة"[1].

وقد علل سيبويه بهذه العلة فيرى أن الأفعال أثقل من الأسماء، وعلّة ذلك أن الأسماء أصل الأفعال، ودليله على أن الفعل أثقل من الاسم في الأصل، أن الاسم يستغنى به عن الفعل، كقولنا: الله ربنا، ولا يجوز أن تقول: قام أو غيره من الأفعال من غير أن تأتي بالفاعل، والأسماء هي الأُولَى؛ لتقدمها في الرتبة؛ لأنها أصل الأفعال.

وفي هذا الشأن يقول سيبويه: "فالأفعالُ أثقلُ من الأسماء؛ لأنّ الأسماء هي الأُولَى، وهي أشدُّ تمكّنا، فمن ثَم لم يَلحقها تنوينٌ ولحقها الجزْم والسكون، وإنَّما هي من الأسماء، ألا تَرى أنّ الفعل لا بدّ له من الاسم وإلاّ لم يكن كلّاماً، والاسمُ قد يَستغني عن الفعل، تقول: اللهُ إلهُنَا، وعبدُ الله أخونا "[2].

وعلّة الأصل عند سيبويه هي "علّة لغوية، نجدها ماثلة في كثير من مسائل اللغة التي كان يعلّل لها، فإذا اجتمع المبتدأ والخبر- مثلاً- في تركيب ما، وكان أحدهما نكرة، فالأحسن والأجود في نظم الكلّام أن يُبْتدأ بالأعرف؛ لأن هذا هو أصل الكلّام "[3].

وعلّل سيبويه بهذه العلّة في (باب يُختار فيه أن تكون المصادرُ مبتدأة مبنيّاً ما بعدها وما أشبه المصادرَ من الأسماء والصفات)، إذ يقول: " وذلك قولك: الحمدُ لله، والعَجَبُ لك، والوَيْلُ لك، والتُّرابُ لك، والخَيْبةُ لك. وإنّما استحبّوا الرفعَ فيه لأنَّه صار معرفةً وهو خَبَرٌ، فقَوِيَ في الابتداء، بمنزلة عبد الله والرّجل والذي تعلّم؛ لأنَّ الابتداءَ إنَّما هو خَبَرٌ، وأحسنه إذا اجتَمع نكرةٌ

---

[1] ابن السراج، ج 2 ص 23.
[2] سيبويه، ج 1 ص 20- 21.
[3] العبيدي، التعليل اللغوي، ص 265.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

ومعرفةٌ أنَ يبتدئَ بالأعرَافِ؛ وهو أصل الكلّام، ولو قلتَ: رجلٌ ذاهبٌ لم يَحسن حتَّى تعرّفه بشيء، فتقولَ: راكبٌ من بني فلان سائرٌ، وتَبيعُ الدّار، فتقولُ: حدٌّ منها كذا وحدٌّ منها كذا، فأصلُ الابتداء للمعرفةِ، فلما أدخلتَ فيه الألف واللام، وكان خبراً حَسُنَ الابتداءُ، وضَعُفَ الابتداءُ بالنكرة إلاَّ أن يكون فيه معنى المنصوب "[1].

وهناك أمثلة أخرى على استعمال هذه العلّة، مَثَّلَ لها ابن السراج في طيّات كتابه.[2]

25. علّة النقيض

علة النقيض مما استعمله ابن السراج في مقام التعليل، وقد وردت عند سابقيه ولاحقيه، فعلّة. وهي علّة تجعل حكماً معيناً نقيض حكم آخر، أو إسناد حكم لبيان حكم آخر. فهي "وصف للعمل الذي يفسد الأشياء، والنقيض هو من يقوم بالنقض، وقد يكون نقيضاً واحداً أو أكثر"[3].

وقد استعمل ابن السراج هذه العلة في (5) مواضع، وفيما يلي بيان ذلك:

ظهرت هذه العلّة عند ابن السراج عندما ميّز بين (غير) و (مثل) في الكلّام، وأنهما نقيضان، فقال: "وإذا قال القائل: الذي له عندي مِئَة درهم إلا درهَمَين، فقد أقر بثمانية وتسعينَ، وإذا قال: الذي له عندي مِئَة إلاّ درهمان، فقد أقرَّ بمائة، لأن المعنى: له عندي مائة غير درهمين. وكذلك لو قال: له عليَّ مائة غير ألف، كان له مِئَة، ألا ترى أنه لو قال: له عليَّ مائة مثل درهمين، جاز أن يكون المعنى: أن المِئَة درهمان. وكذلك لو قال: له عليَّ مئة مثل ألف،

---

[1] سيبويه ج 1 ص 328- 329.
[2] انظر: ابن السراج، ج 1 ص 52 ، 111 .
[3] الحنيطي، خلدون جميل. التعليل النحوي عند ابن الوراق بين الرواية الحية والبرهان الجدلي. رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك2003م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

كان عليه ألف، (فغير) نقيض (مثل)، وإذا قلت: ما له عندي إلا درهَمَين، فأُردت أن تقر بما بعد (إلا) رفعته لأنك إذا قلت: ما له عندي مئة إلا درهمان، فإنما رفعت درهمان، بأن جعلته بدلاً من (مِئَة) فكأنك قلت: ما له عندي إلا درهمان، وإذا نصبت فقلت: ما له عندي مِئَة إلا درهمين، فما أقررت بشيء لأن (عندي) لم ترفع شيئاً فيثبت له عندك فكأنك قلت: ما له عندي ثمانية وتسعون"[1].

وعلّل أيضاً في باب إضافة الأسماء إلى الأفعال والجمل، أن الكوفيين يجيزون إدخال الألف واللام في مفسر الأول، والبصريين يرفضون ذلك لعلّة النقيض؛ لأن فيه نقضاً لأصول الإضافة، فقال: " وتقول عبد الله الحسنُ وجهاً، ولا يجوز: الحسنُ وجهٍ؛ لأنه يخالف سائر الإضافات، وأما أهل الكوفة فيجوز في القياس عندهم، إلا أنهم يقولون: (الوجهُ) مفسرٌ، وإذا دخل في الأول ألف ولام، دخل في مفسره عندهم، ومن قولهم: خاصة العشرون الدرهم، والخمسة الدراهم، والمائة الدرهم، ولا يُجّوزُ هذا البصريون، لأنه نقضٌ لأصول الإضافة، والبصريون يقولون: خمسةُ الدراهم، ومائةُ الدرهم، فيدخلون الألف واللام في الثاني، ويكون الأول معرفاً به على سبيل الإضافة"[2].

وقد وردت هذه العلّة في كتب النّحاة وعلّلوا بها، ومن الأمثلة عليها تعليل جعل التعريف نقيض التنوين؛ لأن التنوين دليل التنكير، كما أن هذا الحرف دليل التعريف، فالتنوين يأتي في آخر الاسم حرفاً واحداً، فكذلك حرف التعريف ينبغي أن يكون حرفاً واحداً.[3]

---

[1] ابن السراج، ج1 ص304.
[2] نفسه، ج2 ص14.
[3] ابن جني، سر صناعة الإعراب. ج 1 ص 337.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

وذكر ابن الشجري (ت 542هـ) مثالاً آخر لهذه العلّة، وهي أن الاستفهام يتصدر الجملة لئلا يتناقض المعنى " فنحو: جلس زيد أين؟ وخرج محمد متى؟ يكون أول الجملة خبر، ثم نقضٌ للخبر بالاستفهام، لذا وجب أن يتصدر الاستفهام الكلّام نحو: متى خرج محمد؟ وأين جلس زيد؟ "[1].

وللاستزادة في الاطّلاع على أمثلة أخرى للتعليل بهذه العلّة ينظر على سبيل المثال.[2]

وهناك أنواع علّل أخرى، مَثَّل لها ابن السراج في ثنايا كتابه، ومن هذه العلل التي وردت في كتابه، غير ما ذكرنا: علّة جواز[3]، وعلّة التوكيد[4]، وعلّة الإفادة[5]، وعلّة وجوب[6]، وعلّة ثبات[7]، وعلّة السببية[8]، وعلّة امتناع[9]، وعلّة الإلزام أو اللزوم[10]، وعلّة السماع[11]، وعلّة التغيير وعدم الثبات[12]، وعلّة الاختصاص[13]، وعلّة اطراد[14]، وعلّة القوة أو التقوية[15]، وعلّة الأولى[16]، وعلّة نقل[17]، وعلّة الإخلال[18]، وعلّة التضمين[19]، وعلّة

---

[1] الشجري، يحيى بن الحسين. كتاب الأمالي. ت: محمد حسن محمد إسماعيل. دار الكتب العلمية، بيروت 2001م. ج1 ص236.
[2] انظر : ابن السراج، ج1: ص 186، 134/ ج 2: ص191.
[3] انظر: نفسه ، ج1: 54، 65، 68، 69، 72، 79، 86، 87، 88- 89، 91- 92، 108- 109، 129، 163، 240، 396- 397. ج2: 76، 140، 188.
[4] انظر : نفسه، ج1: ص61، 68، 90، 117، 206، 260، 321، 268، 299، 308- 309، 401، 410، 412- 413/ ج2: ص 19- 20، 63، 168، 199،260- 261، 297، 348
[5] انظر: نفسه ، ج1: 54، 59، 62، 66، 80، 84، 160، 177، 181، 202، 214، 284، 427. ج2: 297، 298. ج3: 463.
[6] انظر: نفسه، ج1 : 161، 171- 172، 299، 312، 333، 351، 379. ج2: 42، 67، 360.
[7] انظر: نفسه ، ج1: 356، 376، 383، 390، 406. ج2: 213، 286، 379، 387- 389.
[8] انظر: نفسه ، ج1: 91، 322. ج2: 71،47، 182، 187، 241- 242، 306- 307.
[9] انظر: نفسه ، ج1: 59، 83، 138، 175، 266، 268، 388، 439. ج2: 84، 197.
[10] انظر: نفسه ، ج1: 98، 173. ج2: 81، 274- 275، 365، 377، 386، 411.
[11] انظر: نفسه، ج1ص81، ص178، ص180، ص192، ج2ص210
[12] انظر: نفسه ، ج1: 43، 347، 432، 437، 438. ج2: 356، 388.
[13] انظر: نفسه ، ج1: 40، 49، 328- 329. ج2: 79، 80، 146.
[14] انظر: نفسه ، ج1: 56- 57، 122، 328، 348. ج2: 61.
[15] انظر: نفسه، ج 1ص 127، 274- 273/ ج2ص428.
[16] انظر: نفسه، ج 1ص 154، 243/ ج2ص348،268
[17] انظر: نفسه ، ج1: 116. ج2ص 223، 263، 285.
[18] انظر: نفسه ، ج1: 375، 400. ج2: 294، 315.
[19] انظر: نفسه ، ج1: 63. ج2: 6- 7، 112، 359.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

المعادلة أو العدل[1]، وعلّة المُشَاكلة[2]، وعلّة التّراخي[3]، وعلّة التّمكن[4]، وعلّة خَلَف[5]، وعلّة التّغليب[6]، وعلّة الإضراب[7]، وعلّة المبالغة[8].

ونلاحظ من خلال تعدد هذه العلّل، أنَّ المنهج الذي سار عليه ابن السراج، كان منهجاً تعليمياً يرمي- من خلال التّعليل- إلى تعليم اللغة، وتبسيط القواعد، وترسيخ هذه القواعد في أذهان المتعلّمين؛ وذلك لأن الحكم المعلّل أقوى وآكد في النفس من الحكم غير المعلّل؛ لذلك ضمَّ كتابه الأصول الجمَّ الغفير من الأحكام المعلّلة.

---

[1] انظر: ابن السراج ، ج 1 ص 347، ج2ص88، 133
[2] انظر: نفسه، ج 2 ص 136، 189، 253.
[3] انظر: نفسه ، ج1: 226، 308. ج2: 13.
[4] انظر: نفسه، ج 1ص 249، 352- 353.
[5] انظر: نفسه ، ج1ص 185، 186.
[6] انظر: نفسه، ج 2ص 190، 427
[7] انظر: نفسه ، ج2: 57، 58.
[8] انظر: نفسه ، ج2: 23.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

الخاتمة

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

الخاتمة

بعد أن أعانني الله على إكمال هذه الدراسة، ولما تلقيته من تصويبات وتوجيهات من مشرفي، خلصت الدراسة إلى النتائج الآتية:

❖ يعد ابن السّرّاج أول من أشار إلى تقسيم العلل النحوية إلى قسمين فجعلها على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علّة العلّة مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعاً، والمفعول به منصوباً؟ ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحاً قلبتا ألفاً؟

❖ توصلت الدراسة إلى أن ابن السّرّاج أوّل من استخدم مصطلح العلل الثواني، وذلك عند ذكره علّة نصب المفعول به إذ يقول: فهو منصوب، ونصبه؛ لأنّ الكلام قد تم قبل مجيئه وفيه دليل عليه ، وهذه العلل الّتي ذكرناها هاهنا هي العلل الأول، وهاهنا علل ثوانٍ أقرب منها يصحبها كل نوع من هذه الجمل.

❖ كانت العلل عند ابن السراج قريبة إلى حدٍّ كبير من علل سيبويه والخليل، والعلماء الذين أخذ عنهم، وذلك من حيث عنايتها بالمعنى، واهتمامها بقياس الشبيه بشبيهه، وحمل النظير على نظيره، واعتمادها ذوق العربي في طلبه للخفّة، وفراره من القبح والثقل. إلا أنه تميز عن سابقيه بذكر نوع آخر من أنواع العلل ألا وهو علة العلة (العلل الثواني).

❖ إنّ ابن السّرّاج لم يكن ناقلاً أو جامعاً، يجمع الآراء ويقدمها للدارسين، بل كان له مقدرة في التّعليل والتّرجيح، إذ يعدُّ من أوائل النحاة الذين تحدثوا عن العلل النحوية.

❖ يعد كتاب الأصول واحداً من أبرز الكتب الّتي ذكرت العلل النّحوية، وإن لم يحمل هذا الاسم؛ وذلك لاتساع مادة العلل النّحوية الّتي ذكرها في كتابه، إذ لا تمر مسألة إلا ويعللها.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

❖ كانت العلل النحوية متفرقة في ثنايا كتاب ابن السراج، ودراستنا هذه- فيما نعلم- هي أول دراسة جمعت هذه العلل، ورتبتها، وفهرستها في موضع واحد. مع الإشارة إلى أنه كان يأخذ عن سابقيه من العلماء.

❖ أن ابن السراج قد عُنِيَ بالعلة عنايةً كبيرةً، إذ امتلأ كتابه بالتعليل والتوجيه والتوضيح، لجميع ما عرضه في الأصول من قواعد وأقيسة، أو من روايات ولغات.

❖ إنَّ المنهج الذي سار عليه ابن السراج، كان منهجاً تعليمياً يرمي- من خلال التعليل- إلى تعليم وظيفة اللغة، وتبسيط القواعد، وترسيخ هذه القواعد في أذهان المتعلِّمين؛ وذلك لأن الحكم المعلّل أقوى وآكد في النفس من الحكم غير المعلّل؛ لذلك ضمَّ كتابه الأصول الجمَّ الغفير من الأحكام المعلّلة.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

قائمة

المصادر و المراجع

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

المصادر والمراجع

❖ الإستراباذي، محمد بن الحسن الرضي. **شرح الرضي على الكافية**. ت: يوسف حسن عمر. جامعة بنغازي، ليبيا 1978م.

❖ الأستراباذي، محمد بن الحسن الرضي. **شرح الشافية لابن الحاجب**. ت: محيي الدين عبد الحميد وآخرون. (د.ن)، بيروت 1982م

❖ الأنباري، أبو البركات كمال الدين عبد الرحمن بن محمد بن سعيد(ت 577هـ). **الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين**، ت: محمد محيي الدين عبد الحميد. دار الفكر، دمشق(د.ت).

❖ _____ **نزهة الألباء في طبقات الأدباء**. تحقيق إبراهيم السامرائي. ط2. بغداد: مكتبة الأندلس، 1970م.

❖ الأنصاري، أحمد مكي. أبو زكريا الفراء ومذهبه في النحو واللغة. مطبوعات المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب والعلوم الاجتماعية، القاهرة 1964م

❖ البستاني، بطرس. محيط المحيط. مؤسسة جواد للطباعة، بيروت 1983م.

❖ الجرجاني، علي بن محمد الحنفي(816هـ). **التعريفات**. ت: عبد الرحيم عميرة. بيروت: عالم الكتب، 1987م.

❖ ابن جني، أبو الفتح عثمان بن جني(ت392هـ). **الخصائص**، ت: محمد علي النجار. دار الذخائر عن الهيئة المصرية العامة للكتب، القاهرة 2006م.

❖ _____ **اللمع في العربية**، ت: فائز فارس. دار الكتب الثقافية، الكويت،(د.ت).

❖ _____ **سر صناعة الإعراب**، ت: حسن هنداوي. دار التعلم، دمشق 1985م.

❖ الحديثي، خديجة. **دراسات في كتاب سيبويه**. دار غريب للطباعة، القاهرة 1980م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library-Yarmouk University

❖ _____ **المدارس النحوية**. مطبعة جامعة بغداد، بغـداد 1986م.

ص68

❖ حسان، تمام. **الأصول دراسة ابستمولوجية لأصـول الفكـر اللغـوي**. دار الثقافة، الدار البيضاء، المغرب، 1991م.

❖ الحلواني، محمد خير. **أصول النحو العربي**. جامعة تشرين، اللاذقية 1979م.

❖ الحموز، عبد الفتاح. **ظاهرة التعويض فـي العربيـة**. دار عمـار، الأردن- عمان 1987م.

❖ _____ **مواضع اللبس في العربية وأمن اللبس**. مؤتة للبحـوث والدراسات، م2، ع1، 1987م.

❖ الحموري، ابن حجه(837هـ). **خزانـة الأدب وغايـة الأرب**، ت: عـصام شعيتو. دار ومكتبة الهلال، بيروت 1987م.

❖ الحموي، أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله(ت 626هـ). **معجـم الأدبـاء**، ت: إحسان عباس. دار الغرب الإسلامي، بيروت 1993م.

❖ ابن خلكان، أبو العباس احمد بن محمد البرمكي(ت681هـ). **وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان**، ت: إحسان عباس. دار الثقافة، بيروت 1969م.

❖ الخويسكي، زين كامل. **ظاهرة الاستغناء في قضايا النحـو والـصرف**. دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1996.

❖ الدرويش، محمود جاسم. **العلة النحوية تاريخ وتطور حتـى نهايـة القـرن السادس الهجري**. مطبعة السطور، بغداد، 2002م.

❖ الدلابيح، محمد فضل. **دليل القاعدة النحويـة عنـد سـيبويه**. دار الكتـاب الثقافي، اربد- الأردن، 2005م.

❖ الدينوري، أبو عبد الله الحسن بن موسى(ت490هـ). **ثمار الـصناعة فـي علم العربية**، ت: حنا حداد. الأردن- عمان،1994م.

❖ الراجحي، عبده. **النحو العربي والدرس الحـديث**. دار النهـضة العربيـة، بيروت، 1979م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

❖ الرماني، أبو الحسن علي بن عيسى(ت384هـ). **الحدود في النحو**، ت: مصطفى جواد و يوسف مسكوفي. المؤسسة العامة للصحافة والطباعة، منشورات وزارة الثقافة و الإعلام، العراق- بغداد، 1388هـ- 1969م.

❖ _____ **الحدود في النحو**، ت: إبراهيم السامرائي. دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان- الأردن،1984م.

❖ الزُّبيدي، أبو بكر محمد بن حسن الاشبيلي(ت379هـ). **طبقات النحويين واللغويين**، ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، مطبعة دار المعارف، القاهرة 1973م.

❖ الزَبيدي، عبد اللطيف بن أبي بكر الشرجي(ت 802 هـ). **كتاب ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة**، ت: طارق الجنابي. عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت 1987م.

❖ الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق(ت337هـ). **الإيضاح في علل النحو**، ت: مازن المبارك. دار النفائس، ط5، بيروت 1986م.

❖ الزجاجي، أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق(ت337هـ). **اللامات**. ت: مازن المبارك. دار الفكر،ط2، بيروت 1985م.

❖ الزمخشري، جار الله ابي القاسم محمود بن عمر الخوارزمي (538هـ). **المحاجاة بالمسائل النحوية**. ت: بهيجة باقر الحسيني. مطبعة اسعد، بغداد 1973.

❖ السحيمي، سلمان سالم رجا. **الحذف والتعويض في اللهجات العربية من خلال معجم الصحاح للجواهري**. مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة 1415هـ.

❖ ابن السراج، أبو بكر محمد بن سهل البغدادي(ت316هـ). **الأصول في النحو**، ت: عبد الحسين الفتلي. مؤسسة الرسالة، بيروت،ط4، 1999م.

❖ السهيلي، أبو القاسم عبد الرحمن الأندلسي. **الأمالي**، ت: محمد إبراهيم البنا. المكتبة الأزهرية للتراث، القاهرة 2002م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

© Arabic Digital Library Yarmouk University

❖ سيبويه، أبو البشر عمر بن عثمان بن قنبر(ت 180هـ). **الكتاب**، ت: عبد السلام محمد هارون. دار الجيل، بيروت(د.ت).

❖ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت911هـ). **الأشباه والنظائر في النحو**، وضع حواشيه: غريد الشيخ. دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان، 1985م.

❖ _____ **الاقتراح في علم أصول النحو**، ت: محمد حسن إسماعيل. دار الكتب العلمية، ط 2، بيروت- لبنان 2006م.

❖ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن محمد (ت911هـ). **بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة**، ت: محمد أبو الفضل إسماعيل. دار الفكر، (د.م)، (د.ت).

❖ الشجري، يحيى بن الحسين. **كتاب الأمالي**. ت: محمد حسن محمد إسماعيل. دار الكتب العلمية، بيروت 2001م.

❖ شعبان، خالد سعد. **أصول النحو عند ابن مالك**. مكتبة الآداب، القاهرة.

❖ شمس الدين، جلال. **التعليل اللغوي عند الكوفيين مع مقارنة بنظيره عند البصريين: دراسة ابستمولوجيه**. مؤسسة الثقافة الجامعية، الإسكندرية 1994م.

❖ الصبان، محمد بن علي (1206هـ). **حاشية الصبان على شرح الاشموني**. ت: ابراهيم شمس الدين. دار الكتب العلمية، بيروت 1997م.

❖ ضيف، شوقي. **المدارس النحوية**. دار المعارف، مصر 1968م.

❖ العبيدي، شعبان عوض. **التعليل اللغوي في كتاب سيبويه**. منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، ط1، 1999. ص259 .

❖ العوادي، اسعد خلف. **العلل النحوية في كتاب سيبويه**. دار الحامد، عمان 2009.

❖ العُكبري، لأبي البقاء عبد الله بن الحسين(616هـ). **ديوان المتنبي**، ت: مصطفى السقا، وإبراهيم الأبياري، وعبد الحفيظ شلبي. دار المعرفة، بيروت 1978م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

❖ أبو غربية، عصام عبد فهمي. **أصول النحو عند السيوطي بين النظرية والتطبيق**. الهيئة المصرية العامة، القاهرة 2006.

❖ ابن فارس، احمد (395هـ). **الصاحبي في فقه اللغة وسنن العربية في كلامها**. ت: مصطفى الشوريمي. مؤسسة أ. بدران، بيروت 1963.

❖ الفاسي، أبي عبد الله محمد بن الطيب. **فيض نشر الانشراح من روض طيّ الاقتراح**، ت: محمود يوسف فجّال. دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، الإمارات- دبي، 2000م.

❖ فجال، محمود. **الإصباح في شرح الاقتراح**. دار القلم، دمشق 1989م.

❖ الفراء، يحيى بن زياد. معاني القرآن. عالم الكتب، ط3،بيروت 1983م.

❖ الفراهيدي، الخليل بن أحمد (ت 175هـ). **الجمل في النحو**، ت: فخر الدين قباوة. مؤسسة الرسالة، بيروت 1985م.

❖ _____ **العين**، ت: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي. منشورات وزارة الثقافة والإعلام العراقية، دار الرشيد، بغداد 1980م.

❖ القرطبي، ابن مضاء احمد بن عبد الرحمن اللخمي الأندلسي(ت 592هـ). **الرد على النحاة**، ت: شوقي ضيف. دار المعارف، مصر 1982م.

❖ القفطي، أبو الحسن علي بن يوسف. **إنباه الرواة على أنباه النحاة**. تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم. القاهرة: دار الفكر العربي، 1986م.

❖ الكندي، خالد بن سليمان. **التعليل النحوي في الدرس اللغوي، القديم والحديث**. دار المسيرة، عمّان- الأردن، 2007م.

❖ اللبدي، محمد سمير. **معجم المصطلحات النحوية والصرفية**. مؤسسة الرسالة، بيروت 1985م.

❖ المبارك، مازن. **النحو العربي: العلّة النحوية: نشأتها وتطورها**. دار الفكر، بيروت 1971م.

❖ المبرد، أبو العباس محمد بن يزيد(ت 285هـ). **المقتضب**، ت: محمد عبد الخالق عظيمة. عالم الكتب، القاهرة 1399هـ.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

❖ المخزومي، مهدي. الخليل بن أحمد الفراهيدي، أعماله ومنهجه. مطبعة الزهراء، بغداد 1960م.

❖ المرادي، الحسن بن القاسم (749هـ). توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك. ت: عبد الرحمن علي سليمان. مكتبة الكليات الأزهرية، القاهرة 1986م

❖ أبو المكارم، علي. **أصول التفكير النحوي**. منشورات الجامعة الليبية، كلية التربية، ليبيا 1973م.

❖ الملخ، حسن خميس. **نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين**. دار الشروق للنشر والتوزيع،عمان- الأردن 2000م.

❖ ابن منظور، محمد بن مكرم(ت 711هـ). **لسان العرب**، ت: أمين محمد عبد الوهاب ومحمد العبيدي.ط3، دار إحياء التراث العربي، بيروت 1999م.

❖ الميداني، أحمد بن محمد. مجمع الأمثال. ت: محمد أبو الفضل إبراهيم، (د.ن)، بيروت 1987م.

❖ ابن النديم، أبو الفرج(380هـ). **الفهرست**. ت: يوسف علي الطويل. دار الكتب العلمية، بيروت 1996م.

❖ ابن هشام، جمال الدين أبو محمد عبد الله أنصاري. **معنى اللبيب عن كتب الأعاريب**، ت: محمد محي الدين عبد الحميد. المكتبة العصرية، بيروت2003م.

❖ ابن هشام، عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري(ت 213 هـ). **السيرة النبوية** ، ت: طه عبد الرؤوف سعد. دار الجيل، بيروت 1411هـ.

❖ ابن الورّاق، أبي الحسن محمد بن عبد الله(ت381هـ). **علل النحو**. ت: محمود جاسم الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض،ط1، 1999م.

❖ ياقوت، محمد سليمان. **النحو العربي، تاريخه- أعلامه- نصوصه- مصادره**. الإسكندرية: دار المعرفة الجامعية، 1994م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University

❖ ابن يعيش، موفق الدين علي بن يعيش النحوي(ت646هـ). **شرح المفصل**. دار الكتب، بيروت 1972م.

الرسائل الجامعية:

❖ الحنيطي، خلدون جميل. **التعليل النحوي عند ابن الوراق بين الرواية الحية والبرهان الجدلي**. رسالة دكتوراه، جامعة اليرموك2003م.

❖ السوادحة، احمد عبد السلام. **العلة النحوية عند أبي علي الفارسي من خلال كتابه الحجة**. جامعة مؤتة 2005م.

❖ المجالي، إبراهيم عبد الفتاح. **العلة النحوية عند الأنباري**. جامعة مؤتة 2006م.

❖ النجادات، نايف محمد. **العلّة النحوية في ضوء أعراف المجتمع العربي** (عاداته وتقاليده ومعتقداته). رسالة ماجستير، جامعة مؤتة 2004م.

الدوريات:

❖ الحموز، عبد الفتاح. **مواضع اللبس في العربية وأمن اللبس**. مؤتة للبحوث والدراسات، م2، ع1، 1987م.

❖ عبد الدايم، محمد هاشم. **التعليل عند النحاة العرب**، مجلة البحث العلمي والتراث الإسلامي، جامعة الملك عبد العزيز، كلية الشريعة والدراسات الإسلامية، ص135- 157، ع 3، 1400هـ، مكة المكرمة.

❖ فليح، نهاد. **العلة النحوية بين النظرية والتطبيق** ،مجلة آداب المستنصرية، ص 169، ع 14، 1986م.

❖ المهيري، عبد القادر. **التعليل ونظام اللغة**، مجلة حوليات الجامعة التونسية، ص 175- 189، ع 22، 1983م.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University
© Arabic Digital Library-Yarmouk University

Abstract

Al- Rababah, Soliman Mohammad Soliman. Syntactic Cansation by Ibn as Sarraj "Analytical study", Master thesis, yarmouk University, 2010. (Supervisor: Dr. Amjad Issa Talafheh)

The study stood on collecting syntactic causes by Ibn as Sarraj. And showing their task in language, In order to achieve the objective and reach into the purpose, the study came in an introduction, preface, two chapter, and conclusion, as follows:

The introduction investigated the importance of the subject, and the reason for choosing it, then I refereed to some previous studies. While in the preface, I investigated the cause and causation briefly, then I talted about causation in syntactic reasoning at the fime of Ibn as saraj, then I refered to the life of Ibn as sarraj, and then identified Al – Osoul look, for it's methodology in establishing, In the first chapter, I talked about ling usitic thinking by Ibn as sarraj, in the causation domain, in which I investigated the causation domains morphologically, and syntactic, after that, Irefered to the causation resources from holly Qura'n and Hadeath and poet and proverbs, than I followed them with causation rule by Ibn as sarraj, and concluded it by talking about causation reference. The second chapter focused an the first causes found in the book, then I revealed the kinds of these causes with simplifying on each king. Then I put these causes in asyllable according to the eases mentioned by syntacts, trying to simplify them from Al – Osoul book, with ordering them according to their frequency in Al – Osoul book. Finally, the conclusion included the most important findings the study reached.

© Arabic Digital Library - Yarmouk University